

مجموعه مشهوره کتب و ادب
 ۱. اقتضای نظم و نظم
 ۲. اقتضای نظم و نظم
 ۳. اقتضای نظم و نظم

۱۳۶۶

۱۷۳۳۳
 ۲۸۴۹۷



توسیع الطایفه شعر و ادب مرآت
 که شامل است مدح و تحسین و در بیان
 حدیث و در بیان کتاب

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب مجرب، تفسیر صافی، خط تفسیر صافی، توسیع الطایفه

مؤلف: محسن فیض، سید الکوی، محسن بن محمد طاهر و سید

مترجم

شماره قفسه ۱۷۳۳۳

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۸۴۹۷

۳۰۰

توسیع الوافیه سنه و الفیه مرادوام الدین سندوق و اولاد
که خالویش مدحش بود و در زمان او سرور کرد
مدینه و در بارگاه

مجموعه متون و کتب و اولاد
۱. قسم اول: کتب و متون
۲. قسم دوم: کتب و متون
۳. قسم سوم: کتب و متون

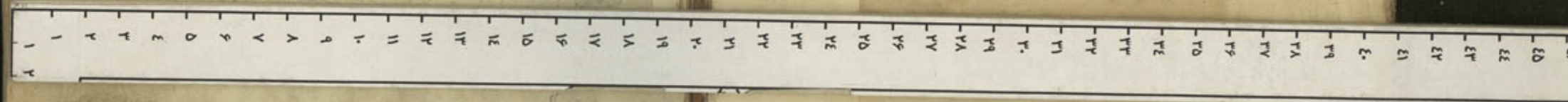
 مجلس شورای اسلامی شماره ثبت کتاب	کتابخانه مجلس شورای اسلامی کتاب: ترجمه: تفسیر صافی، محمد تقی مصطفوی، توسیع الوافیه مؤلف: محسن فیض، سید الکوی، محسن بن محمد طاهر و سیدی مترجم: شماره قفسه: ۱۷۳۳۳
۲۰۸۴۹۷	

۱۳۶۶
۳

۱۷۳۳۳
۲۰۸۴۹۷



۱۳۶۶
۳



از الهام و تجلی الهام

قالوا

[illegible]

کچھ

[illegible]

فمنها

[illegible]

المحقق الثاني

کسی۔۔۔۔۔

والمرآة الخفية

۲۰ و بسم

قصه

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

رفع المملوك

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

تفصيل الكبر

[illegible]

عن السجدة الاولى ان يكون الكون بالله عين القيد من سبيل الله ليكون اجنبتا بين المطابقين او يكون قد تقدمت من ان قد انما
لنوط العنبر في كنهه فلهذا قلنا كل من كنهه واحد واخر اقل اقل واحد واول السجدة الاولى وهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
مسالك اعظم من ان يحيط الله من العقل الذي وفيه الشر والطم والعزة اكر من العقل واما كنهه من الاخرى والاشراك اقل
مما وقع من العقل ولا يزالون يقعون كل من حتى يرتدوا عن وسيلهم كنهه كنهه اجابوا واما عداوة الكفار وانهم لا يتكلمون
منها حتى يرتدوا عن دينهم هذا ان استطاعوا استبعاد كنهه وانما بانهم لا يرتدوا عن دينهم حتى يرتدوا عن دينهم حتى
فيمتدوا واما كنهه في الزدة فلهذا قلنا حطت اعيانهم في الدنيا لا يعرفون من ثمرات الاسلام في الآخرة لا يعرفون
من الثواب واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون كسائر الكفار ان الذين آمنوا والذين هاجروا
بأمر الله في سبيل الله اولئك هم خير من الذين آمنوا ولم يهاجروا في سبيل الله اولئك هم في اعين الله
فهم انهم ان سلموا من الاثم فليس لهم اجر وانه عذرهم فلهذا احتجنا على جميع اهل الاجور والاثبات فيكونون
الجزء اليسير من ثوابهم فلهذا قلنا في ثوابهم كل من كنهه من الناس من النظر في كنهه لعل وعلمها
وانما كنهه الكبر من ثوابهم اى الله تعالى التي غش منها اعظم من المنافع المتوخاة منها من الكفر عن الصالحين والى الله تعالى
انهم لم يسمعوا من الاثم وكن كل من كنهه من الاثم فلهذا جعل الله لاهل النار من ثوابهم من الاثم من ثوابهم
انهم لم يسمعوا من الاثم وكن كل من كنهه من الاثم فلهذا جعل الله لاهل النار من ثوابهم من الاثم من ثوابهم
مما ربه وقال عطف الله شدة من الاثم فلهذا جعل الله لاهل النار من ثوابهم من الاثم من ثوابهم
بما ربه البعد عن الحق والجماعة وعن اهل البيت والى الله تعالى انهم لم يسمعوا من الاثم فلهذا جعل الله لاهل النار من ثوابهم من الاثم من ثوابهم
ولم يزلوا في النار واما عطفون من خصلته ثم خصلته من اولئك عليهم من الله تعالى انهم لم يسمعوا من الاثم فلهذا جعل الله لاهل النار من ثوابهم من الاثم من ثوابهم
من الله تعالى انهم لم يسمعوا من الاثم فلهذا جعل الله لاهل النار من ثوابهم من الاثم من ثوابهم
على الخصال اليسيرة في الاثم فلهذا جعل الله لاهل النار من ثوابهم من الاثم من ثوابهم
تأنيبي اجابوا لعل الله تعالى عليهم من كل طريق لا تقتل ومنافع الناس ثم انزل الله تعالى اخرى اى اهل البيت والى الله تعالى
والا زلام جرس من عقل الشيطان فاجتنبوا لعلمك العقلون فكانت هذه الآية اثنتى عشرة اولا واولا عطفها في التوجيه ثم كنهه
اخرى فكانت اعظم من الآية اولها والآية واولا عطفها في التوجيه ثم كنهه
في الخبر والى الله تعالى انهم لم يسمعوا من الاثم فلهذا جعل الله لاهل النار من ثوابهم من الاثم من ثوابهم
عن الله تعالى كنهه من الاثم فلهذا جعل الله لاهل النار من ثوابهم من الاثم من ثوابهم
منها وما يطلع ولا علم والى الله تعالى انهم لم يسمعوا من الاثم فلهذا جعل الله لاهل النار من ثوابهم من الاثم من ثوابهم
ثم قال في الآية الرابعة من الاثم فلهذا جعل الله لاهل النار من ثوابهم من الاثم من ثوابهم

[illegible]

[illegible]

طالبان

[illegible]

[illegible]

七

الخليل لا يفتقر الى العلم فان البصير منهم ينفذ بمنزلة الجيوش والعسك الاخر باطلات الدراجات في دار النعم والبصير الثالث بنار
 الخليل يعني مطهره جمال وبكرهم ثم ان المصنف لما ذكر احوال فضيلة القرآن بالنسبة الى المكلفين وهي من هديهم وسكنا
 اياهم والذات يذكر ما يدل على فضيلة نفسه وسوقه عليه كونه هدى وسكنا فيه وهو الانحياز الدال على كونه من عند الله
 وصدق مقلده في جميع ما جاء به من عند الله ثم يقال تتحدى بالضمرة من جهة الظاهر ان عطف على قوله وان الحق في حواسه
 حيث قال وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فان البصير من منزلة وان الاخرة مستغفرة عن قوله فان البصير في شئ ويجوز ان يكون
 تتحدى هو العبد بان يرضى بغير تحدى اليه ويقاد الاخرة من التكرير الواقع في قوله ثم قد علم ان قوله وان البصير من منزلة واعلم
 ان الحكمة في ائمة الكتب وارسال الرسل انما هي ليكمل النقص الذي يجب قوما النظرية والعلية والجاهل باعتبار القوة الاولى معرفة
 الخلق اياهم باعتبار الثانية القيام بالامر على ما ينبغي كالجاهل العلم بالبدل والمعاد واما بعد العلم بما يلزم النظام امر
 المعاش والنجاة والعز عند المعاصي لسعادة الدارين وامن العيشة الكريمة للذين اصحاب العز يعني الرضى والفرح فيناهة
 مال الملك المنان ولا شئان للمسلم الاضع وغفر لا يقدر على حصول هذه المطالبات بل السبل الى هذه الدار بالابد من رشد وهادئ حيث
 يكون مصرا في اخلاصه له واتباعه وهو الشرع ثم ان الشرع انما يثبت عند المكلف بذاته الحقية كما صدق في حق اليه ووجهت العادة
 في الاسم السابقة بنسبة الشرع الى الجبروت فيبين الاحكام بانزال الكتب والالهامات ولم يحصل توسط غيره مثل نقل الاحكام الى الانبياء
 فان القرآن مع كونه اخر الجبروت واهل البيت من الاحكام العلية والحكمة العلية يعني كلام الاصل في محاسن الايمان والى ذلك
 من القصص لا مثال فيبين انه كان في القرآن العظيم جملة النكحي والاعمال وكان المقصود الاصل هو الاول ولكنه كان موقفا على الثانية
 فالمصنف في رده مرقه اشارت في كتابه الى تعيين الحق في بيان علم الحكماء على الترتيل لاندار المسبب في التكرير ثم ان الحق في وجهه
 المعاصر من الحكماء يتعارف فيه الحاديات فقولنا تتحدى بالضمرة من جهة الظاهر ان عطف على قوله وان الحق في حواسه
 والبرهان بعد وسر الاكل والفرادى قد صدرت الاكل حدوا وحدا وتحدثت فلانا انما يبره في فعل وان من العلة كما في الصحاح
 والمصنف مع مصنف يقال حليد مصنف الى ينجح بجنبته من مصنف الحديث انما هو وجعل مصنف بغير كبريما ان كان من عباد الله
 بكلامه والعرب الغراء التي هي اسم من قبيل اهل البيل وعلى ذلك انما اوردوا المبالغة في شئ ما دون من لفظ صفة ويؤكدونها
 الظاهر ان الياء في قوله فلم يجده به تدويرا يعني على انها متعلقة بقدر ان كان المبالغة تكون بمعنى على غاية قوله ثم منهم من ان تاسم بقطا
 في رده اليك وقوله ثم اذا ردهم يتعارفون وقوله لم يجد تدويرا كناية عن فقدان وعدم وجوده في نفس الامر فان عدم جدا
 من هو علم الغيب والشهادة شيئا دليل قاطع على عدم وجوده في حد نفسه والعلم في رده من يقدح على ذلك الى ايمان شئ فضلا
 عن سائر من الفعل ويحتمل ان يكون الباقي به يعني في لاهية القدرة كما يتفق على ذلك الباكي العبري ارجع الى المقام الحق في عدم وجود
 في مقام الحق من يقدر عليه فضلا عن وجوده في مقامه الفعل فان قلت القديرون مع الباطل فكيف وزيف ذلك في رده بها كمال
 هذا لان في ثبوت اصل القدرة والحواس ان الباطل لثبت بلازمة لصيغة فعل مطلقا لما كانت من باب فعل بضم الفعل لينة للثابت
 للذكورين وقوله من ثبوت ايات وقد صرح المقام ان الفعل المسمى لا يتوقف على الصفة المشبهة وانما يثبت من اسم العلم وانما
 ان في الباطل في الفعل الغايم والفاضل وقصفا لفاضله فيقول الفعل المسمى الى باب فعل بضم الفعل فيشتق من الصفة المشبهة
 الى الباطل في ثبوت الصفة المشبهة على بني المبالغة والمبالغة فيها مستفادة من ثبوتها في موضع الدوين فان هذا الباطل يخص بالانزال انما
 اللاتمة لافعالها فيكون معنى الصفة المشبهة من ذات ثبوت الفعل لانها لا يذهب الى الحق حاصله في نقل فعلها الى الفعل وهذا المقام مفقود في ذلك

من الاستغارة للوكلاء بالبرك باسم الله

فایل

[illegible]

لو كنت باي بقدم تقع في عري دم تلقت السوى ولو كنت باي تسبق لم توف حيلتك لانك لم تكن لك ركبك وقد
الاذن ان يدعك عنك الى المخرج فليبا الحسنيين في العباد ولا تسامح بهم فترى لا تسامح لانه انما لم يذره بالظن واعتبر
بغير الظنين بالاستقلال والاعلان والامام قدوة العبدان في كل صفة للعلم والدين استمع من غير شئ وان كانت صفة
لها اسم ان تغير تلك القدوة صفة العلم والدين لا المخرج وذلك المخرج في كل من المبدع على غير نفسه وان لم يكن العبد
مؤمن لم يفتل تلك الدائرة للماضي هو الاعانة وهو الذي تولى واما ان تسبق ببدلها غير ذلك فله عذر الطاعة والبا
وهو الذي من ربا لا يخرج تولى بغيره بغيره ان لا يخرج في كونه او اعيته عن ابي الله عليه السلام والاعانة العاقبة وهذا من ذلك
وهو جهة الوجه من الدائرة التي تدعو الى الاعمال الصالحة والقدرة الملققة فهذا هو الماد من الاعانة والاستانة قوله ثم واما ان
تسبق من قبل بغير العلم لم يفرق مناه البتة واما ان ثبت هذا ظهر وجه ما ذكره في الحديث القديم من ان العبد اذا كان يصدق
تسبق بغير الله ثم قد يفرق بين عيسى ماسا ان الذي سبق هو خلق الملائكة والذين هم من المبدع عند حصول
القدرة والماضي بعده الاثر وهذا كلام دقيق لا بد من التامل فيه ثم كلامه **قوله** وقد علم المفضل للفقير والاعانة
من حصل الاهتمام بها استقلاله كالعظيم والاكالة على المصير ان الماد به هو الاهتمام بالخلق الذي هو المخرج اليه اليه
الغالب من حيث ان يكون بغير صفات الكمال استحقاقية المصير والكل من مفيض جميع الاثار والاعانة فانما هي صفات
كلها عند الشروع في اخلاص العباد الذي لا ياتي الا بغيره ولو كان الماد به الاهتمام بالخلق جميع عمله وحاصل استقلاله
ان يفرق بين الاهتمام وبين السبب الوصيل انه هو العظيم والاكالة على المصير فانه لا ياتي ان يقال ان الماد به الملائكة والاعانة من غير ان
يذكر من ان كانت تلك الملائكة لم يعلم ان اهم كاصح به الشئ عند الله **قوله** وقد علم ما هو مقدم في الوجود وهو
الكليات باهره ان كان الله ولا شئ به **قوله** والتقدير ان العباد لا افرع هذا الوجه يحسن بغيره واما عاين **قوله**
المخلوق ان ثبت ويحسن **قوله** الا من حيث انها ملاحظة له اي الا من حيث ان ملاحظة نفسه وقال من اولها ملاحظة
القدس **قوله** ونفسه اليه عطف بغيره لقوله ملاحظة ولا تتركوا الواو فيمنه معنى الشئ وهذا المعنى قول من اثره
قد قال الثاني يريد ان العباد المأثور للمعرف ولا استوان في ملاحظة جنة **قوله** ولذلك ان كان بنا الوصول على الاستمران
والغنية للذي يرضى فضل قول رسول الله م كاي بغيره اذهابة القادر لا يخرج ان الله سبحانه على قول موعود ذكره مولا على ذكر نفسه
والحكم على عكس ذلك في كلامه لكن واقع في اخر حيث قال في تقديم الوب على المستكم **قوله** وكذا العبد لم يعلم ان الله قدوة
للتقصيص على قصصه بالاستانة من اللطف وان كان مقبدا له الا انه ليس كالنكر مرة كونه تقصيصا على ما يمكن ان يكون المصير
باعتبار المخرج بغيره وهو كمالها في عزه ثم اذا ذكر المخرج الاحتمال ان قيل استبان لا يتي بغيره بل بالباقي في ذلك
تسبق قلنا ذكرنا ملاحظا من غير ان يتي بغيره وبالباب في ان يكون من قبل الملائكة ولا يتي **قوله** وقد علم
على الاستانة ههنا مقامان الاول بيان الى العباد والاستانة لا تسامح به بينهما وجه بان العباد امر مترب بها العباد الى
هم والاستانة طلب لم يتاح اليه من جهة الوب وهو اعانة اياهم في حيلهم ومهارة لا ياتي ان ترفع اليه طلبهم من حيث انما
غاية التسامح فيهما لذلك وللقام الثاني بيان انما عاين ما في بغيره من العباد على الاستانة مع ان العباد خلق العبد
قربا الى الله والاستانة طلب لفضل المولى فكان العاين انما تقدم الاستانة عليها فيمنه بوجهين الاول ما ذكره بقوله ليس في قوله
الاي لا اذم هو من موعود لذلك والثاني ما اشار اليه بقوله ويعلم من ان تقدم الوصلة على طلب الحاجة اذ في الاجابة بانهم

الاستانة

ان الاستانة طلب الحاجة والعبادة وسلم اليها مدم الوصلة عجز العباد ليس كالحاجة فان تقدم الوصلة على طلب الحاجة
الاستانة اعني على الحاجة الى الحاجة استحقاق الحاجة وهذا الكلام ظاهر على تقدير ان يكون المراد من الاستانة طلب الموعود
في الهمة كما وقد اشار اليه بغيره في الذكر على الاحتمال لانه ما كان العباد وسلم الى طلب الموعود في الهمة لم يحصل واما
ان كان المراد منها طلب الموعود في العباد وهو الاحتمال الثاني فكون العباد وسلم الى الاستانة بطلب الموعود في الهمة لا الاستانة
هذا العمل فانما يكون في الشروع في العمل ولكن العمل وسلم اليها يستلم مقدم عليها وانه ذويا على الا ان يقال العباد التي حصلت
وسلمت في العباد للمساكن عليها والسعي واما ان تسبق في العباد التي هي من ماضيت فيه وجعلت وسيلة سقطة على هذه
الاستانة والطلب لا ياتي في العباد ان توقفت على الاعانة فوجه الشروع فيها قبل الاستانة وان لم توقف عليها فوجه
الاستانة وغيره يقال انها توقفت على الاعانة والذين شرح فيه انما يحسن لطلب الموعود والطلب بامانة تلك الموعود يعرف
بما ذكره في امثال ما شرح فيه لموعود وتوقيفه على تقدير ان يواد بالاستانة طلب الموعود في الهمة بغيره ان يقال ان العباد اية
من جهته تلك فكون الاستانة مقدم على الشروع فيها بغيره يكون وسيلة الاستانة بطلب الموعود في الهمة لا ان يقال ان العباد ا
لشروع في ماضيت الهمة التسامح عليها في العباد ووجه حال اخر الكلام فليسا على قال الامام فليسا ان يقول الاستانة على العمل
انما يحسن على الشروع في العمل وهو انما ذكر قوله انك بعده ثم ذكر عقبه واما ان تسبق في الهمة في وجهه لان كان
يقول عرفت في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد والذين شرح فيه انما يحسن لطلب الموعود في الهمة بغيره ان يقال ان العباد اية
تسبق الا انما يطلب العبد في الاستانة بغيره فانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد
الذين ثم ذكر وجهها اخر الى ان قال ولما كان ان توف اياك بغيره فانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد
ناوحت بغيره واما ان تسبق في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد
من ذكر قوله واما ان تسبق في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد
رئيس المصير انفسه اشارة الى انه بغيره على وجه مقدم على الماء الفرح والموعود في الصحاح الوجه الفرح ويذكر بالشرع
ايضا بالفتح لانه مفعول في وجهه انما يحسن في اخره فخرج **قوله** فلا تسبكه اياك بغيره فانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد
مفعول لان المصير المثلث اذا وقع حلا على احواله عن الواو ويكون اشارة بغيره فانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد
الماضي والمصير المثلث بالخير وهو ان الاستانة اياك في موعود ذلك لان المصير على ذلك اسم الفاعل لفظا ومعنى
فانما لا يترك بغيره فانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد
سبقت واصلة وجعلت لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد
ان كان واما ان تسبق في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد
واحدة جوابا عن قوله واما ان تسبق في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد
كون اعانكم فيها تريد من العبادات اذ عجزوا الهمة فاحيلوا منها طريقا لطلب الموعود في الهمة فكون تسبق في الهمة فكون تسبق في الهمة فكون تسبق في الهمة
او تميل الهمة مطلقا مواصلة الهمة في اخلاص الخير وكون المقصود من جميع ذلك رضا الموعود في الهمة فكون تسبق في الهمة فكون تسبق في الهمة فكون تسبق في الهمة
الاقبال **قوله** وانما الماد الموعود العظيم ان يكون طلبا استاذا لا تسبق له بما قبله من الالوان اذ من جهة ما هو ان يكون
طلب الانسان ما هو عظم الماد الموعود لانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد فاستبق بغيره فانه لا ياتي في العباد

المزية عليهم صلواته جنس من يحصل بعد رب على ما حصل من الاجتناب للهداية وكان ملازمه هذا الصالح كان اظهار ان قنا ما اورد
 على ما سلف في زيادة علمه كان كماله قوله وحصول مراتب المزية عليه قوله وهذا ما كان على الاول كان له حقيقة على الثاني لان مراتب
 المزية على ما حصل من اجتناب الهداية من جملة اجناسها بهم ولا شك ان الطلاق لفظ الخبر على الاجناس لا على افرادها فربما قيل الحقيقة
 صف بعض الصفات والنبات بجملة اركان الوجود وهو الدوران للكتان ونحوه يلجأ على هذا ان لما سلف انما هو معنى اجناس الهداية
 والطلب اشارة ذلك لخصي الخاص زيادة افراده وانكسارها واما النبات على ما حصل واما حصول اجناس اخر فربما على ما سلف فقول
 فقول بعد ما على الاول والثالث حقيقة لان الطلب على الصدور من جنس الهداية فلم يسبق للطلب في زيادة علمه انما هو زيادة العلم
 خارج عما استعمل لفظ الهداية عليه بالقرآن وذلك اعترافا بخلافه كان على الاول وعلى الثاني كان قطعاً لان النبات على
 في ذلك الشيء ولهذا هو الاصل في حقيقة اللقاح من جملة اركان الوجود وهو الدوران للكتان ونحوه يلجأ على هذا ان لما سلف انما هو معنى اجناس الهداية
 اذ في بعضها الغرض الذي يتبعه ما ذكرنا في الاول زيادة لخصي الخاص في زيادة علمه **قوله** فاذن انك العارف باه
 الواسل الى اقصى مراتب السيرك اسمهم وفيه اشارة الى ما سبق وما ذكره من اجناس الهداية وما بينها انما هو بالمشتر الى اقصى
 المسمى ومرتبة سرى يتبع ما ذكرنا في الاصل والهداية وبعد قطعاً عن رتبة السيرك اسمهم وفيه اشارة الى ما سبق وما ذكره من اجناس الهداية وما بينها انما هو بالمشتر الى اقصى
 بعض الدارين بقوله ثمرت لبك ما ساعدك على ان تغفل القرب والادوية والظواهر ان قوله في الحقيقة والكتاب وان كان ما يراه الغير كونه
 ليس **قوله** ظلت احوالنا ونحوها في ابدانها وظلت تلقينا النشأة من احوالنا المسمى كذا جسد حين يتبع السيرك
 المحجب النشأة من خلق الاعداء بالادب والقرى للهداية من المسمى ان لا يكون بالواحد من صفات الاعداء من المسمى
 قال اسم اثنان على ثلثي والى الاستغفار اسم كل يوم سائر **قوله** يستعانان لفظاً ومعنى انما لفظا ظاهر واما على كل منهما
 العقل وتيقنا ان الاستغفار العقل يريد ان لا يشترط في الامر العقل الحقيقة في الاثر والدماء العاقلة الحقيقة في الداعي
 فانما يستعمل فيكون بعد الشيء متصفاً بمعنى اصل العقل الذي هو احوالنا وان لم يكن متصفاً به فبعض العقل لا على استعمل
 ويكون صفة العقل في كل شيء ظاهر مثلاً فانما العقل في العقل كذا مستغفار من انما سلف من هذا وما اذا كان العقل في
 هو احوالنا من مستعيا وسبيل يكون قوله هذا امر احوالنا على بالاشياء وان كان الامر على امر احوالنا على العقل من حقيقة
 ولا يكون الاستغفار العقل وهو صفة لا قوة كالمسح وهو غير مجزئ للقرآن **قوله** فكانت ليطر السيف فربما في غير تفسير الف
 بالمراد ان يستعمل سائر السبل والشارع في السبل ابناء السبل للحقيقة في العزات على احوالنا على العقل في العقل لا يتم
 سائر السبل احوالنا من مستعيا وسبيل يكون قوله هذا امر احوالنا على بالاشياء وان كان الامر على امر احوالنا على العقل من حقيقة
 العادة اذا قلنا ان الصالح الصالح بعض اللام والفتن وسط الطريق واللقم ولكن انما الابتعاد وكذا الانعام **قوله** والمارط في
 الدين ما يدان ان اصل الصادقين وابدلت صلا ليطر العادة ان لا يتم من الحروف المعجمة وهي اربعة الصاد والصاد والصاد والصاد
 والدين من الحقيقة في الجمع بينهما معنى العقل **قوله** بالاصل وهو الدين **قوله** وهو الذي احوالنا بالصاد لغيره في العقل
 وهو لا يتم كون الصاد بالدين والشارع في الدين ولم يتم في الامام وهو صفة عنان من احوالنا بالاصل مع اختلاف
 فاذ انهم قيل هذا يدل على ان جميع السبعة عن ثابت في الامام وقدمه من احوالنا ليدل في القرآنية في حيز ان احكام القرآن من حيز الصلوة
 ونحو من احوالنا من مستعيا وسبيل يكون قوله هذا امر احوالنا على بالاشياء وان كان الامر على امر احوالنا على العقل من حقيقة
 كانت الثابتة في الامام هو الصلوة لا غير انما العادة بالدين والاستقام قراءة القرآن واوجب ان المراد بالثابت في الامام من مستعيا

[illegible]

[illegible]

عنه ايضا فتم نصيبها من ذلك فتميز اللفظ باسم غيره **قوله** ولما كان مصدق له غير اللفظ اشارة الى المدافعة
الدالة على حقيقة الالفاظ المعنوية بازاء حرف المباني وهي الحروف التي تتركب منها الكلم والمجاهاة ان اللفظ لما استدل على معنى
الالفاظ المذكورة بصدق هذا الاسم واعتبار خاصية اوجه المباني ان يقال عندك ما يدعي على حرفها وهو انه مذكور عليها
بالحيز حيث تارة اللفظ حرف كلام حرف وديم حرف فذلك من الدليل القاطع على اعتبارها سابقين بهذا الدليل ونقل عن بعض المتأخرين
ان ما ذكره المصنف من الدليل انما يدل على حقيقة ذلك اللفظ الموضوع بازاء حرفا بل ان قال اللفظ اللفظ كلام وديم وعجها
ما يصح جعلها عنوانا لتلك اللفظ المباني مع ان جعل عنوانا لتلك اللفظ بناء على انها اسما او حلا لم ينعها فيجوز
كل واحد منها وانما يدعي ان اللفظ يتكلم على ذلك بانه كما يقال حرف مثل ماضى ومن حرف ماضى الحكم عليه فيها هو ان
اللفظ الموضوع بازاء ما هو مذكور في هذا الفعل والمبنى على الفعل والحرف كانه لا يصح الحكم عليها قال نعم انما هو
انما اقتصد بذكر بعض ذلك اللفظ دون معناه كقولك (من) كذا استفهام وحرف مثل ماضى فذلك لان مثل هذا موضع في
بعض غير متناهية فانه وهو مذكور كانه نقل من مذكور هو المبنى الى مذكور اخر وهو اللفظ وقال سدا لغيره والذين التمسوا اللفظ
وضع بازاء معنى اسمها كان او قد او حرفا فلم اسم علم وهو من ذلك اللفظ من حيث كونه حرفا في اللفظ او الفعل او الحيز
في قولنا خرج زيد من البصر خرج فعل ويضاهى من حرف فيجوز كانه في الثلاثة حكما عليه الى اخرها فان هذا الكلام في
شاهدتين عديدين فلا يقتضيه في ما ذكره عليه الشريف المحقق رحمه الله ثبت بان ذلك اللفظ عنوانا للفعل ويكون حكما
عليه ولا يتم من ان يكون اللفظ بالالف في الحديث من هذا القبيل حتى يكون الحكم عليه بالحيز في هذه الالفاظ المذكورة
عليها باعتبارها الجوانب ان يكون المراد من اللفظ كلام وديم وذلك الحرف في الالفاظ الدالة عليها فيما ذكره من انما هو
المدافعة فيحتاج الى الجواب لتلك كون ما ذكره الحديث من قبل ما حكم فيه على الالفاظ الدالة على المباني فمتعين بتدليل قوله من
قرا حيا تانم جعل ما ساءه حرفا مطلقا للمؤنة وهي تتلخص بالحرف المفعول لان الحرف لا بد ان يكون اللفظ المجتزئة من اللفظ تارة
الجزوى فزات التي قرأها جسر ومنعت بعضه لا معنى له فقال من اللفظ بلطف له ومع ذلك امرنا في هذا لفظ جعل المباني قوله
الحرف في اللفظ كما لا يخفى على الالفاظ الدالة على الحرف اخصا وشم اللفظ من هذا الوجه والحق والظواهر بان يكون المراد بالحرف في
الحق اللفظ هو اللفظ الكلام والحرف المباني ايضا لان كل واحد منهما قسم من اقسام الكلم وحرف ليت بركات وانما استبرأ على ان
ذلك المعنى اللفظي انما هو اللفظ اللفظي وليس له ذلك المعنى اللفظي الذي هو الحرف كما ان حرف المباني اطلاقا للكل
التي تتركب من تلك الالفاظ الدالة عليها المراد الكلام والحرف منها ما حكم على تلك الالفاظ بالحيز في هذا المعنى لا ينافي
اسمها بالمعنى المصطلح عليه فلا يكون الحديث المذكور ماضيا للدليل اعني بان اللفظ اسم عن المصنعة المذكورة بحياز حرف من غير
ان المراد بالحرف اللفظ وقع بحيزه قوله اللفظ ماضيا للاصطلاح وقوله ان الحديث المذكور انما يكون ماضيا للدليل اعني باللفظ المذكور
اذ كان اللفظ الحرف بالمعنى اللفظي المصطلح عليه تلك الالفاظ على سبيل الحقيقة وهو من غير حيز ان يكون على الجوانب على طريق
على الدلائل كما لا يكون مذكورا لا حقا لا ينافي اسميتها باعتبارها تلك الاشكال وهذا الجواب ايضا من غير ان يكون المراد باللفظ كلام
وديم اخص هذه الالفاظ لا ماضيا تارة الجواب الاول فان قيل كيف يصح ان يراد بها معنى الالفاظ وهي ليست بعضها بكتاب لسان
الكتاب بسبب المكتوب والمكتوب فانه ليس باللفظ اللفظي الدالة عليها فان اللفظ في اللغة وان كان عبارة عن مجموع المعنى مطلقا لا امر
في اللفظ بحياز الحرف مبنيها من معنى اللفظ فيجوز معنى اللفظ اخص من معنى اللفظ ليس بكتابة من كون الالفاظ مكتوبة ومبنيها

فذكر في اربعة المقابلة للشديدة عشرة اربعة كان الوجه عشرون حرفا بنا على ان الالف اللينة ليست حرفا بل اسمها فقصها عشرة وفي
حرف فذلك خمس على عشرة وللحق منهم الحاء المثلثة خمس على اربعة وحرف الف على اربعة وحرف الكاف على اربعة وحرف اللام على اربعة وحرف الميم على اربعة
والنون على اربعة والحاء على اربعة والواو على اربعة والياء على اربعة والحرف المثلثة على اربعة والحرف المثلثة على اربعة والحرف المثلثة على اربعة
فبعض الصوت ح بين اللسان والمعاداة من الحرف المثلثة وهو الحقة اسم يتجوز فيه لان الحلق حقيقة اما هو اللسان والحلق
واما الحرف فهو طبق عنده فاحسنه فبعض الحلق كما قيل للشر في مشتركة والمذكر منها في العواقر بعضها وهو الصاد والطاء
منقولين من عاقر عن هذه الحقة الفصح وهو اربعة وعشرون منقطة لدم الطباق اللسان على الحرف المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
يتجوز في كل واحد منها من الاخر عنده والمذكر منها في العواقر ايضا بعضها وهو اثني عشر حرفا الف واللام والميم والواو والياء
والحاء والسين والهاء والباء والعين والفتحة والنون وحرف القلعة حرف يعطرب عند حرفها وحرفها وحرفها وحرفها
نقلت قد يلحق والحق الميم العربي على الشئ الحرف كالطير من اربعة الحروف المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
انما يقع فيكون تارة في صورة من الشديدة اقل من القلعة التي هي صوت الاشياء البائنة والمان صوت الايكاسيين منسكها ما يخرج الى
الحرف لثمة اربعة من فوهة القلعة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
تلك الحروف في انفسها اربعة الحروف المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
القلعة وهي ثمة وعشرون حرفا المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
والسين والحاء والياء والباء والعين والفتحة والنون والواو والياء والسين والحاء والياء والسين والحاء والياء
الكلمات لم اقل ذلك ان المذكور ما يقابل حرف القلعة بعضها المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
الواو والياء والسين والحاء والياء والسين والحاء والياء والسين والحاء والياء والسين والحاء والياء والسين والحاء والياء
من الواو ويصير الالف المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
براسها بل يعلو من الواو والياء والمثلثة هي التي تصد الصوت بهما الحلق المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
صمد في السلم ويجوز من صوتها من جهة الملوحة مستقلة وهذا التوفيق احسن من ترتيبهم بما يرتفع اللسان بها الحلق لا يرتفع
الاشتباه بالحرف ويجوز الى الفرق بان الابعاء يقتضي الاستعداد من العكس فالتا اذا انقطعت الحاء والسين والفتحة المثلثة
انضم اللسان الى الحلق بلا ابطان واذا انقطعت بالصاد والواو استلج اللسان وانضم الحلق وسط اللسان وهي سبعة اربعة
لا بد من حرف الابعاء والاشتباه في الحاء والسين والفتحة وهي الثلاثة التي هي سقوطها كلها مستقلة عن مطبقه والصاد
والطاء والصاد مستقلة ومطبقه والمذكر من هذه السبع بعضها الاكل وهو الصاد والطاء والفتحة واسم هذه السبع
وهو احد وسبعون حرفا من مائة منقطة من صوتها من جهة السفل ولا خط اللسان عند انقطاعها من الحلق المثلثة المثلثة المثلثة
منها بعضها الاكل وهو احد عشر حرفا وهي الف واللام والميم والواو والياء والسين والحاء والياء والسين والحاء والياء
الصاد والطاء والفتحة من اسماء الابدان عشر المذكورة في العواقر وحرف الباء هي الحرف التي تبدل في غيرها وهي حرف احد
منها وهي احد عشر حرفا كالباء المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
لحقا بوجهين ومن غير المسدقة هما ان كنت تكتب بجمع ولا تكتب بالواو والياء والسين والحاء والياء والسين والحاء والياء
فمن واجبهما في التثنية فاحسنه في الواو والياء المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة

والا

في كتابه في النون واللام

عشر

عشر في الالف من الواو في عواقره وبلغ **قوله** على ما ذكره سيبويه احرار علة الفصل من كونا ثلثة عشر حرفا لم يجمعها في حقة
يوم طار براءة السين واللام في حرف واحد طويت منها وجماعا بعضهما انها اشاعت حرفا وذاك اللام على ما ذكره المصم وجماعا
الواو انها ابدت عشر حرفا واصات على ما ذكره هذا البعض الصاد والواو **قوله** الشتر مفعول ذكر المقدور وهي النصف
الاكثر احد عشر **قوله** الشاترة المشنوقة اشارة الى وجه اختيار هذه الست التي هي النصف الاكثر والحرفين اسان الجليلين
نيل الحظم والحظم والحظم احوات واللام في احوال بدل من النون في حيلة احوال بقدر احوال في جمع احوال لبرائة في جمع
والاصل لوقت بعد السمع الى الشوب وهو اصل واصال واصال في احوال اي في حوزها الجميع المذكور فقالوا احوال ثم ابدلوا
من النون لاسان فقالوا احوال الا وسر قول الشاترة وقفت فيها اصلا لا اسان لجا عيت حوايا والواو من احد والصاد والواو في حرا
وقد ابدلنا في بين سراط والفتحة احوال ابدلت من الشاء المشنوقة والحديث القر والاصحاح جمع والسين في احوال ابدلت
من الحقة فان جيل العزة عينا لغير لمعق العوب قال الشاعر من حرقنا ما الصابرين من عبيدك سمجي مصل انا
والصدق راي ان احدثت كل من كان حفره من الجرم من ان وان شايخ والامر في السابعة الوهم يقال رست المادى تاملت
والزنا باسم حبيته والعبادة حرارة العشق والسيحور الميم المسكوب والفتحة من تارة في الحية بينك وقد قوله ان في معنى الفصح فيفتح
الحرف وكسر العين فيكون النون فيكون العين سبعة من حرة ان الفتح احد الحروف المشبهة بالفتحة والفتحة والفتحة في روع الالف
سبعة من حرة والفتحة من روع الفتح في روع الميم والسين والسين والسين والسين والسين والسين والسين والسين والسين
الواو في حرة الصليب والحق والحق والياء باسكت بدل من الميم اصل ما اسكت هذه الالف السبع اناخت الى حرف بعد
حرف منها وهي احد عشر حرفا يصير الجميع ثمانية عشر حرفا المذكور منها نصف الذي هو ثمة عشر المذكورة التي هي حرف اهل بين
واللام والصاد والسين **قوله** وما يدغم اي وذكر ما يدغم في مثل لا في حرة الهمزة مثلا ولا يدغم في المقادير نحو
لكن الحرة لا تدغم في لها ولا في سبعة حرفها الحلق بعضها الاكل وهو السبعة المذكورة او لا وهي الهمزة والحاء والسين والصاد
والطاء والميم والياء **قوله** وما يدغم فيها اي وذكر ما يدغم في مثل وفيما يقادير **قوله** غانة الادغام من الحقة والفتحة
نيل في ذكر النصف الاكل في الالف والاكس في الثاني بين الالف الادغام لما كان فيه حقة ونصا كانت الحروف التي تدغم فيها اكثر
نايله من التي لا تدغم في مثلها مثلا جرم ذكر النصف الاكل في الالف لا في في حرة **قوله** ولما كانت الحروف الناقصة التي
يعتمد عليها بذكر اللسان اي مطبقه فان الذي يسكن اللام النظر الجهر في ذلك كل شئ حدة وكذلك في حقة اللسان طهر في
السان بالكر يفتي لفظا عيب وصار حاد اربع الحروف وسدس في حقة والفتحة اي في حقة اللسان قال في حرة الفصل والفتحة
الاعتماد على حلق اللسان وهو طهر واعز من طهر ابن الحجاب بان من مستقيم من حرة تلك الحروف انفسها وهي حرة باضادها
وهي الحروف الناقصة من حرة لفظا لا يستند على طهر اللسان الا في حرة ان الميم والياء والفتحة لا تدغم في حرة اللسان
واسم حرة القم للمضاد لها فلان الصمت والصوت هو سكوت اللسان فلا ولا سادة الصبح وهو قوله وعلى ابن الامر الجا
لسان طوي ليق طين في حرة اربع لغات في حرة الحروف والفتحة في حرة اللسان والفتحة الواو الذي هو حرة ثمة ثمة
منها في حرة اللسان واللام والنون والفتحة ثمة ثمة وهي الف والياء والميم والسين والفتحة لفظا لان الالف في اللسان
انما هي لفظا للسان والفتحة في حرة حرة الحروف السبعة او سلكه ويقادير حرة لفظا لان الالف في اللسان
من الصوتين الذي يبينها يحصل في حرة الف والفتحة وسبعة حرة حرة الحروف السبعة على وجهها ثمة ثمة حرة حرة

استعمل الصبي اذ اصاح منذ اولا **قوله** نظامه انزلني كذلك فمر عاقل جلدنا ان تكون مفرقة وان يكون المراد بها ما صنعت
على لغة العرب وهو الوصف البسيط الذي سبها لكل افعي حيث انه في المقصود بالذات ان جينا بناقوس ونبي والمضي الا
هو المقصود بالذات وهو البنية وجم الاحكام والاشارة الى ان الكلام المحقود به منظور ما يتبعه من كلامهم فلو كان
كلام البنية على غير ما هي اتيان ما يدعيه او ضد ما يدعيه لما هو محقق له من حيث انه امر في احدى الوصفين وهو غريب بالبنية التي
فيها ما يتكلمه والام المحضر عليهم فنعلم انهم كانوا في احدى السور ثانيا واستدل عليه اشارة الى الصغر **قوله** لا يعلم الا يحضر
للمقصود بهذا الكلام ايراد احوال الحضرة في اقل قديمه الم لم يساها انها مفرقة عنه بقوله لا تامل في وشارة عطية مفرقة
قوله اقتربت الظاهر ان التماسه من المتابع كان اقترب من الظن في علمه بالام مقام الفاعل ويعني وفي لا تقصر عليها
اقتصار الشاعرة في ذلك فقلت في ان اذ تقصيرا واقتصر عليه لا يحصى اما بيتا الايجات وهو معنى قوله مكن
والايجات اسمع اليك **قوله** ودع ذلك في سائر الفروع كما بين في معنى ان اساءه في معنى القول اسلم المراد **قوله**
ادلى بعد اقام عطف على قوله في الكلمات هي هنا **قوله** فان تلاوته اهلها بان وجهه لا تترجم ان المراد بها الاشارة الى اللغة
فان تلاوته من تلك الفروع على الترتيب وهو كذلك بعد الاشارة في موضع الجواب ونسأل ان ذلك تفرقه اياهم في استنباطهم
وعدم انكاه عليهم في ذلك بل في فهم ان المراد منها الاشارة الى اللغة وان اخطا في تعيين ان تلك اللغة في نقر الزهر في
قوله هذه الدلالة وان لم تكن صريحة حيث لم تكن الاشارة المذكورة موضع من اللغة العرب للدلالة على المدد وهو جاري ما
يقال قد تحقق ان القول من لغة العرب بل ان عطفه بين فيجب ان يكون لا تترجم الى الوضع العربي ولا في الفروع على
المدد ليس بجواب الوضع العربي فلا يكون الفروع غير مرتبطة بالمدد والايجات فلا يكون القول غيرا وهو اهل في قوله
للمراد ان تلك الفروع وان تكون موضع من لغة العرب فلا تترجم الى المدد الا ان تكون الدلالة على ما كانت متفرقة بين العرب ما كانت
الافعال كما في موضع من لغة العرب فلا تترجم الى المدد الا ان تكون الدلالة على ما كانت متفرقة بين العرب ما كانت
لكن فيكون فيها المصباح في السجود والفتاوى ان انما ما بين الاذن موضع من لغة العرب في اللين الخرج اسلم سلكه في
المراد ان تلك الافعال فلا تترجم الى المدد الا ان تكون الدلالة على ما كانت متفرقة بين العرب ما كانت
ايكون مثلك القرآن عليها سائها لكن غيرا والمضي في قوله فخصها بالدلالة والبناء للفرع واستدل بالاحكام المذكورة في
الاسناد الى البيت في تلك الفروع انما التحق العربان بسبب هذه الدلالة **قوله** اوداه عطف في مفرقة ايضا اى لم لا يجوز
ان يكون ذلك الفروع وان لم يسميها ما كان في تلك المسببات التي هي في الحروف المفرقة مقصدا بانها تقع في الاضطر
لان الضمير في اسماء كالم واسبغ كالنحو فحسب مكن من غير انهم لا يكونوا في الاضطر في اللغة انما اساءه للسور فوضع
ما في كلام العرب **قوله** ويعدى الى اتحاد الام والمضي في ذلك ان الام هي جاز من الحق والخير لا اختيار الحكمي يكون
تفسر ذلك الشيء علته موضع من لغة العرب فلا تترجم الى المدد الا ان تكون الدلالة على ما كانت متفرقة بين العرب ما كانت
من حيث ان الحكم صادر عن جميع الامراء والفاصل في جميع الامراء لا يكون الحكمي جاز من الحق والخير لا اختيار الحكمي يكون
ثبت ان الحكمي بعض الحكم وان تفسر الحكمي في يستلزم كون الام يتصل على الحق وهذا على ما يستلزم ايضا في الحكمي في موضع من الحكمي
التي تترجم في ان الام سائها من الحق في يستلزم كون الام يتصل على الحق وهذا على ما يستلزم ايضا في الحكمي في موضع من الحكمي
وتقدمها عليها سائها من الحق في يستلزم كون الام يتصل على الحق وهذا على ما يستلزم ايضا في الحكمي في موضع من الحكمي

[illegible]

وتابعها الكفر في حق الإيمان بالصدق المذنب واعتبر الكفر المنفي مع الإقرار بالإنسان قال الامام الذين قالوا الايمان
بالقلب واللسان معا اختلفوا في مذهبها اذ كان الايمان اقرار باللسان وهو قول ابي حنيفة واكثر الفقهاء
ثم هؤلاء اختلفوا في موضعين احدهما اختلفوا في حقيقة هذه الموقرة فهم من جهة الاعتقاد المتجانس سواء كان اعتقادا عقليا
او كان علميا صادقا عن الدليل وهم الاكثر ومن الذين يحكيون بان الحق لا يصدق منهم من جهة العلم بالصادق من الاستدلال وتساوي
اختلفوا في ان العلم المميز يصدق الايمان علم بما اذا لم يبق المحكي هو العلم بالله وصفاة عن سبيل النكال والقيام ثم انما
كثرة اختلاف الناس في صفات الله لا يجرى اقدم على ما يفرع عن كثير من عداهم من الطوائف وقال اهل الانصاف المميز هو العلم
بما علم بالصدق كونه من رتب محمد صلى الله عليه وسلم فليكن العلم كونه من علما بالعلم وما لما يذاته ويكن مرتبا ومنه في الايمان
داخل في معنى الايمان فذلك احوال الناس في معنى الايمان في عرف الشريعة ثم قال والله قد هيأ اليك الايمان عبارة عن التصديق
بالقلب ويعتقد بها في الشريعة ماهية التصديق بالقلب فقول ان من قال العالم بحدث فليس يدلي هذه الاشارة ان يكون العالم بصدق
بالحدث بل يدلي بها حكم بدلت القابل يكون العالم حاشا لمحكم بحيث للحدث العالم منابر لثبوت الحدث للعالم فذلك الحكم الذي
بالثبوت ادب لا يقتضيه امر به من غير ان يكون له حقيقة خاص فاختلاف الصيغ والبارات مع كون الحكم الذهني بالثبوت امرا واحدا يدل على
ان الحكم الذهني متاخر عن الصيغ والبارات وان هذه الصيغ ذلك الحكم والدال غير الدال ثم يقول هذا الحكم الذي
غير الحكم لان الدال الذي قد يحكم به فليكن ان هذا الحكم الذي متاخر عن العلم بالصدق بالصدق بالصدق بالصدق بالصدق بالصدق
بقوله ويجز به وبجميع كذا ثم امر مرفوع معطوف على قوله فالتصديق معنى الايمان في عرف بعض اهل الشريعة وهم مجموعة
المحدثين والمعتزلة والخوارج جميعا ثم امر واد بالحق الحكم الثابت بالشريعة ما علم بالصدق في امر من دينهم سواء كان نظريا
مقصودا في نفس غير متعلق بكيفية العمل الا لا حكم المستقل في اعمالهم فان المؤمن يجب عليه ان يعتقد بكل واحد منها في حق
به وفيه من قبله بغيره بلسانه وحيث شأته وان يعمل بقضاءه ان كان مستقلا بكيفية العمل ويكون المقصود من ذلك
به ومقتضاها احسانا الى الحق والسلف الصالحين في اهل الشريعة وان نزل عنهم ان اصل الايمان بجميع الاعتقاد والاقرار والعمل
وانهم يحول من اصل بل لا يقدح بان اقر على ما كان من غير ان يعتقد به متافقا وعن ترك الشهادة وما يقع مقامها كاشافة الا
عامة ممتكنا منها سواء اعتقد على الاقرار وعن اهل العلم بان ارتكاب الكبيرة ناسقا الا ان مرادهم بالايمان المصير به للنجوع
هو الايمان الكلي لا ينافي مع ان مركب الكبيرة لا يخرج عن الايمان بخلاف الايمان المصير به عند الفرق الثلاث المذكورة فان للا
به عندهم اصل الايمان قال الامام فوالله ما رفته في تفصيل احوال الفرق الثلاث اما الخوارج فقد اعتقدوا بان الايمان به
يشاغل الموقرة بالله وفي كل ما وضع اسم عليه من عقلا او قلبا من الكتاب والسنن ويتناول طائفة امر من جميع ما راسه من
والثبوت صرا كان اكبر فقالوا جميع هذه الاشياء هو الايمان وتقول كل حصة من هذه الحصة كقولنا والسنن لم نعد
في ان الايمان انما عني بالباء بالصدق والتصديق ولذلك يقال فلان ان باه ويعمل به وله ان يصدق به اذا الايمان بمعنى
مثل الواجبات لا يكون فيه هذه المقدرة فلا يقال فلان ان بكذا الاصل فيصام بل يقال ان سر لا يقال صلى وصام لله الا الايمان
بالباء يجري على طريقة اصل الفعول وما اذكو مطلقا غير مدعى فقد اعتقدوا بان امر مقول من الجمع الفعول الذي هو التصديق
المتضمن امر في اختلفوا فيه في وجوه اذ كان الايمان عبارة عن فضل على الطاعة عاشا كانت واجبة وعند غيره من اهل الكلام
والاعتقاد والا اعتقادا ذات وهو قول اهل الحديث والشافعية والحنابلة والحنابلة والشافعية والحنابلة والشافعية والحنابلة

فقط دون الشرائع وهو قول ابي حنيفة والشافعية والحنابلة والشافعية والحنابلة والشافعية والحنابلة والشافعية والحنابلة
يكون من الكبرياء ما يراه في الوعد والمؤمن عند الله من اجتناب كل الكبار والمؤمن عند الله من اجتناب ما يراه في الوعد
فذلك النظام ومن اصحابه من قال شريكه من مناه عند الله وعندنا اجتناب كل الكبار وما اهل الحديث ذكروا وجهين
الاو ان الموقرة ايمان على وهو الاصل ثم يبدل ذلك كل طاعة ايمان على حدة وهذه الطاعات لا يكون شيئا اياها الا اذا
كانت مرتبة على الاصل الذي هو الموقرة ونحو ان المجتهد والشافعية كقولهم في معصية بعد كراهة حدة ولم يجعلوا شيئا
من الطاعات اياها ما لم توجد الموقرة والاقرار ولا شيئا من الطاعات ما لم يوجد المجتهد ولا نكال لان الفروع لا يحصل بدون ما هو
اصل وهو قول عبد الله بن سعيد الكلبي والثاني ان الايمان اسم للطاعات كلها وهو الايمان واحد وجعلوا الفرائض والنواظير
كلها من الايمان وعن ترك شيئا من الفرائض قد انقضت ايمانه ومنه من قال الايمان اسم للفرائض دون النواظير او لا يراه ويريد
سائر ما هو في العلم والمؤمن اهل وحده ان يكون التصديق من الاقرار الى قوله خابع ولا يان غير داخل في الكفر من
من انه يفرق بين النحل والخل وحده مؤمن فاسق وليس بكافر عند جمهور المحدثين كما هو كذلك عن عند الشافعية وهذا بناء ما
قالوا ان الايمان بجميع غير الله وان سلب احد اجزا التي ليست بامتناعا وجبر لا بدع انهم لم يجعلوا المعصية كقوله مطلقا
بل شرطوا كقوله في حدة المجتهد ولا نكال ذلك كونه لم يجعلوا شيئا من الطاعات اياها حدة الا بغير تحقق التصديق في الاقرار
والحاصل انهم لم يجعلوا الايمان شيئا واحدا مما من ذلك الثلاثة بل جعل كل واحدة من التصديق وقيام الطاعات ايمانا على حد
فلا يلزم من اتقاء الطاعة اتقاء اصل الايمان فالتصديق يصدر بالحق ويقرب مؤمن فاسق الى خارج عن الطاعة عند اهل
السنن والمحدثين وفاسق لا يخرج من الايمان فاسق خارج عن الايمان غير داخل في الكفر عند المعتزلة فانهم لم يجعلوا الايمان
والكفر متضادين فيجب ان يرتفع اهما كاستنصافين حتى يمتنع ذلك **قوله** ومن اخل بالاقرار فو كراهي من تركه فذلك
مع التكرار في كراهي بجاهر الكفر ولا نالنا ان يصح الاقرار بغير كونه وعلمه ما يد له في الامانة فيلزم نظر لان الاقرار
بالاقرار لا يوجب كلفا مطلقا سواء ترك مع التمكن الا قال الامام فان قيل ههنا صورتان الصورة الاولى من عرف الله بالصدق
والبرهان وكانتم الزمان فانت لم يجد من الزمان ما يصدق بكلمة الشهادة فنهض ان حكمت بان مؤمن قد حكمت بان الاقرار
الذي فيه غير من حق الايمان وهو خريف الاجماع وان حكمت بان مؤمن هو اهل لقوله من يخرج من النار كان في
كلمة متفادفة من الايمان وهذا كلف طاع بالايان فكيف لا يكون مؤمنا الصورة الثانية من عرف الله من جعل الدليل عند
من الوقت ما استمر ان يتلفظ بالشهادة لكن لم يتلفظ بها فان قلتم ان مؤمن هو خريف الاجماع وان قلتم ان ليس مع
هو اهل للحدوث المذكور فلا يبقى الايمان من العبد السكون عن النطق والموافاة ان الذي قد سره من هذا الايمان
في السورتين وحكم كونهما مؤمنين وقال ان الاستماع من اللحن جوي جوي المتك القويك بلع الايمان انتم كلام الامام
اصالة وحكاية قال الفضل الطوسي والله يعتقد ان المراد بالاختلاف هو ان يعصيه عن سبيل المجتهد والشافعية لا يستل
او يطلب حيث تالي وعصية نية لا محالة ان من من الايمان البرية دنيا ولا الخلاصة واحدة في شير لحيثي محاذات بيننا
فان الامام الواحد الكثرة اربعة افعا كذا كذا وكذا معانده وكذا حجة وكذا نفاق في قوله من ذلك ثم يقول اما
كفر الاكثار فهو ان يكفر بغيره لسانه ولا يتلفظ بالحق ولا يقول ما في كونه المجتهد فو ان يترك بغيره ولا يقول ما في كونه المجتهد
ككفر ابي بن الصلت وشره في قوله انما هم ما عرفوا كقوله في كونه المجتهد وما كونه المعاندة فو ان يترك بغيره ولا يقول ما في كونه المجتهد

وتقبل ذلك الغطاء كما في قوله من ومنه فانه منادى حاشا وقال الشاعر منقلا لا ولم نر منا من ان الشيء هو الجوهري
ما نرنا وهو غير المتضمن الشكر ومنه قوله من جعلون ذلكم انك تكذبون وقيل هو في كل شيء وكل واحد ليس يعمل
وقال اخرون هو يملك ولا يملك بالاطلاق لان الانسان قد يقول اللهم ارزقني ولدا صالحا وزوجة مسلمة وعقلا
به ونحو هذا لا يملك ولا يملك وايضا البهية لها رفق ولا يكون لها ملك قال الامام الرازي ان الرزق بالفتح هو المصلحة والملك
الاسم ويجوز ان يوضع موضع المصلحة وكل ما استقر به البعد فهو رزق من مال وعبد وفقد وغيره انتهى ان المكسور اسم
يعني المزدق ويجوز ان يكون اسم المصلحة ويوضع موضع رفق رفق اسم رزقا لا يقال رزقا رزقا وقيل المصلحة اسم
بالتحسين والتكثير بمعنى كونه اسم المصلحة ومن قال ان رزق الرزق عبارة عما يقع استماع الحيوان به سواء استمع به بالفعل
او لا فقد جعل اسم المزدق قال الامام الشافعي الرزق هو القدر المتعارف عندنا وعند المفسرين للامام في كلامه عندهم ليس رزق
لا يملك ملك وظاهره بان يتركه ان يقول بان البهائم غير رزقة لكن ما فيه ملكه **قوله** ويجوز ان يكون رزق
الشيء والمال بل ان الحيوان من الاستماع بالشيء المزدق عدم رزق وجبه والمال من الاستماع به باقيا فيلزم اليمين اليه وابقا رزقا
قوله واسباب الاستماع به على حلقه سواء جند ذلك وادراج اوصافه ونحوه وليس المراد ان يكون له الاستماع به وان لا
عنه ولا يلزم ان يكون الحرام رزقا لان الامام المتكلم قد يميز فلا يفتقر تعريف الرزق عليه الا على من ذهب للمعنى في القائلين
ان الرزق هو الحلال وليس المراد ايضا اعطاء المكنت والقدر على الاستماع به ليس ذلك في جميع الحيوان وليس له الاصابة اسبابه وانما
التعريف المذكور على من ذهب للمعنى في ظاهره من قوله قال الامام في الكبر ما في تعريفه انما هو انما هو الرزق الذي
الرزق هو كل ما يكون من الاستماع بالشيء والمطر على غير ما في تعريفه عن الاستماع به قال واعلم ان المعنى في الرزق بذلك
التي هي احرى من ان يكون الرزق بالشيء المزدق لان الرزق هو حصوله على الحيوان وليس له ان يملكه وان يتبع من الاستماع
به ولا يملكه بانما هو الرزق بمعنى المصلحة بانما هو الرزق الذي هو الحيوان ما يتبع به بالفعل فيخرج من رزقه ما يتبع به وان كان
للاستماع به بانما ان يقال في ذلك شيئا ولكن لا يتبع ان ذلك لم يكن رزقا له وعلى هذا يصح ما قاله ان الرزق
في رزقه ونحوه ولا يملك احد رزق غيره بخلاف ما اذا كان في رزقه من الشيء رزقا غير محتمل الاستماع والتكثير من رزقه حصل الاستماع بال
او كما في التعريف الاول فان الرزق بهذا المعنى يقع ان يتبع معنى من رزقه ويحتمل بالاستماع به من الرزق بمعنى المزدق ان الرزق
يشترط التكثير من الاستماع ويعرف بانما ما يتبع به الحيوان قال الشريف الحصن واعلم ان الحقيقة قالوا واعلم ان الرزق
هو ارجح حقا في اخره ليقع به ثم شاع استعماله عرفا وشرا على اعطاءه اسم عبده ومكنته من التعريف فير وهو بهذا المعنى يكتف
ان يتفق بعضه وكلمه اخرى ما يرد به ما هي سبب لقوامه وبقايم خاصة فلا يصح في رزقه على غير **قوله** فالمراد
لما استحق الا ان عدوا لحلال من اسمهم كما يقال استحسنه اذا عده حسنا واجتبه عليه بان اسمهم من المكنت من الاستماع بالحرام
ولم ينعمر غير من الاستماع به ومن ضمنه من احد الشيء والاستماع به لا ينافي انه ينفرد اياه وهذا دليل على ان لا ينافي
ان الحرام هو ليس بقوام لا لا استكت في هذا الباب يستوعب الفعل ثم في قوله لا ينافي دليله على ان الرزق وهو الحلال الاول انه
استدلوا على معنى يملك الحيوان من الاستماع بالشيء المزدق وهو يستلزم ان لا يكون الحرام رزقا لان التكثير من الاستماع بالحرام
يستلزم ان لا يكون الحرام رزقا لان التكثير من الاستماع بالشيء المزدق وهو يستلزم ان لا يكون الحرام رزقا لان التكثير من الاستماع بالحرام
ثم بدعهم على الاتفاق عما بينهم فليكن الحرام رزقا لوجوب ان يستحق للدع اذا استحقوا الحرام وفعلت باطل بالاتفاق وانما

في جوارحه والمص وان اتفاق الحرام بالادب والاعطاف على قوله اسند والثاني ما اشار اليه بقوله نعم المتكبر وهو مذهب على
وجبه الاستكثار هذه الآية ما خالفت على ان من حرم ذلك اسمهم فهو غير شرع وهو باطل فيستلزم اليقين ما نفعه اسمهم حرام
قوله وانما ينافي الحرام الاستماع بالحرام حرام من قوله ان اسناد الرزق الى اسمهم فلا شعارة بالان لا يكون الا حلالا بانما ان
اليمين لا يستلزم رزق وتعين الجواب بان تخصيص الحق بالحلال في هذه الآية واسناده اليه لم لا يدل على ان الحرام ليس رزقا كما ان
تخصيص اسم العباد بالحق في قوله ثم رزق بها عباد الله لا يدل على ان الكفار ليسوا بايدي تخصيص الحلال واسناده اليه لم لا يدل
الاول في تخصيص الحلال وتعينه بان الاضطرار في حرامه وقاقر وعباد الله لا يملكون ما عدا المضاف مضافا اليه ثم والثانية
الفرق بين الاتفاق في غير الامساك اما نشأ غالبا من ضعف اليقين وقدم ان الاتفاق يرد في الفقر ويجوز ان يكون
وان ستر الحاش وضمة صلو ومغضاض الاختيار وتدينه فاما علم ان الاسود كذا يبداه ثم وان خالف العباد وادركهم
ليس الا هو وان ليس للانسان الاطاعته واشاد ما ذهب اليه في ذلك من حرم الفقر وحصل الامام على الاتفاق **قوله** والذين
ما لم يحرم حرام من الجور الاخر وتدينه ان من في الامم الذي ليس في الحرام حراما بعض الرزق مع ان اسم الحلال الطلق في معناه غير
ما لم يحرم اسمهم فان فرضه فيفسد مضيق الاحكام وما لم يرد في الحرام حراما بعض الرزق مع ان اسم الحلال الطلق في معناه غير
التنازل عن قوله **قوله** واختصاص ما رزقناهم بالحلال في رزق حرام عاقلان في رزق الحرام من انهم امرتهم بما اربغناه
وتسكن ما يتكلم به حيث علم ان المراد بالرزق في هذه الآية هو الحلال في رزق الحرام وقدره الجواب اما انما وافقناكم
في تخصيص الرزق بالحلال فيما وجبت فيه رزق تخصيصه ولا يلزم من الرزق في الاطلاق وتلك القصة ان الآية مرسومة
لوح المتقين وانما قام ما فهمه اسم والده انما يكون بالاتفاق من الحلال وان الانصاف بالمعنى يقتضيه ايضا والاستدلال
اسمه ثم لا خلاف في حرمته الى ما هو افضل واكمل من حمله رزقه من رزقه مثلا اذا قيل اسم الرزق في حرمته الرزق الحرام
والان في وان كان نحي الحرام والفساد من حمله ما فهمه اسمهم واعلم ان لا نزاع بين اصحابنا وبين المفسرين في ان المراد بال
رزقناهم هو الحلال وانما النزاع في ان حمله الحلال لا ينافي حمله حرامه بل هو حمله حرامه بل هو حمله حرامه بل هو حمله حرامه
يحصل ان الاتفاق من الحلال والاستاد اليه ثم كما في المعنى لاسدوا عليه باطلاق الحفظ الرزق والاستاد اليه ثم ما فهم
لا يمتنع الحرام رزقا ولا يمتنع الصالح اليه ثم قوله وسكنوا اي تسكنوا اي تسكنوا اي تسكنوا اي تسكنوا اي تسكنوا اي تسكنوا
الا ان فادى من حرمته انما قال كذا عند قوله اسمهم ارجح وعرفه فقال يا رسول الله ان اسمك على الشقة فلا ادنى الرزق
الا من في يملك فادى في بالهنا من غيرنا حشره فقال لا ادنى لك ولا كذا ولا كذا في اي عدوا له فقد نكح جبارا حشر
ما حرم اسم يملك من رزقه مكان ما حرم اسمهم من حلاله اما ان قلت بهذه المقالة فربك حراما وجميعا فان قوله ما حرم
اسمه يملك من رزقه حرام في ان الرزق يكون حراما وما الصالح في حرام الحرام لم يملك من رزقه حراما ولا في ذلك واجبت بان
اسمه ثم قدسك من الصالح الا ان الرزق اعني عندهم اختياره على ان مقتضى من ملك ولم يملك حراما ولا حلالا في حرام حراما
كلما شرح المقاصد والافاد في ما تفرق بان المقدس للحرام طول عصى غير ما في الراجح الاختيار في قوله الرزق حراما
اليه من الصالح فيلزم ان لا يكون رزقا لا حلالا وهذا باطل فان قيل في حمله يكون مضطرا فيساج في ذلك فمقدرة الاصول ان الحرام
والحرام بايقان حالة الاضطرار وان الحرام حرام في حمله غير ما في الباب ان المضطر حرام ان يتناول من قدر ما يذهب ويصرف
لا الى حد الشبهة واما من مات ولم يملك حلالا ولا حراما فاختار ان يكون رزقا وقوله معنى الآية واسدوا عليه واسدوا عليه واسدوا عليه

وما لا نلا نيا يوتون ثم نادل على اختصاص الايقان بالمؤمنين وان اهل الكتاب مالم يؤمنوا بما آتاه اليهم ليسوا يوتق
بوستقوهون عن نفي وجوب ذلك بان وصفنا لبقائنا بغيره قال معر ما كنا عليه الى اجرة **قوله** واقتلتم مرفوع
موقوف على ما كنا عليه واخرجه من ان يكون محمولاً معطوفاً على قوله ان الحق تبارك على احتلالهم انصافاً ما كانوا عليه فينبغي ان يكون
معطوفاً على ما وقع من عين من البياض في قولهم للبر الى اخره فان اليهود خلفهم ابدى ما اتفقوا على الاقرار بالثبوت الاخرى
والشر للمعالي اختلافاً ذهب طائفة منهم الى ان نعم للبر من جنس نعم الدنيا وان تلك الدنيا بطاعتها ومشاربها ومساكنها
على حسب تلذذهم بها في الدنيا وفيها اخرجت الى ان السكينة في الدنيا هي التي لا يخلو بها الاجسام والنفوس والاد
والتناسل بقاء النوع واهل الجنة مستقرون عن ذلك فلا يلدون في الآلات والادواح البقرة والسباع الخلد والحر
والمرور واختلوا في نعم الله في الجنة وانقطع **قوله** وفيه الصلة وهو قوله في الآخرة ما من متعلق بيقوت
لقولهم فله جمل اسمية عطفت على الجملة الفعلية قبلها في صيغة النصب **قوله** وينالون على علم اهل الجنة من الجنة
منه وهو جواب عن سوالين احدهما قوله في الآخرة يقولون ويوتقون وهو المحمول ان يتأخر عن حمله فلم يقدم وانما انهم ما مل
ليوتقون فلم يقدم عليهم وجعل مبتدأ في اصل الكلام ويعتقون بالآخرة فلم يمدحهم بل هو جواب عن قوله في الآخرة ما من متعلق بالثبوت
ليقبل المقدم الا انه هو تقدم بالآخرة ان ايقانهم مقصود على ما هو حقيقة الآخرة لا سيما في الموضع خلاف حقيقة الآخرة
اليهود كما نزل يوتقون بالآخرة لا يفرها وفيه توبيخ باهل الكتاب الذين لم يؤمنوا بالقرآن بان ما كنا عليه ليس من الايقان
بحقيقة الآخرة لعدم حلولهم عليهم بالآخرة عن البشر الباطل فان اعتقادهم في امر الآخرة غير مطابق لحقيقة الآخرة فينبغي
تقديم الفاعل للمفعول ان الايقان بالآخرة مقصود على المؤمنين لا على اهل الكتاب الذين لم يؤمنوا بالقرآن وفيه توبيخ
لهم بان اعتقادهم الذي يزعمون انه ايقان ليس ايقاناً اصلاً بل هو جهل بحقيقة الآخرة لان اعتقادهم في الآخرة غير مطابق
لحقيقة الآخرة هي التي يعتقدونها فتقولون في نعم من اهل الكتاب قوله ما بعد من المعطوفين الذين سواد اهلها بان
ما كانوا عليه عطف عليهم على طريق المجازي زيد وكسر فان ذكر زيد في غير موضع المقصود ذكر كسر ذلك اهل الكتاب في غير
والمقصود ذكر ما كانوا عليه من ان ما نغوه اقر ليس باخرة وما نغوه ايقاناً جهل في غير موضع بهم على وجهين احدهما باعتبار تقدم
الصلوة والاخر باعتبار ما يوتقون على نعم الله وبان اعتقادهم في امر الآخرة غير مطابق للحقيقة في قوله وفيه تقدم الصلة
وقوله ولا يلدون في الآخرة وينالون على علم اهل الجنة من الجنة **قوله** وفيه الصلة وهو قوله في الآخرة ما من متعلق بالثبوت
اخر كما يسل هذا الى الكلمة على ان ما يوتقون في الجنة ليس بيقين بل هو محتمل وان ما يصدق في الآخرة ليس باخرة بل هو
لا حقيقة لم ولذا يوتقون ما عليه المؤمنين والآخرة ما هم يعتقدون ثم ان كل واحد من التوبيخين انما هو على سبيل التكاثر
لانهم لم يكن لاهل الكتاب ايقان بان الايقان مخصوص بالمؤمنين فلا يقال في تخصيص الايقان بالمؤمنين لاسيما الايقان
عن اهل الكتاب انتقال من اللزوم فيكون كتابه وكذا الكلام في التبريق الثاني فان ما يصدق اهل الكتاب فلم يكن
اخره كان الايقان بالآخرة مخصوص بالمؤمنين فان الانتقال من اختصاص ايقان المؤمنين بحقيقة الآخرة الى ان ما يصدق اهل
الكتاب اقر ليس باخرة انتقال من اللزوم الى اللزوم ايضاً هكذا قيل ولا يخفى ما فيه لان في الحكم من المتقابل احد مقولتي التخصيص
فاهل الجنة فان الكلام للمفيد للقصر والتخصيص موضع بالوضع النوعي لان يفيد قوله في نعم من اهل الجنة فيكون كل واحد
منها مقول من الكلام بمرجع لفظة لا يكون لان ما لم يصرح بالوضع والوضع ما لم يصرح بالوضع والوضع ما لم يصرح بالوضع

باب التبريق فيم لان التبريق كما في اسم الكلام المنسوق لفرغ الى جانب اخره والكلام المفيد للتخصيص مسوق لافادة التبريق
معاً فلا يقال ان يكون تبريقاً بالتبريق الى احد الحكمين **قوله** ايقان العلم اى احكامه **قوله** ولقد اى ولكن الايقان
مترجمة على النفي والاستكسال فيجوز ان لا يصدق علم الباري ثم ولا العلم الضرورية في هذا مقصود بقوله الضرورية
من اجل اليقينية واقواها ويقع المقصود من سورة النكاح فان علم المشاهدة اعطى ما يثبت اليقين فانما يصرح بان العلوم
للمتد إلى المشاهدة من اليقينية مع انما علم ضرورية **قوله** فقلت كالدين اقرب على كونا صفة الدار فان كان
صفة لا يستلزم كونا من الصفات الخالصة بحيث لا يستلزم غير ما علمت من علمه لان المراد بالصفة ما يدل على ذات مبدء باعتبار
معنى المقصود والاقرب ذكر الموصوف معر لفظ الاستعداد ليقين الذات المبدءية الا ان بعض الصفات قد يوجب على ذات
معيرة فلا يستلزم غيرها كالباطل في العلم بصفه وكما في ما نأخذها علمه ثم ولا الآخرة التي هي تقيض الاولى فانما صفة عالمه
على تلك الدار فان كان الدنيا صفة خالصة في هذه الدار وميتت الاولى دنيا لا يأتى من الآخرة وهي ميتة آخرة لكن ما نأخذ
من الدنيا وكما يتبينها والآخرة بمن المتأخر كما نأخذ اسم الفاعل من اخر معنى ما نأخذ وان لم يستلزم ان الاخر يقع في اصل
من الدنيا لا يثبت الاقرب من الآخرة والبلية على الكبرية في هذا الكتاب والكتاب على كتاب سبيح في
الصفات كما في ذلك الحقيق في الباطل خاصة ان الآخرة والدينام كونا من الصفات الخالصة في هذا الكتاب والكتاب على كتاب سبيح في
اذن ما يذكروا من صفات كونا من الصفات **قوله** اجراء له اجرى المصونية الواقعة في الكبرية في هذا الكتاب والكتاب على كتاب سبيح في
في وجوه وقعت تاريخاً من ان يقال فيها اجرة ووقت وهناك لم تكن الوارد المبدلة من القامضة في كبرية اجرة صفة باطلها
وهو الياء بحرف في نفسها معنوية فقلت لذلك ونظيره قوله جريته وصفاته موسى وجعله كاساً من صوف الجود والحق
وايقاد النار التي تعطي النور الى موسى وجعله اذاناً لها اليهود قال الفاضل البزج في سبيح روى ذلك الوارد في قوله النور
وموسى امر الصخرة فاجلها بحرف صفة نفسها وجعل من اهل حبل على ذلك شرف وكرم ومعناه صار حبلها ما نأخذ اياه
الاولى اسما بلب صفتها او بقلها الى الحيا فقلت لذلك روى حبلها صفتها يقال حبل لفلان ويقال على زيادة
اباء اى ما جهر الى واللام جواب قسم محذوف في يوت بعد كبرية بحرف في المدح في مثل واسم لعم الرجل زيد فان لسان
الميث اذا وقع جواباً للقسم فلا يلقى في الجمع بين اللام وقد اذنا اتصال المدح والذم فان يقصر فيها على اللام وحدها ولا
يدخلها فذهبهم بقرنها واراد بالوعد ان يوتقوا ما روى فان المساعدة في استكمال الرب خصوصاً في مقام المدح وصفها
بالكرم فكفى غير بلقاء النار والاشهاد به فكفى غير زيادة الوعد اياها واذا ما هذا بل اشتان منها والحق ما احب الى وقت
اشاء وعدها اياها ونغوه في البقرة ثم وفيه في الكتاب من انما ذكره في كتابها وفيه من صاحب
الكشاف ان الوعد هنا من الوعد وهو مصدر وما الوعد بالفتح فواسم لما يتقدم به الجوهري وقد لفتنا وقد اذنا
توتدت وتوتدتا واستوتدتا في الابقاد مثل التوتد والوقد بالفتح الخطيب فيهم الابقاد **قوله** الجنة نحل الرفع
تذكر في سابق اصحابك ان جمل اهل الجنة على هذه في عمل الرفع على تقدير ان يكون الذين يؤمنون بالدين معصياً عن التبريق فيرفع
على الايقان يكون الموصوف التلقى عطفاً عليه فان يكون ذلك على هذه في عمل الرفع فيكون مجمع الجنة استينافاً
واما احتمال المذكور في الربط بقره والاستيناف كاحلها وليس ان ذلك الاحتمال في بعض بان يكون الموصوف الاول مقصود

على حدى اى مستكون جدا يتراسرهم وكلا لمرحبا ما وصلهم الى المطلوب مغايرة لجملة الحكم عليهم بالفلاح بحيث ليس بها
كما انقطاع ما يمتنع من المناصرة التي لا يوجب كمال الاصل فان الفلاح وهو الحق المطلوب انما يحصل في الحق والحق الذي
هو الكمال على ما وصل الى المطلوب ولا هذا وسلكنا الصراط المستقيم الموصلى ما هو في الدنيا فصار ان في العقل والوجود
لكلها قياسان من حيث كون احدهما يتغير للاخر فكان بين الجليلين التوسط بين الكمالين فذلك عطف الثاني على الاول
بالرأى الى المعنى البين من غير المعطوفين من وجه اخر بخلاف قوله ثم والى كالا فقام مع قوله هم المانطون فانها وان
اختلفا عجب اللفظ والمهور لهما فداخلا عجب المقصود والمال اولا معقول التبيين بالاسام والآلية لغز في العقل وكانت الجملة
الثانية مؤكدة للاولى ولم يكن للطف وجه لتحقيق كمال الاتصال بينهما **قوله** وهم فصل من فصل لانما اختلف في تعال
الحكمة ان اسم على كمال من الاعراب وما يعنى المصير في انه حقا مستبعدا الى الاسم من الاعراب لفظا ومجلا ولا نكاحا
الفرق المزمع من ان اسم في النسخ الذي يمتنع بالصفة فانك اذا قلت زيد هاهنا والى كمال الفيلين ومنه جان ان يتهم لك
ان العلم والمطلوب صفة للذات فينتظر المميز في الفصل ليعين انه جزء لا صفة لان الصفة لا يوصف فكان مبدءا لمقوله جزء
فكان مراد الاسماء وحق جعلها اما لا يجعل مبدءا حقيقة بنا على ان كان كذلك لم ينصب بعده في حق فقلت زيدا هاهنا **قوله** ويصير
يجمعه مبدءا ما بعده جزء فلا ينصب ما بعده في باب كان وباب علت وعليه ما نقله في السيرة ولكن لانهم المانطون وان ترا
على الوجود وما تولى لم يكن مبدءا بوجه على الفطرة حتى يكون اليه هو اللذان يهودانه ويصرانه وذكهم الذي والفوق يكره
مبدءا وفصلان في صفة كونه مبدءا يكون مطلقا اصله ويكون مبدءا اليه او على تقدير كونه فضلا يكون مطلقا بالحق ويكون
مبدءا عن الصفة لكونه المصير بين يمين وذكر المصير كونه مبدءا لا مبدءا لثلاث فوايد الا ان المذكور مبدءا
جزءا قبله لا كماله ولان ليس فضلا والثانية تأكيد الصفة الواطئة فانه من الكمال على تعبيره الواطئة هو كمال الحكم انصر
الناس الى معنى قوله زيد ان هو العلم زيدا كماله وانما في كماله على قصر المبدء على المبدء وتخصيصه ببناءه استعمال
في مثل ان اسمه هو زيدان وكما ان الرقيب قد تعرف في علم المعاني انه انما يقيد التخصيص في ان كماله يعرف بالاسم سواء كان اسما
او فعلا او ظرفا نحو زيد هو افضل من غيره فزيد هو قيا دم الاسد وزيد هو في الدار عال صاحب كنانة في قوله ثم انما يصل ان الله
هو يقبل التوبة هو التخصيص وما ان كان معروفا بالتخصيص يحصل من التعريف ويكون الفصل لوجه تأكيد فان الخبر المعروف بالاسم زيد
التخصيص سواء كان اللفظا معروفا بلام الجنس كقوله هم الكرم المعنى والحب الملك والذين الشيعة كالكلام المعروف ولا صاحب الا
المال ولا دين الا الصيغة لان المعنى كالكلام المعنى او لم يكن المبدء معروفا بالاسم كان اللام في الخبر لجنس نحو ان الفري الحكم اى كماله
الانسان او هو صواب كماله وانما كماله اى انك لا تترك والظاهر ان مراد القدم بقوله ان الفصل لا يقيد التخصيص
اذ كان الخبر معروفا بالاسم ان لا يقيد ابتداء وقيدا وانما يقيد تأكيد وثباتا وذلك لاننا في قول المصير انما يقيد التخصيص **قوله**
او مبدءا عطف على قوله فصل **قوله** كماله الله انما يقيد التخصيص وجوه الفظة اشارة الى وجه تسمية الفاعل بالمطلوب مطلقا مع ان الفاعل
في الاصل بمعنى الفاعل والحق ولهذا يسمى الزارع فلا حاد يقال خلق الانسان اى شقها بالخلق ويقال للمديد يخلق اى يخلق ويقطع
قوله انما يقيد التخصيص على ان يكون الفاعل بمعنى فاعل لان الفاعل لا يكون انما يقيد التخصيص على ان يكون الفاعل بمعنى فاعل لان
خلق الانسان وخلق الانسان قطع وعلى انه ذرة الشر لمطلب العقل وذا الصالح الفاعل المعطوف والعرف والخلق بالخلق تباد
النشأ والباقيات يقال جعل الله الانسان وجعل الله الانسان اى من جملة النشأ اى من جملة وهو خلاص من مرامى الانسان **قوله** وتعرف

المخفيين

للمخفيين الى اخره ذكره ويحتمل الاول ان يكون اللام فيه للمخفيين بان يكون عند الخاطئين طائفة معروفة معلومة بانهم
للمخفيين فانما فيهم ان الكتاب هذه الحق وقع في ذهنهم طلب الحكم على المتقين المذكورين بانهم عين المعلومين بالافلاح اى
لان كل واحد من المتقين والمخفيين وان كان معلوما عند الخاطئين لكن مع ذلك يجب ان يكون الموصوف بالحق سائر
بالفلاح في الاخرة بالحق ولا يعلم ان المتقين هم المخفيين ام لان كمال المسد والمسد اليه معرفتي لا يستلزم معلومة التفسير فيها
بالوقوع والادوية كما في قوله زيد اخوان فصح ما قلنا انما اذا قبل هذه الحق وقع في ذهن الخاطئين بانهم هم الذين بلغنا انهم
المخفيين في الاخرة ولا يتبين لهم انهم المخفيون وليس المعنى ان يقع في ذهنهم طلب تعيين ان المخفيين المعلومين لنا بهذا
الوجه من هم كما يتوهم من ظاهر لفظ الكشاف اذ للجهاب في المخفيين هم اولئك المتقين ثم جعلوا لفظهم فضلا بغير تعارض
على المسد اليه ايراد اذ انما يتوهم انهم انهم الذين في الاخرة يتساوون في المتقين ايضا وانما يحصل فضلا
كان مبدءا ما بعده جزء والجملة جزاء ذلك لم يبق العبد بل يكون الكلام لوجه الحكم عليهم بانهم المهودون بالفلاح والوجه الثاني
ان يكون اللام لتعريف الجليلين المعنى بتعريف المصير والمهودون انهم المهودون بلام الجنس معهود من غير المبدء انما يقيد التخصيص
في قوله اصلا نحو زيد لا يراى اذا انحصرت الاشارة في قوله لم يكن اى سواه ويصير في ادعاء بان يكون كماله ذلك المبدء بحيث لا يستلزم
في غير معنى الخلق اذ ان كان زيد كماله في الخلق اى كماله في كل الخلق عر وجب اذ رادها وقد يقصد بالخبر المبدء بلام الجنس
معهود من غير المبدء انما يقيد التخصيص او عا ان المبدء هو عين ذلك الجليل يتحد مع ان ذلك الجليل معهود اخر من غير المبدء
يخبر في مقصود علم حقيقة او ادعاء كماله الاول وهذا من اخر الخبر المبدء بلام الجنس في المقصود ذكره في كمال الاعجاز و
اختاره صاحب الكشاف كونه ابلغ من المصير والظاهر ان الاية من قبل زيد هو الخلق اى كماله في الخلق عر الا ان هذا الكلام
في صفة من ان جنس الخلق اى مقصود علمه لا يجازى الى غيره لعدم الاعتماد لغيره في صفة لقوله من غير المبدء والى كماله
اولئك هم كما ايراد حقيقة المخفيين لان زيد تارك الحقيقة في غيرهم اولا اعتماد بقوله فيهم ويذكر كلام المصير في كماله
الخلق ما لمعنى حيزه اولئك هم عين حقيقة المخفيين في اللام ليعنى الحقيقة من حيث هي وهو المبدء من الاول **قوله**
تاكيد توكيد في محل الصفة انه مفعول تامل وقد انسخ عنه معنى الاستفهام وجاء بدله معنى الفاعل كما في قوله تامل في
كيفية تبيين اسرهم والمراد بالانسان احد سواهم عنكم بكمال الله في الدنيا وبكمال العرف والفلاح في الآخرة وتوهم
وجه شق تامل بقوله فيهم الكلام وما عطف عليه ما مر من عا ان جزء مبدءا محذوف والى كماله على البدليين وجه
شقى وقوله للتعليل دليل مستلزم بقوله بناء الكلام فان بناء الكلام على اسم الاشارة بزيادة اعادة الموصوف من حيث هو
موصوف وتعيين الحكم على الوصف مفيد للتعليل لا يخفى ان البناء المذكور او جزء من ذلك الاعادة وجه كونه مبدءا على اختصاص
للكوثر ان ذكر علم الحكم يقيد بتوهمها وعدم بددها وهذا الوجه مشترك بين الجليلين والثلاثة اى ما يقيد التخصيص بالثانية
والوجه الثاني من وجه التبيين على اختصاص المتقين بالذات كماله اشارة فان بناء الكلام عليها انما اختصاص الحكم
الذي في علمه بالشار الى اختصاص علم الحكم بالظرف في كماله في كماله ايضا اختصاص الفلاح بهما لاجل اختصاص علمه
بهم والوجه الثالث تعريف الجليلين وهو المخفيين وهو كماله في كماله ايضا اختصاص علمه بلام الجنس لان اللام للعلم والمخفيين
قد يكون الجنس ما ان يقصد الاستغراق او يقصد الاتحاد ايا ما كان فالخصيص حاصل كماله والوجه الرابع في بعض البعض
فان يقيد التخصيص معنى ان يكون التخصيص المستغراق في تعريف الجليل او يوكد الحكم **قوله** لاظهاره عند من يعنى بقوله زيد

به قوله من وجوه شتى وهذا بالنظر الى كمالهم في انفسهم **قوله** والترتيب لا يحق انهم بالنظر الى الغير **قوله** وقد ثبت
اي بالاختصاص المذكور وبما ذكر من الايات والمراد بالوعيد المعنى ان الطاعة بوعيد الضيق قال الامام هذه الايات
بتمثل بها الوعيد به من وجهين الاول ان قوله اوليتهم للفقير يقتضي للمصر في حيزين اخل بالصلوة والزكاة ان لا يكون
مفعلي وذلك وجبا لقطع عا وعيد تأمل الصلوة والزكاة والثاني ان ترتيب الحكم عن الوعيد لعل ذلك الحكم فيلزم ان
يكون علم الفلاح هو الايمان والصلوة والزكاة فمن اخل بهذه الاشياء لم يحصل له علم الفلاح فوجب ان لا يحصل له
الفلاح فيلزم ان يكون صاحب اكبر غير كماله الفلاح ونحوه يقول بوجوبه عن الثاني ان رفع اليد الواحدة لا يقتضي في اليب
فقد تقرر ان سبب الفلاح غفلة عن مقتضى ما قد تقرر ان المقصود من ازالة القرآن تكيل النفس بحجة النظر والمصلحة
لتحصيل سلامة الدارين واحراز نصيب الكونين وبيان مراتب السعداء وعنايه الاشياء فترى قلما في العلم كمالا سائيا
الاستكمال وسلاسله وسفرا وزجرا ما يرد بها وسبقها وتكامل باعتبار القوة النظرية عبرة المبدأ والمعاد وما
يعلق بآيات الشرائع واعتبار القوة العملية بالعلم بالعلم نظام الماشي وعبادة المبدأ وقديق افادة سورة الفاتحة
الاشارة الى ان العلم بما لا يد علمه واول هذه السور ايضا تفيد ذلك لان قوله هدى للفقير اشارة الى تكيل الكتاب على
الاجال وقوله الذين يؤمنون بالآيات اشارة الى تكيل بحجة النظر لان الغيب يتناول الاحكام الاستكالية المتعلقة بها
ثم وصفاً والبعث والآخر واحوال وقوله ويقوم الصلوة اشارة الى تكيل بحجة النظر بغيره في الاحكام المتعلقة بالعبادة
البدنية وقوله ما رزقهم ففقير اشارة الى تكيل بحسبها ايضا لكن بالتحريص على العبادات المادية والمكان الاستكمال
بحجة النظر اصلا يشترط علم الاستكمال بحجة النظر والاعيان بالكتب المتواترة والاعيان بالآخرة اصل جميع
السمات خصة بالذكر مع انما جاء في علم الغيب فقال والذين يؤمنون بما اوتوا اليك من قبلنا ولا يخفون شيئا من هذه الاشياء وهم
يقفون ثم اشار الى ان من جازت الصفات وكان الاستكمال الكمال حصل لمساواة الدارين وسأله الكونين حيث قال والذين
على هدى من ربهم يعني في الدنيا والآخرى هم المفلحون يعني في البعدي مدحهم بحسب مقامهم وحيل ضلالهم وتزيينهم
واقفاً انهم يؤمنون بالفلاح الذي هو العلم بالطلب واعراضه والى ان السلام وهدى من يشاء الى الصلوة
مستقيم **قوله** اهلهما يجمعان اهلهما هاهنا جمع عات من الفتى وهو الطغيان وعبادة الخلق في الشر والفساد
ولم يرد به جمع عات وهو اللغو **قوله** لتبينهما في القرنين متعلق بقوله ولم يعطف ووجه تبيينهما في القرنين ان المقصود
من الجملة الاولى بيان ان الكتاب متصف بعبادة الكمال في العبادة تقرر ان يكون في الآجال في تلك الحقيقة وتحقق الكون في تلك
الكتاب الكمال في جنس المحرك بالحجاء والمقصود من الجملة الثانية هو بيان انصاف الكفار بالاعراض ما هم عليه من الكفر
والفساد بحيث لا يجد فيهم الاذنان كان بين الجنين كمال الانقطاع باستواء الجاسم بينهما لعدم المناسبة بين الاسمين الله
ها المسند اليه فيما لا يكون المسنون بخلاف قوله ثم ان الايمان في فهم وان الفجار في فهمهم فان المسند اليه احد الجنين
مقابل ضد المسند اليه الاخرى وكذا المسند في احدهما ضد المسند في الاخرى وهم يدعى الضاد من قبل الجاسم وهو في
وجود المناسبة بين الجنين الماسية لتخص كمال الانقطاع بينهما وكون القصير لادى مسوقه لذكر الكتاب بيان شانه ظاهر على
تقدير الذين يؤمنون بالآيات جارية بالبين واما تقديره كونه تلافا مبتدا مسوقا لوصف المؤمنين بكونهم على الهدى و
الفلاح فلان يسلم حينئذ لا يستأنف لا عرفت فيكون مبنيا على تقديره سواء ينشأ من قوله هدى للفقير فيكون

منه بوجه حكيم وبما له من المعنى اذ الجواب مبني على السؤال وهو على منشاء فيكون معنى ذلك الكتاب ايم كان تابع
التابع مع تابع واما ان القصير الثاني مسوق لشرح فرة الكفار فليكن في القرنين فان قيل اذا جعل قوله والذين يؤمنون
بما اوتوا اليك متبادرا واما ذلك على هدى يكون الموصول الثاني مع جزء جملة مستقلة في صفة المؤمنين معطوف على جملة
هذه المؤمنين باعتبار المقصود من الجملة المعطوفة التوبيخ باهل الكتاب الذين لم يؤمنوا بالقرآن فكانت مناسبة الجملة
الاولى في القرنين من حيث كونها مستقلة في ذلك الكتاب المتروكين فتبين بذلك عطف الثانية على الاولى ولما كانت الثانية
مستقلة في وصف المؤمنين ومعطوفة على ما قبلها فليعطف عليها جملة وصف الكفار فلما قد سبق ان هذا الوجه مرجوع فلا
عبرة به وان تلك الجملة فترتبه مسوقة لذكر الكتاب وبيان حكمه ولذلك حسن عطفاً ما قبلها بخلاف هذه الجملة فاما
تفسيره سبقت لبيان احوال الكفار ولما اصدت بان المشورة بالاحكام اخرا فان قيل سلنا انها مخرجة في بيان
احوالهم لكن لانها سبقت لذلك لا يجوز ان تكون مسوقة لما يدل عليه القرآن وهو عدم كون الكتاب هدى لهم
فان المدلول الاخر اى يجوز ان يأتى في الكلام كما تقرر في الاصل فلتا كان المقام بآء فان السور من احكامها سبقت
ليبين عطف ثمان الكتاب ورفعه مكانه فاسبغ التبريح بالاستماع به دون التبريح بعدم الاستماع وسوق الكلام الى
طابق الواقع بالنظر الى المعنى المذكور لا بد من المقام كلابد الاشكال بقوله ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا
يزيد الظالمين الا خسارا لان مقام هذا غير مقام ذلك فاقابل **قوله** من الخريف لم يقل من الاخرى مع ان الموضوع
قوله لكن سائر حرف والخريف جمع كونه اتي باللفظ وان احدهما يستعمل مكان الآخر كذا في الجازم انا ما تبارك افضل لفظا
واسما ومعنى ما لفظا في وجهين في عدد الحروف انا ما كالفصل مركبة من ثلاث حروف فصاعداً ونزل بها على الفصح
كالمقام واسما لاني حينئذ انا لا تستعمل الا داخله اسم كان الاصل كذلك واما معنى فلا تها معطوف على الاصل
من التحقيق والتبيين والاستدراك والفتى والترجي **قوله** والمعدى منصوب معطوف على الفعل اي ضالحت
الفعل للمعدى خاضعة **قوله** ولذلك اي لا جعل شأنها الفعل مسوق ومعنى علمت اي جعلت عالمة وشأنها العمل
ايضاً وقوله للبر صفة لا انه قدم منصوباً على حرف ما ايذا تبارك في فاعل الفعل في العمل واما خبره في العمل غير الصلة فيه
ان قوله من رزقها مع منصوبها لم يزل في الاصل والفرع وهو غير جاز على اظهار التبيين في العمل فان قدّم المنصوب
على المرفوع جاز في الفعل لانه من الاصل ورفع لم يزل العمل الذي هو فرع على الفعل ايذا في غير العمل في العمل
وهو باقية مقصية اي والخريف قد دخل هذه الحروف باقية حالها وقد كانت مقصية لرفع في دخول الحروف فيحق
مقصية لم يرد دخولها بحكم الاستصحاب وهو باقية الشيء على ما كان عليه سابقا فلا أثر له الحروف في رفع الخبر عند
الكوفيين بل يرفع ما كان ارتفاعه قبل ذلك **قوله** لتخلص عنها علمه قوله شرط في الخبر من العوارض التي هي في الخبر
لو كانت مقصية لرفع مطلقا لوجوبه لكون خبرها مرفوعا لوجود ما في خبره وهو الخبر في الخبر والمختلف في الرفع في الخبرية
في خبرها علمها هاهنا مقصية لم مطلقا لانا مقصية في الخبر بل المقصية لم هي في الخبر كما اشتر من ان السال في الخبر
هو الخبر من العوارض التي هي في الخبر وقد قال الخبر من الخبرية بدخول هذه الحروف **قوله** ولذلك يتلوهما القسم اي لا جعل
كون ناذرها تأكيداً في الحكم بين المسند والخبر ليس يقبل القسم بكونه ان بان يحجب بحجاب مصدحها نحو اسد ان ناذرها ما
ولم يذكر المصداق لوضوحه فان ناذرها القسم ايضاً تأكيداً في الخبرية الجملة المقصية عليها فيصفاً صناديق افادة الفاعل

كذلك الجمله التي تكون نسبتها مفرقة تفصيلا وقيل لامحالة الى هذه الاعتداد لان الاخبار فيما نحن فيه انما هو عن الفعل
واما ما علم بتحديد الخبر غير محض المراد من غير ما وضع له الفعل هو مجموع ثلاثة امور احدها معنى المصدر والثاني
هو النسبة المخصوصة والثالث معنى المصدر ذات الفعل وينبغي ان تكون هذه النسبة نسبة تامة بحيث يكون الفعل مع
ما علم كلاما تاما يعبر السكون عليه والثالث هو الزمان المخصوص من الانشطة الثلاثة ثم ان سبب انتاج الاخبار عن الفعل هو
ذلك النسبة المخصوصة فانها تخرج عن الفعل منها وانتاج كونها منسوبة اليه على ما هو المثل والمراد من مطلق الحديث هو معنى
المصدر مع قطع النظر عن تلك النسبة التامة المخصوصة وتعلم على الانتاج مسئلة بارادة مطلق الحديث فانها هي المعتبرة على التقدير
والخبر لا ارادة للفظ فانها لا يجوز فيها لما ذكره المحقق القائل في تحقيق معنى امين ان كل لفظ وضع لمعنى اما كان ذلك
اللفظ او فعلا او حرفا فلم يعلم هو معنى ذلك اللفظ من حيث دلالة على ذلك الاسماء والفعل والحرف كما يقول في قولنا خرج
زيد من المسجد ان خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جرحيل كل واحد من الثلاثة يحكم على هذا وقيل من قصدى لا
به اللفظ مشترك ولا فيهم فربما كان في معنى اسمهم وقيل الجواب ان انما تقدم ام تم تقدمه وان كان في اللفظ جملة تليست
استقامت له لكن في اللفظ مصدر مضاف الى الفاعل اى انما ذكره وعدمه وهو ما يعبر ان غير غيره ولا بد ان يقال ان الفعل
اذا اول بالمصدر علم عدل عن اليه والحدود من الحقيقة الى الحيزان لا بد ان يكون القاية اى ان اللفظ اى اللفظ فالتك القاية
هنا جاب عن بقوله وانما علمت هنا عن المصدر الى الفعل يعنى ان الحدود القايدين احدها معنوية والاخرى لفظية وشار الى
الاول بقوله انما يتحدد باعتبار دخول الزمان الذي من شأنه التغير والتحديد في مفهوم الفعل كما ترى وباعتبار التحدد في
المقرب من اللفظ العقل اى بان يتحدد بالانذار وقدره وعدمه فذلك اصلا وهو انما على انه الياس وقطع وجاء الايمان
منهم بالخبر وقيل سواء عليهم انذارك وعدم انذارك ثم يفهم المعنى المذكور وانما يدل على عدم نفع الانذار في الخبر وانما كان
ايمانهم بالتحدد لان حقيقة التحدد انما يتفاد من العقل المستعمل في معناه الحقيقي ومن المعنى المصدرية الحقيقية والظاهر ان المراد
بالتحدد وليس معنى التحدد لحدوثه لا محقق لا مستوفى وان اراد به الاستمرار لمعنى الحدودية التحددية فلفظ التحددية لا يجوز
الان يقال العقل المدلول اليه وان كان ماحيا الا انه يعمى للمضارع بقرينة قوله كما يؤمنون ثم اراد به مدلوله الحقيقي وهو مطلق
الحديث وذكر الايمان فظن ان الظاهر الصيغة ولا سيما اذا اراد به مدلولها الحقيقي وشار الى الثاني بقوله وحسن دخول الهمزة
وام عليه وهو جرح معطوف على ايمان التحدد في معنى انه عدل الى الفعل لما فيه من حسن دخول الهمزة وام عليه ولا يخفى في قوله
المصدر لما تقرر ان الاستقامت باللفظ اى **قوله** لتقرير معنى الاستقامت متعلق بدخول الهمزة وانما كان لتقرير معنى الاستقامت
يقول لانه معنى الاستقامت اى معنى الاستقامت قد حصل في علم المستقيم الذي قد شران يستقام به وانما انذرهم ام لا هذا
الاستقامت حاصل لمقتضى الاول استواء الامر بين عدله وعدم رجحان احدهما على الآخر في غير الوقت والى ذلك طلب من بين
احدهما ما يجب بان التوبة لتقرير ذلك الاستقامت لا يحتمل التزهد ونقل عن ان دخول الهمزة وان كان جائزا لانها على معنى الاستقامت
ايقاد من حيث ان جرح من معانيها فانها موضوعان للاستقامت الذي يطلب به عيبي احدى الشقين المستقيمين والاشياء التي
في علم المستقيم على ان لا يعلم شئ من احدهما او لا يعلم شئ من غير عيبي بحيث لا يجر عنه ثبوت واحد من الشقين الاخرين معناه ان
عنه انما يستقيم لطلب العيبيين فيكون المدلول من المعطوف عليه بقدر استقامت واحد لان الجميع يعمى اعني انما يستقام به العيبيين لكن لما
كان معنى الاستقامت استفاد من الكلام بدون ما كان دخول التوبة في ذلك المعنى لا فائدة ابتداء **قوله** فانما جرحه تعالى الى اخر

تليل وتخرج لغير كون دخولها في غير معنى الاستقامت من ان تام معناه الاستقامت مع الاستواء في علم المستقيم
فان قيل عن هذا الكلام على معنى الاستقامت تحقضا للدلالة على صحة الاستواء فان اللفظ المقتضى لعيبيين وتزهد لا يحكم
وليس فيه وجه فقلب الدلالة المقتضية الى المقتضية وهو المراد بالتزهد والتأكد ونظر هذه القضية للدلالة على
العلم اى على حرف النداء المقتضى قبل علم اى للموصوف بالمعروف باللام في قوله اللهم اغفر لنا ايها العاصية فان حرف النداء
في الاصل بتضمن المعنيين طلب الاجبال وتحصيل المشاك وتعيين للنداء ثم انما خرجت هنا عن طلب الاجبال ونحيت
لغير معنى التحصيل كما ترى في قوله اغفر لنا ونحن هذه الجملة التي هي عن طلب الاجبال اعلم ان في كلامهم جملة موضوعات لها ان
في الاصل ثم نقلها الى مكان اخر مع جرحها عن اصل معناها وهذا في ابواب منها قوله سوا على اتم اتم قدلت فان اصل اللفظ
مع ام سوا عن تعيين مع التوبة بينهما ثم نقل الى الخبر يعمى التوبة من غير سوا ومنها قوله اياها الرجل اصله تحصيل
المشاك لطلب الاجبال معلول ثم نقل الى اختصاصا بجرحا عن معنى طلب الاجبال في قوله اياها فان اصل اللفظ الرجل امر بالاجمال
اى اصله كالتحصيل من غير الرجل كان معنى قوله اعقر لنا تحصيل من بين العاصيات والعاصيات الجماعات من الناس واصل
العلم اى اجعلوا واصلها عاصبا فان قلت لم جرح الهمزة وام للاستواء كان الاخبار عنها بقوله سوا ونكران اللفظ بل في قوله اياها
المستويان مستويان يجب عنبران الاستواء امرين في علم المستقيم على معنى انه يعلم ان احدهما واقع لا على العيبيين ولا يخرج عند
وقوع احدهما في وقوع الآخر والاستواء الذي هو مدلول الخبر هو الاستوى في المعنى الذي سبق له الكلام في الاخر في علم المستقيم
ولا نكران لان حصول المعنى المستويان في علمت من حيث كان مكان الحصول مستويان في عدم النفع فان الهمزة وام الواقعة بين
سواء اعيدت بشرى اقسام قسمين لثان اصل معناه الى الاجبال التوسية بين دخولها وان اصل معناها
الاستقامت عن المستويين في علم المستقيم طلبا لمقتضى احدهما فانك اتم اتم صفت الا اذا استوى عند قيام الخاطب وقوله
فطلب بهذا السؤال العيبيين ثم اراد هذا القول بجرح سوا الى المعنى الكلام لا اخبار بالتوبة بان يكون موضوعا لما وضع
السؤال لذلك الاخبار متعلقا من اصل معناه فكان حوال الكلام ان يقال سوا على قيامك وقعودك اذ احدى قيامك
وقعودك ولا الى بل بما الا انه الى الهمزة وام داخلين على العيبيين المعنيين بقرينة لفظ وجرح التوبة ان الكلام
بالهمزة وام كان في الاصل ماحيا لمقتضى الاستقامت واستواء الامر بين في علم المستقيم في نقل الكلام الى الاخبار افعالها حد
معنى الهمزة وام في بقى الآخر وان هذا المعنى ابتداء مقرا موكد للمعنى الذي نقل اليه الكلام وجعل جملة الامة ارضى هذه التوبة
فيما الهمزة الاستقامت حيث ان العلم ان ام على مر بين مستقيمة ومنصفة فالمستقيمة تخص بثلاثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما
للاستقامت نحو قوله اريد عندك ام عر والى التوبة نحو سوا عليهم استغفرت لهم ام لم يستغفرت لهم ثم قال بعد وقوله واما هذه
التوبة وام التوبة بها اللذان تليان قوله سوا وقوله لا بل ومقتضى انما هو ذلك اقسام ثلثة جللت في تقديره وقرون
معطوف احدها على الآخر بواو العطف اى سوا على قيامك وقعودك قيامك مستقيمة وقعودك عطف عليه وسوا جرحه
وبدا جازا على اى ان يكون سوا مبتداء واقسام قدت جرحه كقوله اللهم فليكن ما لي على انما جعل العطفان مع
المرتبين في تاليل اسمن بينهما واو العطف لان ما بدو في الاستقامت وما بعد عدلية مستويان في علم المستقيم لان انما على
اقسام قدلت اما استوى عند قيام الخاطب وقوله بهذا السؤال العيبيين في ان الكلام استقامت المستويين
ايم هو الاستقامت وعدلها ما ما بدو مقام المستويين وهما قيامك وقعودك وهذا لا يتقدمه هذا مقام الاستقامت على الاصل

كذلك انما الرجل جامع الاختصاص فكل من ادى غرض ولا ينفكس وكل استعمال ايام الحصة فتوبة ولا يعكس والذي يظهر في
ان سوي من مثله جزم مثله وقد قدوة الامران سواء على ثمين الامرين بقوله انقسام قدمت كانه قوله ما صيرها ولا يفتقر
سواء عليكم انتم كلامه الرضى ويجعل ان يكون قول المصنف وحلت المزة وام على الفعل التقدير معنى الاستواء ولكلها ابناء دخلنا
عليه التقدير الاستواء في علم المستفهم الذي سبق منه ان يستفهم وبما لا يقولون انهم لم لا يستوي يا عنه الامران وظل
فيهم احدهما افضل في جوابه سواء عليهم انذارهم ام لم يندفعهم فان في الجواب قوة التفسير في الاستواء لخاصة علم في
المستفهم السائل فكل الشرائع المحقق الاستواء المستفاد من المرفة وام هو الاستواء فيما سبق له الكلام كانه قبل المستويين في
حلت مستويان في عدم الجذب وهذا هو المراد ما فعل من صاحب الكشاف ان معناه ما استوى حلت في حقه استقلت به حست
في عدم التماثل كانه ساله وير انذارهم ام فيقول له ذلك والحاصل ان هنا سوا لا مقدار في دفع هذا عقبة ما في قول الاستواء في
ذلك المستفهم ان في قول المصنف فانه جزم تابع معنى الاستفهام اشارة الى جواب سواين يردان على كون انذارهم ام لم يندفعهم
من نوع المحل اما على الفاعلية او على الابتداء مع تقدم جزم عليهم تقريبا لسؤال الاول ان هذه الاستفهام باصدا الكلام
يجب ان يجعل ما بعده فاما على ما جعلنا او مبتدأ مع تقدم الجزم وتقريرا لسؤال الثاني ان المزة وام يطلب بهما في قوله
المستويين وما يندفع سوا اسبابا في قوله ان يكون جزم لا يكون الاستفهام فاما سوا لا يندفع الامرين في قوله
الاولى احد الامرين وتقريرا للجواب فانه ان اقتضاها صدر الكلام وكذا في الاحد الامرين فاما هنا في تقدير استواءها في معناه
وهو الاستفهام مع الاستواء وقد جزم تابع معنى الاستفهام علم في ما سبق عليهم **قوله** والانداء التحوييف يعني ان في اللغة
مطلق التحوييف واريد به هنا التحوييف من غلب امرهم على طريق استئصال المطلق في التقييد والتحوييف من لا يكون الابالام
ما يردى اليه ويكون ببيان حال الامام الواحد في الوسط الانذار الابلاغ واستعمل مع تحوييف فكل من صدر معلم وليس له
منذ يقال انذاره فندفع اي علم مع الحوف في الصحاح الانذار الابلاغ ولا يكون الابلاغ التحوييف ونذر القوم بالمدد وكره للذر
على انتهى فالانذار اعلام الهدى وضربه ويؤيد التحوييف منه **قوله** واما اقتصر مليا لم يذكر البشارة لا بطريق الاقتصار
عليها بان يقول بدل الترميز بالانذار البشارة ام لم يشرهم ولا بان يذكر ما يحصل ما ذكره في وجه الاقتصار على ذكر عدم
نفع الانذار ان عدم نفع البشارة يعلم من ذكر عدم نفع الانذار بطريق دلالة النص كما يعلم من حصة عرب الاوين وشتمهما من
التأنيف المستفاد من عبارة قوله ثم ولا فعل لهما ان ذلك لان انذارهم لا يقع الانذار الموقى الى دفع الضرر كانت البشارة ابلغ
بعدم النفع وايقم البشارة المطلق من غير بغير الايمان والذين كفروا ليس اهل له بل هم اهل الانذار المطلق والبشارة الموقى
قوله وقرى اندرهم تحييف الجرمين وهذه القراءة لابن عمر وعاصم وحركة والكسائي وباءة البصرة وهم نافع وابي
وابن عمرو وقرأ جهم الحرة الاخيرة بين وكيفية التسهيل ان يزال من المزة ما فيها من دفع الصوت وتقرين الالف الا ان
ابا نافع في رواية فان لم يهلان الثانية ويدخلان فيما الفاقصص بينهما ونفع من اجتماعها لا بان سلت في حاشية
من الفعل وان ابن كثير يسهل الثانية ولا يدخل فيها الف الفصل لولا ان نقل المزة بالتاليين لم يفتح الما بين اجابا عما وان
ورثا صاحبنا في قوله في رواية عن نافع اختلفت معاهب من غير كيفية تغير المزة الثانية في معاهب البصريين ودواشرا بلها الف
واصحاب البغداد يثبت بعدا عن تسهيلها بين بين في ابدال الفاقصص بين المزة في كلتا الروايتين ولنا هشام وهو
والله ابن عمر في المزة الثانية على وجهين تسجيلا وتحقيقا مع ابدال الفاقصص في التقديرين وهذا الكلام يخرج

الشاذلي والقرى هذا طرمان المراءى تحييف الثانية تسجيلا بين كما فعل من نافع من ابن عمر والكوفيين وهم نافع وابي
كثير وابن عمرو وان من قرأ قلب الثانية الفا هو قدوة في رواية البصريين عمرو وان من قرأ بقلب الالف بينهما تحييفين
هو هشام احد راوي ابن عمر من اصحاب التحقيق ودواشرا في كلتا الروايتين قرأوا بتحفيظ الجرمين في
غير بقلب الالف بينهما وان من قرأ بقلب الالف بينهما في رواية البصريين هو ابو عمرو وقيل ان هشام فانه قد مر انه يدخل الالف
سواء حقق او سهل هذه القراءات المحضة من السبعة وهي تحييف الجرمين بقلب الالف بينهما وبغير بقلب الالف
الثانية بقلب الالف وبغير بقلب الالف وقلب الثانية الفا وهي في رواية المصري غير تحييفها بقلب الالف
قراءة الكوفيين ولان يكون تحييفها مع التوسط في احدى الوجهين غير تحييف الثانية بقلب الالف في كلتا الروايتين
في رواية البغداديين غير تحييفها مع التوسط في كلتا الروايتين وقيل ان هشام قد خرج من كلام العرب في
الاول ان قلب المزة المحركة المفتحة باقلها الفاعل طريقا لتحقيقها عندهم فان طريق تحييفها اجعلها بين بين واما عليها
فان طريق تحييفها المحركة المفتحة باقلها كوة راس واثنا اتم اتمام جميع الساكنين في حرفة لان الساكن الثاني
غير مدغم وقد اجب من الاول بان المزة المحركة قد قلبت الفا في الشدة كما نقل عن القراء السبعة منهم من قرأ معناه وكفى
حسان وهو غير من سالت هذيل رسول الله فاحترضت هذيل با قالت ولم يصب وكقول الفراء فصحت مسلمة اليها
عشرة ناري فزارة لاهناك المرقع ما هو الاول معناه واصل الثاني سالت واصل الثالث لا شاك واذ اثبت مثله في كلام
الصفهاء ونقل عن ثبت عصية عن الفاعل في قبول والقراء اعدل من النجاة فيخرج سائل منهم عن قول الفاء **قوله** وبن
بان في قلبها الفاشيع الالف مقدار ازيد على مقدار الالف ليكون ذلك المدد صلا بين الساكنين ويقوم مقام لاكم
وذكر في النجاشية من قرأ بجاء في ساكن الياء وصلا هذا المعنى واعرض عن نثر هذه القراءة الى المعنى بانها غير صحيحة
هذه القراءات السبع الثمانية بالتواتر ويؤكد وجوب منع كونها لان التواتر ما نقل بين وغير الحذف الامام والتحقيق
بالقلب صحه كالمدة والامثلة والاختار والارتقاء وصل المزة بين بين من باب الاداء وذلك ليس يقتصر ولا يكون الطعن
فيما هو من قبل الاداء كقول الفاعل في قوله في القراءة **قوله** ويحذف الاستفهام في هذه القراءة واسبابها
من الشواذ فان ابن جني قرأ في تحييف المزة واحدة في لفظة الجرمين وهذه الاستفهام مرادة لكون حذوها تحييفا لقيام ما يدل
وهو كلامه لا تساند هذه الاستفهام واما جعل الحذف هذه الاستفهام المرادة حذوها ومنه بيتا للكتاب لوى اادعاه
ان كنت دار السبي ومن الجرام بئان اذ يسع بخلاف هذه الاصل ما لم يثبت حذوها **قوله** ويجوز هنا والقراء
حركتها على الساكن فاما صاحب الكشاف في حذف حرف الاستفهام ويجزئه والقاهرة على الساكن قبله كما في قوله قد افصح
قال المحقق النصارى في الامران فغير حركته ايضا في حذف الاستفهام حتى يكون القراءة عليهم انذارهم بفتح الميم وابتداء
انذارهم بفتح المزة لكن لم يجد هذه القراءة ولم يكن هذا مثل تدافع بفتح اللام وسكون الفاء فذهب الجرمين الى ان
غير حركته لكون الاخر افعلة الثانية لكون القراءة عليهم انذارهم بفتح الميم وسكون الذن من غير هذه الاصل
هذه القراءة لا لا توجد ولا البشارة تدل عليه اتم كلامه وقال المروفي تحييف وانت خيرا بان عبارة المصنف في
يفصح عليه الاسكان ويكن وبنها في ذكر شرح الكشاف من غير ما نقل في الامام السجاني فاما ان كان الساكن
قبل المزة يتم الجمع نحو عليكم انفسكم فلا خلاف في تحييف مثل هذه المزة في الوقف عندنا فطفا ان لا نقل في نقل

اذ لم يعلم ذلك سواهم لا يستغفرون الايمان من الناس لكونهم المومنين بهذا ان كان موثقا من تحت الخطا بعد الدوام
 فلا ولا يكون ان يقال ان جعل هذه العقيدة والدلالة عقوبة عليه عقوبة حسبه لانهم يتكلمون في حقيقته ولا في حقيقته
 العقوبة انما يكون بيان ان جعلها الدار منها وهو لا يعلم عليها ولا يعلم عليها الا بغيره انما يكون انما يكون انما يكون
 هذا العلم سببا للعقوبة في الاخر لا في الحاضر لانه لا يضع له فيه انما هو من صنع الله ثم ثبت انه الذي يعقوبه لا في حيث نفسه ولا في حيث
 القلب فلا وجه لطلب السلام في الحقيقة فذلك اشار الى ان من علم عليها وحمل على الحجاز لكون على واحد من الحزم والعقوبة
 لفظا مستقلا في زمانه وضع لرفع رتبة باقية عن ارادة وهو ضمان من اجل واستعانة وليس المراد به ان الجاهل المرسل حيث جعله سببا
 في العقوبة فتمت ما من متعدد وغير متبيلة وهي ما يكون وجه التفسير من غير متبيلة من غير متبيلة وهي ما يكون ذلك ما لا يشك
 ههنا الاستعانة فان قلب عليها اسم التمثيل بين ارباب الحق والاستعانة بالانكسار في تسمية منها وجه جعل الكلام ههنا على
 واحد منها وانما انما الاستعانة بقوله وانما المراد به انما انما يستعانة به في نفسه اي في ذاته وانما انما يستعانة به في نفسه
 والسمع ولا بصار وتبين ما ذكره في تسمية الاستعانة ان قوله ثم ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة
 فصرح بغيره وقوله وعلى ابصارهم غشاوة استعانة بصرح بغيره اصلية بغيره الحسية المذكورة في الاصحاح عجم العقل
 ولا سمع من حيث ان احداث تلك الحسية والصفحة في القلوب والاسماع ينسب من نفعه ما هو صيد والادوية فيها انما لا يعلم
 القلب ولا السمع ما يليق بالحواس الخلق لا يقبله الشئ الخلق فصار احداثها فيها بغيره العلم المانع من دخول الشئ في الحق
 اسم الحزم لاحتوائه ثم اشترى من العلم المستعار صغيرا كذا وبغيره الحسية الحادثة في الابصار لما صفت الابصار على طريق الاعيان
 والاستعانة بالخطا السائر في المانع من وصول الشياء المصير اليه وادراكه بغيره تاسير اسم الخطا والغشاوة في تلك الحسية
 استعانة اصلية **قوله** فمنهم اى قلوبهم وهو من نفعه لغيره هين والفرق بين القلوب والاسماع في انهما جريا من حيث
 افعال الفقه النظرية لان منشأ استجابتهما كانت فانه يرى الى افعال الفقه النظرية **قوله** ببشيتهم مستلزم بقوله انما
 يعني ان احداث الحسية المذكورة في نفوسهم وقدراتهم لهم في غيرهم وعصيانهم لا في الانسان لانه لا توافيق في الغيب يتقبلها
 في الدنيا ثلاث عقوبات الاول الغفلة عن العبادة وهو توجب حسان على ان كتابا للذنوب والظلم وهو المشار اليه بالقبول
 ان المؤمن اذا اذنب اذنب في قلبه كثر سوءا وان تاب وتوب واستغفر عقل قلبه وان زاد زادت حتى يخلق قلبه والثاني الجحالة
 في ان كتاب الحزام ما التفتة تدعو اليه والفتنة تجتذب في غير نفعه فتدبره وادركه المعبر منها بالورع في قوله لا يورث
 قلوبهم ما كان يورثون والثالث الضلال وهو ان يستلزم الى اعتقاده مذهبا على واغفل الكفر فلا يكون منتهى الحق وذلك
 يورثه هين من ان استعانته الكفا واستباحه لطاعات وهو المعبر من الحزم والطمع في قوله ثم ختم الله على قلوبهم وقدره اولئك
 طبع الله على قلوبهم وبالاقلال في قوله ام على قلوب افعالهم الى غير ذلك **قوله** وانما كرم اى جعلهم علماء جمعة في العقيدة بالاداء
 والاباء والكفرة **قوله** فيجعل ان كان يتاخره المؤمن يكون منوما مطوقا في قوله فمنهم ويكون المستر فيها ارجاء الحسية
 ويكون الاسناد بخانيا وان كان بيا للمؤمن المذكور يكون مضويا بطوننا في قوله انما يجعله في نفسه اى جعله اسم الله تعالى اسنادا
قوله واسماهم مضوي معطوف على قوله قلوبهم **قوله** فان اى كره **قوله** فصرى القلوب والاسماع **قوله**
 وابصارهم مضوي معطوف على اسماهم وقلوبهم **قوله** لا ينجى الايات اى لا ينظر اليها بجملة **قوله** وجعل اى وقت
 الخلق **قوله** وساء ضما وتفسيره اى كانت في الابصار وفي بعض النسخ وساء بغيره الحسية لانه قد مضى برضاها وفي

والاستعانة
 فان ٢

اصحابها فانه شرح التاويلات الصريح عندنا في احوال هذه الآية وهما ان ختم وطمع في مثلهما مع خلق العظمة والضمير
 صدق وهم نالوا وساء ما دام استعانة العظمة في قلوبهم وان كان في علمهم انهم لا يورثون تلك العظمة بغيره كما اورد في الحديث
 او انما اذنبوا فذا كانت في قلبه كثر سوءا ثم انما اذنبوا فذا كانت تلك العظمة في قلوبهم فذا كانت تلك العظمة في قلوبهم
 ان المراد من الختم والطمع هو خلق الكفر بان الكفر خلق عندنا وخلق هو الختم سواء ختم لان الكفر في القلب يمنع من دخول الايمان
 لا ينجيه فاذ كان الكفر لم يتامل ولم يتفكر في عجائب صنع الله ثم صار كان قلبه ختم يمنع من دخول الايمان فيمر لا يرى ان الكفر
 لما لا يسمع قول الحق ولم ينظر في احوال نفسه واحكام الايمان وتبينها من حال الى حال حتى يبين ان كذبه من صانع دائم لا يورثه جعل
 كان على بصيرة وعصر غشاوة وغشاوان لم يكن ذلك حقيقة كذلك هذا وذلك لان علمه انظر انما دخل القلب والسمع والبصر
 صار كان على بصيرة وغشاوة وهذا من قولهم لم يحكم على فهمه لا يقولون وليس ذلك من جهة الحقيقة بل من جهة المعنى للمعنى
 بذلك فالتاويل الاول وهو اية العظمة والضمير معنى على ان يكون التعريف في قوله ثم ان الذين كفروا وساء عليهم
 الى اخره للهدى ويكون المراد به كره معين علم الله ثم ضمهم اليهم لا يورثون والتمثيل والتاويل الثاني وهو ان يراد بالعلم خلق
 نفس الكفر بمعنى على ان يكون التعريف في الجسد المراد من الكفر انما هم سادام قلوبهم ختمت بالكل وكانوا في الكفر
 لا يورثون ولا يفهمون الا انما ومعنى ركن الايمان واستغنى ابانها في ايات الله المعقولة والمسموعة والمبصرة ويلى
 الله ثم ما قلنا من ان الاستعانة في قوله وعلى ابصارهم غشاوة اصلية لا بغيره معنى على ظاهر الآية لان المذكور لفظ
 الغشاوة ولا شك ان استعانة به للتبعية للمادة اصلية ولا فخر فيها حتى تكون بغيره في علمهم من قول المعصوم وساء ضما
 وتفسيره ان يكون الاستعانة في قوله وعلى ابصارهم غشاوة بغيره كانه ختم بناء على ان يكون الاية في احوال غشاوة
 او ختم على ابصارهم غشاوة في قوله وعلى ابصارهم غشاوة ثم قيل وعلى ابصارهم غشاوة في قوله وعلى ابصارهم غشاوة
 والنيات التي يقتضيها المقام فان اول الدلائل الدالة على شئ الصانع الموصوف بصفات الكمال وهو حدوث العالم
 وتفرقه والسبيل الى ادراك استعمال البصر بان يتاخر بها العالم وتفرقه وتغيره بين الاستبصار والاعتناء في
 على التوحيد وهو باتباع امره وبغيره من لم يرى ولم يتفكر في الحكمة فكان لم يبصر العالم من حين بلوغه درجة العقل والاشارة
 لتأني خليفته بصيرة وهو معنى الثبات والدوام وانما المراد به ان التمثيل بقوله او عقل قلوبهم وهو جعله فعليه معطوف على
 الاستعانة التي في قوله المراد به ان يجعله في الاخر والمشارع مع مشر مع بعض الشئ في قوله وعلى ابصارهم غشاوة **قوله**
 المرف بها اى التي اصلها الاخر يقال ايضا في قوله ثم ختم الله على قلوبهم باشيا متعلية على اى مثل حال قلوبهم
 وساء عليهم بحال اشياء يتقدم بها صفات وفيها الحجاب وصغر وضع وقوله ختم وتفسيره مضوي على العزم من التسمية
 يكون معنى المقام مقام الفاعل كانه في ضرب بين تلك الاشياء وبين الانقياد بها في تغطية والحاصل ان تبصر حال قلوبهم
 ومعهم وابصارهم الخلق للعقل واستعانة كلام الناحج وابصاره كاي الحواس الحسية للمادة فانه المانع من الاستعانة
 بحال الاشياء معلة للاستعانة بها مع المنع من ذلك بطريق الحزم والتمطية والحجاب عدم الانقياد بما اعد له بوضوح ما ينجيه
 ثم استقر اللفظ الدال على البصر في الحزم ولا شك ان وجه البصر وهو عدم الانقياد بما خلق للاستعانة به بناء على ما ذكره
 بين من غير ان يتركب رتبة من تارة الى الموصوف بغيره من شرط في التمثيل تركيب الطرفين من كونه جزء اللفظ على جزء
 المعنى وقم ههنا جسي وفيه حيث انه اذا حمل على قوله في الاستعانة كان المستعار لفظا مغزوا اذا حمل على التمثيل كان

لفظا مركبا بضم لغوطة وبغير موحدة الازالة فان لاحظنا المقاصد اما بان ط م ذكره او مقددة نظم الكلام او منقحة
بلاد وكذا تقدير ما صار من الحتم وجهه وبالفناء وحدها لانها الامثلة تلك الحالة المركبة بزيادة خط بحد الاجزاء مقصدا
بالفاظ مختصرة اذ لا بد في التركيب من ملاحظة مقصود متعلق بتلك الاجزاء ولا يسهل ذلك الا بتجمل الفاظ ازانها بالقياس
جبران المادة وليست به مرجعها الى جبرانها وفي فوايد هذه الطريقة جبران الحيل على كل واحد من الاستثناء والتبديل ضللي
الاول يكون التحويل في المعنى فتم وعشاقه على التخلي لا يحزن فيها بل في الجميع المركب منها ومن المعنى بها واما قلنا ذلك
لان المصير الى الفاظ مختصرة في معنى هذه التحيل بانها اتمت كلامه في ان قبيلة الحيرة المركبة الاخرى تدعى في هذا اللفظ
المفرد استعادة تمثيله ايضا فالتساوي انظر الى هذا مثلا فنبهه بقوله الهب ايضا فادت الاستثناء هناك فالتساوي
الى العنق فيكون لفظ العنق استعادة تمثيله في قبيلة الحيرة المستمرة من ملاحظة امرة جانب اثرها بالحيرة المستمرة
كذلك في جانب العنق وهذا الذي ذكرناه على تقدير كلام المصنف هنا على الاستعادة التمثيلية ويجوز ان يحل على الاستعادة
الكثرة لان لفظ التمثيل تدعى جميع القبيلة ايضا فكانت لان اسمهم شبه لهم وعشاقهم بانها غلب عليها الحتم والعقوبة
حقيقة وجعل اثبات الحتم والعقوبة للقبائل والتساوي تحيلا وقرينة للتفسير المذكور الذي بعده **قوله** وحي الذي لا يفرح
الحتم والطبع ولا فقا ولا قاسا **قوله** من حيث ان الكلمات باسمها الاخر متعلق بقوله استند اليه ثم وقوله واخره من حيث
لان واستند اليه لجزء اللسان الذي هو قوله وحي وقوله وحي حيث اننا انما انما اخبره متعلق بقوله وحي وقوله وحي وقوله
انظر على ما علمت من هذين المصنفين هو التنبه على المصنف فكان ان تلك الامور استند اليه ثم من حيث ان الكلمات مستند اليه
ثم لا من حيث مذكورة المعنى لمرعى الوجه الفاسد وان الذي قد قد ما يترجم عليهم شائعة صفة من حيث ان تلك الامور
ما اقترنوا الى الكسب فكانت عقوبتهم على سوء ضيوعهم محبة في الدنيا كان العذاب العظيم الممدد في الاخرة عقوبة من حيث
على ذلك كما قلنا فثبت العنق من ان الامة وبه يتبين ان الحكماء يمكن الاغراض من الحتم في كل شيء من حيث الدين الحق المحبة
الخير وصحة المصنف في هذا الكلام دفع ما يترجم من الشائعات بين اساطير الحكماء بالتي الحماق وهو احداث الحيرة المذكورة في قوله
الكثرة ومشاغرة له ثم بين انهم بدد نفع الانذار بهم وانهم لا يرضون من حيث ان اساطير الامة ليسوا بالمانع من قول الحق
انما هو من حيث حيث يتجلى بالحق بين قواهم المدة وبين الحق فلم يردوا فكيف يمكن ان ذلك منهم بل يشعرون ان المصنفين من حيث
لا يعتد بها في اتمهم وكانت تلك اسحق العذاب العظيم فالامام اخذت الشائعات في هذه المقام اما القائل بان اتصال العباد مخلوقة
له ثم هذا الكلام من حيث هو ثم كان منهم من قال الحق هو خلق الكثرة في قوله الكثرة ومنهم من قال هو خلق الامة التي انما اعتد
بالعقوبة صاحب العدة معها اسبابا محيية الوقوع الكثرة وقد عرفت ان القائل على الكثرة ان يكون قائل على تركه ولا يكون فان لم
يتركه كانت العدة على الكثرة محيية للعدو على الكثرة فيخلق الكثرة وان قد دخل الترك كانت نسبة تلك العدة الى اصل
الكثرة والى تركه على السوء فاما ان يكون حصره ومصدر الفعل بلام في الترك يتوقف على انصاف مرجع اليها كما يتوقف فان لم
يتوقف فقد وقع الحكم لاسم مرجع وذلك يقتضي الى نفي الصانع وانما كان ذلك في مرجع ذلك المرجح الى ان يكون من قول الله
من فعل الله سبحانه ان يكون فعل الله ولا انهم القليل فيقول الله تعالى انهم فعلوا الله فثبت ان الله فثبت ان الله فثبت ان الله فثبت
على ان يقيم اليها المرجع وهو من قول الله ثم ذلك ابره اذا انضم الى العدة في قوله العدة في ذلك الاثر واجبا لانه وان جاز ان يصح
في ان يتوصل حصول الاثر بجميع الصدق وذلك المرجح تارة ولا يترتب تارة فخصيص احد الوحيين يحصل الاثر ان كان لا مرجح لغير

الذي ايام

استغناء

استغناء الملك عن المرجع وهو الخلق وان كان مرجع الخلق هو الخلق الا ان مع هذا الويل الى الجميع الا ان قد فرض ان
ذلك الجميع هو التسلسل وهذا خلف والاضحى ان القسيم في هذا الجميع التثنية فان توقف على مرجع الخلق التسلسل وهذا خلاف
يتوقف بل ان عند حصول مرجع الوجود بخلق الامر واجبا لوجوده في الجميع الخاصين بالعدد ومن ذلك المرجع واذ انبأ هذا
كان القوة بالخير لان ما كان قبل حصول ذلك المرجح كان الفعل متمتعا بعد حصوله يكون واجبا وانما عرفت هذا ان خلق الخلق
للوجبة للخلق في القلب فتعالى القلب وعنا من قول الاميان وانتم لمحاكم عليهم بانهم لا يرون في ذلك عقبة ما يجري مجرى
السبب الموجبة انهم لا يرون وهو على ظاهره في ان استناد جميع الخلق اليه ثم وانما هو الوجه بالاختيار لان يادى
الاثر عند حصول العدة مع الدائرية وجوب كسب العداية مباشرة اسبابه عند حصول الدائرية ثم ان نفس العدة لكونها اصلية
للصنفين العنق وتكرار لاسمين بها احدها الابان تنضم اليها اعمية تدعو الى الكفاية احدها اذا جتمعا وتبين له الكتاب
احد معدودية وكسب على الله ثم عقبة باختلافه ذلك المقدور وادى على قوله ومن حيث انما اعتبر ما اقترن به وبنت الامة
ناحية عليهم انهم حجة فعليه معطوية على العلة الصغيرة التي قبلها فيكون حيزا في العلة الاولى فلا بد في العلة المعطوية من غير عايد
الاستدلال كما في العلة الاولى فان استند اليه ثم حيزا في العلة الصغيرة المستند استند راجع اليه والى العلة الثانية حيزا في العلة
لان قوله وبنت مستدلى الظاهر وهو لا يريه يمكن ان يقال لا يجب ان يكون العايد في العلة الصغيرة حيزا في العلة الاولى
ان تسلسل الخلق على ما يورد الوجود ان ذلك في شيء من متعلقات الفعل كما في هذه العلة فان حيزا في العلة الاولى حيزا في العلة الثانية
الى السبب **قوله** واضطرنا لغيرنا في اسناد الحكم اليه ثم فان حقيقة الحتم والعقوبة لم تقبلها العقول والمشاغرة
وافقت الخلق في امانا حمله على المعنى المحاذي الذي قبلها العقول والمشاغرة وهو خلق ما بين من ذلك الذي يقوله في الا
انهم ما في حق ذلك المانع في اتمهم لا يجوز ان اسناد اليه ثم فلذلك اضطررنا في اسناد الحتم والعقوبة الى الخلق اليه ثم في الاصل
وذلك من وجوه كثيرة نقلها المصنف واعلا واحدا قال الحق عضد الدين اعلم ان الامة اجبت على ان اسمهم لا يجعل القبيح ولا يترك
الواجب اما الانا عرفت في حيزا في العلة الاولى حيزا في العلة الصغيرة المستند استند راجع اليه والى العلة الثانية حيزا في العلة
ان ما هو في حيزا في العلة الاولى حيزا في العلة الصغيرة المستند استند راجع اليه والى العلة الثانية حيزا في العلة
غيره شاعرا في حيزا في العلة الاولى حيزا في العلة الصغيرة المستند استند راجع اليه والى العلة الثانية حيزا في العلة
الحسن ولا خلاف في السيرة اليه ثم فان حق ابد بالانفاق اما عندنا فلا نرى شائع الاحكام بفعل ما يشاء ويحكم ما يريد واما عندهم
فلان ما هو في حيزا في العلة الاولى حيزا في العلة الصغيرة المستند استند راجع اليه والى العلة الثانية حيزا في العلة
مع كونه وصفا واضحا لخواصهم بالحق والحق الذي جعلهم الله ثم عليه حكم الخلق في اسناد اليه ثم باننا الحتم بالحق المحاذي
اليه ثم كناية عن قول الحق تلك الحيرة الملائمة وبين انهم لم يتركوا قولهم واسماهم بان كونها كذلك فيسئلون كونها مخلوقة لله ثم
غيره مذكور الا انهم لا يرون في ذلك الحيرة الملائمة وبين انهم لم يتركوا قولهم واسماهم بان كونها كذلك فيسئلون كونها مخلوقة لله ثم
ويستدعيه يمكن ذلك في غير وسخر لا يخلق خلقه عليه الا ان كون ذلك كناية عن غير المعلوم من جواز ارادة الحق الاصل ان
غيره ولا يمكن ارادة الحقيقة في اسناد الحتم اليه ثم على هذا الطريق لا يجوز ان يكون حتم الله ثم بجواز مقتضاها على الكناية كما في قوله تعالى
الرجح على الرضا سوى فان هذا القول في حق من يجوز عليه ان يجلس على سر السطرن يكون كناية عن الملك ويقرر انما
مكان في حيزا في العلة الاولى حيزا في العلة الصغيرة المستند استند راجع اليه والى العلة الثانية حيزا في العلة

قلوبنا أكثر الأثر بما تشلت لتبطلهم عن الحق وإنما قالوا إن هذه الآية حكاية لقولهم بالحق أن يكون القولية أكثر معانها ثم
عليها كان معنى تحت الترخيذ إذا كان هو الحق عليها وبثت للحجاب معناه قطعية الأبعاد ويكون هذه الحكاية على أصل التكميم فما
يعود بالذوق السليم وقوله كما علم قوله حكاية **قوله** كقولهم أي ذكره حكاية الكلام الكثرة تكاثرها واستمرارها فانه تم حكايته
لمنكر الذين كفروا عنه كما كانوا يقولون قبل البصرة بيلة أخرى فانهم كانوا يقولون لا نقصد عن زينبنا ولا نذكرها فمضى عن النبي
لوعده في التوبة ولا يجادل أي لا نذكره إلا عند بعثتنا لا ما يدعيه من أنه ينابر ما يطالبه الحكم والدين المحمدي والحق ورسول
بلد عن البصرة وعرض عليها العرج بالرباءة سورة الكلام لأن القصد بفتحهم إسنادهما هو الذي تقرير ما تقدم من حال الكثرة و
تأكيد ما جعل استنباطا **قوله** والدارين قتم القلب وإبطال الحق والشاعر لا يكون ذلك الذي استحقاقا إن ترك ما هو
اصح للعباد فلا يحسن إسناده اليرتم بل انما هو من الأثرة جزاء على العلم بالخير والبراء جبا بفتحهم الجدة على العلم بكون الأسد
حقير وإنما الجواز في غير الخواص الحق وقدره البعير غير باطل على أنه وقع ويشهد له خبر هذا الخبر من أنه تم تدانها بجمعهم
بفتحهم فأنهم حيث قالوا وتخبرهم البعير على وجههم عيا وبها وجادة إلى اليوم تختم على أفهامهم والواو هم فأنهم
هم من الأجدع **قوله** الساجد أنزل المراد بالفتح أحداث الجبرية الماتية من قبل الأياد فيفتح إسناده اليرتم والمراد بالفتح
سدى على ما يستلزم إسناده ثم ذهب الكثرة وإسماها فسلم الملكة بالفتح أنهم كثر وأنهم لا يفنون أبدا فيغصصهم ويطعنهم
الورم المذكور بالفتح فالحق الحق على إسناده أصليه ثم اشترى من الحكم بمن الورم صمته الماضي فكانت أسناده بغيره وإسناده على
الدارين والساجد بالفتح من به الفاسد فأنه في واحد من غير مناسب للقام والساجد صامته من غير مناسب لما بعده من قوله وعلى
أصبارهم غشاة فانه لا مناسب بين الغشاة الماتية من الأبعاد وبين الغشاة التي قد قبلها على حال من أثمر بها **قوله** وعلى هذا
النوع لا يفهمون أن غشاة قوله وجعلنا على قلوبهم أكثر وقوله بل إن على قلوبهم ما كانوا يبصرون ففتح إسناده الذي غشاهم
إسناده حتى كثر إسناده للشيء ما هو من حيث أن الملكات بأثرها منه إلى البصرة وقدرته وقدرته وما المعركة فانه قوله
بوجه مناسبة لخواص الفاسدة مثل الوجه السابق لهم كقوله **قوله** وعلى سمعهم مطبق على قلوبهم لما كان قوله ثم وعلى سمعهم
يختم ويحيين الأذن كمن مطبق على قلوبهم تختم وتعمى الجملعة الفعيلة التي قبله والثاني أن يكون جزاء نقدا وما به عفا
عليه وغشاة مستأنسة جانبا لا يتأخر بالكون جزاءها فانه نقدا يمكن لكل واحد من السمع والأبصار منسلق البصيرة ومنع
الجملعة لا ينفصل إلا لا ينفصل على سمعهم ويتأخر عما بعده وعلى الثاني يوقف على قوله من أن الحق هو الأحكام لا
وأنه على يد بديلين تقليبين وبديل على الأول من الدليلين التقليبين قوله ثم تختم على سمعهم وقيل وصل على سمعهم
غشاة فانه من غير فسر الحق للسمع والقلب وتخصيص البصيرة الغشاة المرصعة بذلك أن تؤلف وعلى سمعهم هذه
مطبق على قلوبهم لأن الآيات يفر بعضها بعضا قبل يتم الفاتحة فتم الله على قلوبهم وأعرضت قلوبهم وتختم على سمعهم وقيل لأن
هذا المقام مقام بيان إصرارهم على الكفر وعدم قبولهم الأياد فذلك ما يتعلق بالقلب فلهذا تناسب تقيده بخلاف ذلك للقاء
فانه مقام مقام قلوبهم الفصح وعدم إيمانهم بالمواظفة وذلك ما يتعلق بالسمع فلهذا تناسب تقيده بالسمع والثالث الدليل
الذي اتفق القراء على قوله وعلى سمعهم وكان ذلك من الجملعة التي لا ينفصل عن البصيرة كما في قوله ويتوقف على قبله حصول ما ذكره من
الدليل العقلي لأن أصل الفهم والتعقير إنما ذكره كذا ما سألوه بذلك ممنوعا عن فهم الناس بسبب تعقيرهم فبني أن يكون ما ذكره
المؤمنين تأخره وناسبا لوجه تأخره وأما إياهم عن التأخير تلك الوجه ولا يخفى أن الفهم من الناس من جهة الجواب لا من جهة التأخير

[illegible]

[illegible]

جلالت

جل الخائب قابل فقد سئم بما هو مبتدأ استثنائي لفظ بعضهم يفيد من الزيادة كالاستدراك واقتضى طلب اقتصارهم والمباحثة معهم متعارفون كالفاش وحرمت الحب في نفسها اجل الحاطف فان جمعت جملته الجيد والري والوب واليابس والعش جمع الشيء مع رهنها وهذا الشئ قاش **قوله** ونظروا في ذلك الاصول على التفان وقد كنتم تفتخروا على قلبه ومثاعره سوا كان من اصحاب ابن الجي اولم يكونوا **قوله** فانهم من حيث انهم فعلوا على الفان ففعلوا وعدل الكفار المحقق على قلوبهم بان لولا الحكم على المنافقين بانهم من الناس المعبودين وهم الكفار المحققين على قلوبهم فلا بد ان يقال كيف يدخلون في عدادهم مع انهم محققون بزيادة لئلا يفتروا في حق الكفار الجذاع وكلهم محققون اجاب عن ان اقتصارهم بتلك الزيادة لا يمنع دخولهم تحت هذا الجنس المعبود باعتبار كونهم حصص من مطلق الكفار المذموم ان اقتصارهم لما حصص بزيادة من المجاهرة بالانكار لا يمنع دخولهم تحت هذا الجنس ايضا فان كل ر باعبا لاشتماله على زيادة غير خفية الطبيعة الجنية في حدتها لا يندفع بها نسبنا لجنس الحق عليه بما فيها اشتماله على تلك الزيادة دون الجنس المذكور لان الجنس لما يتوقع بسبب شمال كل نوع من على زيادة مختصة ولا توجد سائر الاثر في غير ذلك فلو اختلف نوعه لم يلزم تلاف في الزيادة للفرق لها الجبران مثلا اذا وقع باطن واحد في واحد من ذلك اختلف فيها اصابه وخصص بان يخص كل بعض من زيادة لا توجد في غيره ولا يصح فهم الحيوان اياها ذلك الحصص مع اشتغالها عليها تكون عند حجب تحت ذلك المصنوع داخله في عدده فلكذلك المنافقين مع اقتصارهم بافعالهم الزيادة داخلته في عداد الجنس المعبود وهو جنس الكفرة المصدقون على كبرهم المحقق على قلوبهم لانها اصل الاصل في الناس المعبود وجعل المنافقين بعضا من جنس ان يكون المعبود ذلك الجنس المتقون على النعمين وهما الخاص والمناقض لا النوع القسم الثاني تقين والامتناع جعل المنافقين بعضا من **قوله** فعملوا هذا على تفقيد كون الناس المعبود والعبود الجنس المذكور وان يكون للمناقض بعضا من جنس **قوله** ومن الناس الماخرة بقية القسم الثاني وهو الذين كفروا وادبروا على الكفر على اثنين احدى الماخرين والاشتمال للمناقض وتعتبر كونهم بقية الرايها ما هو من الجنس النقص في عين اذ اذ في مقام ثم ان واحد منهم بالذکر ثم يخرج من جنس المنافقين ولا يخرج من رايها من ذلك فصح بذلك كونها اية بقية القسم الثاني الماخرين فان هذه الاية لا يمكن ان يكون **قوله** ان الذين كفروا وادبروا عن الجبل المتسع الى النعمين والمذكورة هذه الاية بعد حصول جميعها قسم المنافقين ويكون ناقصة واذ لمع ان المراد بما فيها الماخرين حصل ذلك القسم فصح ان الجنس المذكور وهو معنى القسم فان قيل على ما ذكرت يكون المنافق المذكور هنا هو المنافق المتدعي على ناقصة القسم على قلبه كونه متعاضدا من جنس المبرين فصح من القسم المنافق الذي لا يصح على ناقصة فلا يكون القصة خاصة فلنا جراب ما من ان خروجه لا ينافي باعضاءه وان كان المقصود بقية من كان ملحقا بمصدا بالزيادة **قوله** واقتصار الايمان بأحد رايين الاخرين كما يختصين بالذكر وادبا من خصصها به اشارة الى ان لا يجوز ان يكون الشخص من جنس المنافقين بوجه ايمان ان يكون فعله بان يكون المنافق ادعى الايمان بجميع الجبب الايمان بالازمنة من ضمن ادعاء الايمان بالكلية جميع الاخرين من الوجه الاخرين المذكورة ومقتضى المصدا بهذا القول الاشارة الى ان لا يجب الاقتصار على ذكر الايمان بأحد رايين الاخرين مقام دعوى الايمان والحال ان الايمان لا يقتضي محبة الايمان بما رايها الايمان بجميع الجبب الوجه الاول من وجه الحجاب انهم اقتصروا الايمان بأحد رايين الاخرين والفقهاء من حيث الايمان بما معظم اجزاء الايمان

ولا يمان سائرهما يتفرع على ايمان بهما فكانهم مجرد عن ايمان بهما فاعظم اضراره والاشك انما خصصهما بالذكور لاعتدائهم
بانهما احاطوا بالايمان بجميع اجزائه لان المبدأ حقيقى لم يجسب الايمان به والحاد طرفه الآخر ومن امن بهما فقد اعتاد الايمان به
قولنا احصا زنا من الحزن وهو الجميع وكل من ضم اليه من جهة اشتد حافه وقته فيقره اي بغيره ولا شك انهم خصصهما بالذكور حين
حكميهم ادعاهم الايمان اذ ان الايمان يستلزم ان لا يظن قوم من كل واحد من باب الاعتقاد وهو غير اليقين انه انهم خلصوا فبذلك يرجع
ان الفرق بين المفرد والجمع لا يكون بالثنا او نحو قوله وتذكروا ايها الذين آمنوا انكم قد اعتقدوا بالواحد وهو
فليس قد جمع والجمع واقدم وان كان يعرفه بالاسم يستلزم ويظنون انهم خلصوا فذكره هذا الاقرار لا يوافق قلبه لان
اعتقد وليس الاقرار به من حيث انهم اعتقدوا وصغرتم اليقين حيث قالوا المؤمنين من اجل اننا لما لمنا والاعتقاد واليقين انهم
ولما حيث قالوا غيرهم انه وكذا يعرفون باليوم الآخر ايهم ويظنون خلاصهم فيكون ما اقر به من جزاء اعتقدوا فانهم يعتقدون
ان الجنة لا يوصلها الا من كان ههنا وكذا النصارى يعتقدون ان الهلاك لا يخلو الا من كان نصارى كما حكم الله من غيرهم انهم قالوا ان
يدخل الجنة الا من كان ههنا وكذا النصارى وكفى عز اليهود ايضاً انهم قالوا ان من اتى النار الا من اتى بها معصية وقوله وغيرها مثل
اعتقادهم ان اهل الجنة لا ياكلون ولا يشربون ولا يتكلمون ولا يمتدنون بايهم والارواح الهبة كالحسين وعيسى من ذلك الاعتقاد
لمفارقة الآخرة فلا جرم كان قولهم انما باليوم الآخر نقفاً **قوله** ويرى بعض الاواري الادارة وهو محل الصب على انه
معطوف على قوله ويرى من الحاصل انهم يوصون باليوم الآخر على وجه كطابق على المؤمنين من حديثه ثم انهم
يرى المؤمنين انهم امنوا مثل ايمانهم وهو غير النفاذ الا انه في الكلام في انهم لما قالوا هذا الكلام على وجه النفاق واليقين
لم يكونوا يظنون انهم خلصوا فيكون وجه قولهم النفاذ انما يذيان بانهم من منافقين فيما يظنون انهم خلصوا فيكون انما استلزم
اجتماع الاحكام والنفاق في شخص واحد لا يستلزم احكاماً واحكاماً من النفاق يستلزم عدم موافقة التدين واليقين لا شك
يستلزم الا انهم يظنون انهم خلصوا في قولهم انما باليوم الآخر من وجه حقيقة ود النفاق والقول من وجه اخر
فانهم رجحوا انهم يعتقدون ثبوت الصانع وحقيقة الامداد وان قولهم هذا تيسر من ذلك الاعتقاد خلصوا من وجه
حيث ادعاه المؤمنين بهذا القول ان ايمانهم بما مثل ان المؤمنين منافقين موهين بخلاف قراهم بنوع محمدي
بالنفاق بالقرآن ونحوها فانها لا يظنون كونهم خلصوا في وجه من ارجو بل يقصدون به الخداع الخبيث والارباب انهم من
بالذوق قولهم انما باليوم الآخر من بين ما قالوه على وجه النفاق ايضا عطفهم لان قولهم هذا حيث ما قالوه على وجه
النفاق من حيث انهم ساروا ما قالوه نفاقاً حاشيتهم ولما القاد من جهة عدم مطابقة الاعتقادهم وما قالهم هذا فانهم
انما ناس من منصرفه على وجه الخداع والتقية وما يدافع لوصد عن اعتقاد لانهم وان كانوا يعتقدون ثبوت الصانع الا
انهم يصغرون بهايه منوه عنه عن شجرة الا مثالا ولما تآذ الولد وكذا يصغر اليوم الآخر بخلاف صغره واحكامه فلا يكون
الايمان بها واضعاً ايها الصانع انما باليوم الآخر من وجه حقيقة اليوم الآخر حيث انهم قالوا على اعتقاد لا يكون ايماناً
تفكيكاً لثبوتهم خداعاً ونفاقاً بخلاف قولهم انما نجحهم وبكتبا فانهم قالوا على اعتقاد يكون معتبراً صحيحاً ولا ضا فيه
الامر حيث صدقوا نقفاً **قوله** وعقبتهم جملة اسمية وقت حال من ناعل صدق وهو من قبل انا والجميع وشري
شري على لوصده هذا القبي منهم على اعتقاد ولما ان عقبتهم عن صدق هذا القول عقبتهم على ما كان عليها قبلها وهو العقيد
المستوفى للمعقولة منهم لم يكن هذا القول منهم ايماناً بالآخرة **قوله** وفي ذكره ليلاء اي مع انزلها حادثة الى اعادة الطائر العطف

على الفخر بجلالة العطف على المصير المحمود فان يجب فيه اعادة الجواب في المعطوف محذرة به وبزيده ومع ذلك عبد الجبار
لغايبين الاولى ادعاء الايمان القيصلي بكل واحد والثانية ادعاء استحسان ايمانهم والتابعة وذلك لما ران بلا خطرة
وفي الجواب لكل واحد منهما يقضي بلا وضع لكل منهما في الفصل المذكور ثم ذكر ترتيبين وذلك بدل على استقلال لكل واحد منهما
بلا ايمان واستحسانه **قوله** والقول هذا السقط بما يفيد معنى اخر في اصل صدره يعني السقوط لفظه يفيد معنى من المعنى سواء كان
ذلك المعنى مع ما ذكره كما قالوا لا كونه اشعر انه هو السقوط بالثبات الربا لاداء على الترتيب لانه في قوله ثم يقول انما قد قوله
قالوا انما علمكم ثم يعلق بجواب على السقوط المعقول اعلم الفخرية تسمية الفعلون باسم المصدر ثم ان غلب على هذا المعنى مع ما يذكر
الحقيقة فيه ثم يحيل بجوابه في المعاني الثلاثة الباقية تسمية لاداء باسم المال الفخر الاول من تلك الثلاثة هو الكلام في
العجز بالثبات قال احمد وتقولون في انفسهم لو لا هذا السقوط لاداء المعنى الثاني منها الرأى وهو اعتقاد الاجابة
المختصة فلا يرى اعم يقال هذا قول ابي حنيفة ويروى عن رايه او ذهبه لقوله بجواب في قوله وقال اى وقال
جوابا لهذه العادة لا باعتبار اليمين في الوقت ما بين طلوع الشمس الى غروبها من الزمان في ذلك الزمان ما بين طلوع الفجر الثاني
الى غروب الشمس فلا بد منها اما الوقت الفخر المحدود في بعض الاخر له وان كان له مبدء وهو وقت الفجر وهو ابد العا
الذي لا يقطع له وصف بالاختصاص في وقت الحدود من جهة طرية وهو وقت الدنيا واما اخر الوقتين المحدودين
احدهما وقت الدنيا وثانيهما ما بين وقت الفجر الى ان يدخل اهل الجنة واهل النار وهذا الوقت اخر اوقات الحدود
وما بعده هو لاداء الذي لاحدله **قوله** انكار الادعاء وهو احادتهم الايمان ونحو ما يحتل الشبهة لانفسهم اذ ادعوا
لانفسهم اشارة وفي الصحاح حكمة القول اعلم الفخر اذا اصبحت اليه قوله فانه خبره وادعته عليه وتخلل ثلاث لغز او
قول غيره اذا ادعاه لنفسه وتخلل مثله اسمي في التخلل والتخلل كغيره في ادعاء الاول ادعاء الثاني على
الخط الذي هو في غير الاخير ان ادعاه لنفسه مع خلوه عنه فتقول وفي ما تحتل الشبهة من قبيل عطف التفسير
ولما بين ان المقصود من قوله وما هم بمؤمنين في كلامهم وتكديهم فيه في انكار ما ادعوا اشارة لانفسهم وبيان
يقال المطابق لنفسه المطابق ان يقال واصفون المطابق وهو علم فان قوله ما اسالك من شأن العقل اى بيان انه
مصدق ما دونه وتقول ثم وما هم بمؤمنين كلام في شأن الفاعل اى في بيان انجبتم بعدد عنهم ذلك الفعل فارقا
ان يقدم الذي شأنهم وبيان ان في الكلام مقصود بقرينة من الفعل فاعل الذي يطابق الصريح في الفعل عنهم لا يخفى
فان عليهم ثم ناسا الى الحجة بقوله لكن عكس ما كيد وما لفته ووجه كون تقديم الفاعل مفيد الجواب عن الكذب انه
لوقيل وما هو المكان في الدين ما دونه ولما قيل وما هم بمؤمنين كان رد لا يخفى عليهم من حلت المؤمنين وكونهم معدودين
في عددهم الذي هو في عدل لاداء شوق الايمان الحقيقي لهم وكان هذا القول نفيًا لما هو الاذم وما دونه ومن العلم
ان استثناء اللاداء على شاهد واضح دليل على استثناء المزموم فكان هذا القول نفيًا للمزموم على الاصح وما لم
بالنفي لا يخفى المزموم ابتداء بان قيل وما امنوا وقلت ان نفي اللاداء لمزموم نفي للمزموم ودليل فيكون ما عليه النظم
ذكر للزوم وادارة اللاداء وهو كما يتردد احد للذهبيين ومن علم ان الكناية تبلغ من الصريح وكيفية وقد يوافق في
نفي اللاداء بالاداء على امر المستثنى لاكتفاء حدوث المزموم مطلقا فان الجملة الاكاديمية المشبهة باقتيد الدولم والبيان
في الاكثبات كذلك المشبهة بقتيد الدولم والبيان في الاكثبات في الاكثبات في الدولم والبيان **قوله** ولذلك ولقد التاكيد

على المظفر

انفسهم الا باطيل واحد منهم انفسهم الا كالباب بان يفرح مع تلك المعاملة مع المؤمنين احوى واغراض مهمة كانت معاملتهم
مع انفسهم بشبهة مما لا يوافق على اسم الحادثة ثم اشق منها لفظ جادعون فكانت استعارة تبعية **قوله**
لان الحادثة لا تنقص الاين اثبتون لما كانت نفس القواة ثابتة بالنزوات وجب ان يحذف النقص كما كونه سياتا الوجه
اختاره هذه القواة وتزجيجها على القواة الاولى الشامة وايضا ان الحادثة كما انها لا تنقص الاين اثبتون كذا لفظ الجمع
يقع تحتها فاعلم ان الحادثة هي بقصد صابرة للكون به وفي دفع المصير الى الجبريد لكن من جانب واحد بان جزم بان انفسهم
استقاموا بخلافه او ما علمنا من ان الحادثة معاملة للكون والخلق **قوله** وقرى تجدون من جرحه بقصد به الدال على ان
التفصيل للمبالغة والتكثير **قوله** ويجدون في الجنة الباء والفاء وكذا الدال المشددة واصلة بخلافه عن نقلت فخر التات
الحذاء ثم قبلت التاء اولها لرب جرحها ثم ادغمت الدال في الدال وهو هنا متعدي بفتح فاعلم ان كانت تارة من تحت الشيء
اذا كلفه وتبين ان يكون بفتح نفسه في هذه القواة بفتح على ان يثبت خذوه فيضجع **قوله** ويجدون
ويجدون على البناء للمفعول اي على القراءتين هما على هذا انفسهم على نزع الفاضل على ظهيرة واستاء وسحق
اي على توريثا خذمت ولا يفسد اي من نفسه او على التثنية خذمت فاعلم ان كانت تارة من تحت الشيء
لما تورا من المستثنى الذي هو غير على حقيقته العاقل وهو لا يذوق في المستثنى منه واما ان يكون بفتح في انفسهم كالا شتمهم
والتي **قوله** والنفس بات الشيء وحقيقته سوا كان حيايا او لا لفظه ثم فاعلم ان نفس ولا اعلم ان نفس طيات
من هذه العبارة ان يكون لفظ النفس حقيقة في الذات بجازا فاعلم ان يكون قوله ان نفس الحية سياتا العبارة وكذا الحال في سائر
التعديلات فيفسد لفظ النفس الاصل اسم ذات الشيء ثم المطلق اي ارجع العبارة فيها ويرد في ذات الشيء او لا نقل فيروى
على الروح سوا كان روحا حيايا او لا سياتا وهو النفس لما فطر به على الروح اي نفس لا سبب لفظ النفس بمعنى ذات
الشيء على طريق اطلاق اسم المسمى اليه **قوله** لان حال الروح يدل على ان النفس نقل او كانت ذات الشيء الى الروح
ثم نقل من القلب لان حال الروح الحيوان قال الشريف المحقق في شرح المواثقان القلب هو جوهر جازم الاية عند الرباط
الدم فيجوز جازم في ذلك الجواز هو ليس بالروح عند الاطباء انه يري من القلب جميع البدن وقوله او فاعلم ان القلب
مستقل بالروح على ان يراد بالروح والروح الاسفة وهو عند اكثر المتكلمين جسم لطيف سائر البدن واما نقل جميع
البدن فنقل المحلول يكون متعلقا بالقلب لانه هو العضو الصوري والروح عند الجاهل بغير متعلق بالبدن بقوله التديرو
العرفت بواسطة لفظ الروح لانه في الحال في القلب هو عند اكثر المتكلمين جسم لا متعلق بالبدن بقوله التديرو **قوله** وللمم اي
وقيل للمم نفس من حيث ان النفس نفس الشيء فانه اي يقوم به حتى يري ان بعض الاطباء ذهبوا الى ان الروح هو الدم
فيل للمم اي نفس لان ذات الشيء يحتاج الى شرط احتياج قال اهدتم وجعلنا من الماء كل شيء حي حتى ان ينصرف بشي
معاً ويتقارفا وقال لما جعلنا من كل شيء قسالا ابن عباس فقال لما جعلنا من كل شيء قسالا لانهم يرون انفسه
اي سياتا بل لم اذا فطر الله الارواح في ابدان واعيان لا يدعى على ايها يعتمد **قوله** لانهم يرون انفسه
الاطلاق النفس على الراجح انما هو من قول اطلاق اسم المسمى اليه **قوله** ان الذي يبعث عن النفس **قوله**
او يشهد انما يامر على قوله يبعث فاعلم ان يكون اطلاق اسم النفس على الراجح شيئا على شأبه بالذات ليس
الامر والاطلاق اسم المسمى به على المشبه قال الشريف المحقق كونه استعارة مبنية على التشابه بترتيب هذا المقام واظهر

النفس اتهم كلامه وجرحه ان الملامة والمشاورة انما تتعلق بالذات المشبهة وتلاها فاما انسان تكون ترشحا
لاستعارة وجرحه كونه اظهره على وجه الاعتناء المشابهة بين النفس والراجح انفسه على اعتبار كون النفس شيئا
تلاها لان السبب الحقيقي هو انفسهم **قوله** ولما لا ينفذ بها ذواتهم لانها اصلها ما هو حقيقة للكون ولما
قوله لا يحسون ذلك اي لا يحسون كون دايمة الخواص واجباتهم **قوله** لما غطيتهم اي لا تفسد عقلهم
وصولهم الى ملكي العقل غايتها وقيل المعنى لما ذواتهم وعقلهم والملكى الغاية قال الامام الشافعي علم الشيء لا يحصل اليقين
وصاعلا لانسان حواسه والمعين ان حقوق حربه فذلك بهم بالحسوس لكنهم فاعلم ان في العقل كذا لفظ الحسوس انتهى **قوله**
واصل الشرايخ لهم والملك في العباد شربت بالشيء واستوت بسخر اي غطيت به ومنه قوله لم يثبت شرايخ اي يثبتني
علت **قوله** وسرا الشرايخ انفسهم من عللهم التي هي اربوب بعضهم بعضا فهو سبيل الشور وايضا الشرايخ على
الحسد ويحس به **قوله** والحسد وهو ان يفتي بزال بغير الحسد واليك وهو من باب نهر من باب والضعفة هي
الحسد الذي يورث في الفساد انتقام **قوله** لانها ماضية لآخره فليل كون المرض بجازا الصفات النفسية التي تخل
بالحايبين وجد الشبهة بين الامراض البدنية فاما ان المرض العارض لكل عضو غير كامل وهو صمد والافعال
للمتعلق به غير غير غفل وبما يورث في الالحياة الجسمانية الغائبة كذلك الصفات المذكورة تمنع النفس عن
كاملها وهو كمال الفصل البدنية من غير فاعلم ان في علة وجودية وبما يورث في الالحياة الحقيقية الاية
الحاصل للمؤمن في دار الآخرة فظهر بهذا ان لفظ المرض على تلك الصفات استعارة بغير حجة لانها على المشاهدة
بذلك الصفات والمراد الحقيقي من حيث ان لانها ماضية لآخره فليل كون المرض بجازا الصفات النفسية التي تخل
بالحايبين وجد الشبهة بين الامراض البدنية فاما ان المرض العارض لكل عضو غير كامل وهو صمد والافعال
للمتعلق به غير غير غفل وبما يورث في الالحياة الجسمانية الغائبة كذلك الصفات المذكورة تمنع النفس عن
كاملها وهو كمال الفصل البدنية من غير فاعلم ان في علة وجودية وبما يورث في الالحياة الحقيقية الاية
الحاصل للمؤمن في دار الآخرة فظهر بهذا ان لفظ المرض على تلك الصفات استعارة بغير حجة لانها على المشاهدة
بذلك الصفات والمراد الحقيقي من حيث ان لانها ماضية لآخره فليل كون المرض بجازا الصفات النفسية التي تخل
بالحايبين وجد الشبهة بين الامراض البدنية فاما ان المرض العارض لكل عضو غير كامل وهو صمد والافعال
للمتعلق به غير غير غفل وبما يورث في الالحياة الجسمانية الغائبة كذلك الصفات المذكورة تمنع النفس عن
كاملها وهو كمال الفصل البدنية من غير فاعلم ان في علة وجودية وبما يورث في الالحياة الحقيقية الاية

وعا دة الكفار والمسلمين من مالا اى عا دة بائنا اسماء المسلمين الى الكفار **قوله** فان قلت انى حجج الحروب والعقوب بالظفر
الذكور وهو اسارة الى حرج كون هيجان الحروب فسادا لارض يفسد ارضه لكان حيازة عن حرج ما فيها من الناس
والدواب والحرب عن الاعتدال الايق وكان هيجان الحروب والعقوب يفسد لارض الحروب كان اطلاق اسم الفساد عليها اطلاقا
من قبيل اطلاق اسم المثل على الشيء لا قصد ولا تفخيض الحق المؤدية الى الفساد مائة الارض من الناس والدواب فانما يقتل من الحرب
وكذا الحرب فانه يرفع علقا لظلم اهل الحرب ادياس بالارجل وقيل قوله اى اساقه لكان الكلام من قبل الجان باعتبار المال لان
حقيقة الفساد جعل الشئ ناسدا وفسادهم المسلمين ومسا دة الكفار عليهم وما يترتب عليها من هيجان الحرب ليست افسها
افسادا **قوله** وفسادها للمسا عطف على قوله من فسادهم قال الامام نقل عن ابن عباس والحسن وقتادة والشافعي ان المراد
بالفساد ارض اهلها ومعتصمهم ثم يقرره ما ذكره فقال وهون اهلها ومعتصمهم فان كان افساد ارض لان الشرايع ستن
موضوع من العباد ما نزلت بالخلق ذلك العدل فلزم على احدنا ان نختص الاما وسكننا لارض فكان فساد ارض وسكن
اهلها وما اذا نزلت بالخلق بالشرائع واحتل احد على ما يراه لزم الحرج والخرج والاضطراب فبقى فساد عظيم في الارض ولذلك قال
قوله في حجة ان قوله ان افساد ارضه ونقصها على ما لم ينههم على انهم اذا ارضوا عن الظلم لم يحصلوا الا على افساد الارض
انهم يملكون والخرج الفصل والخرج والاضطراب وهو مصدر تظلمت مخرج القائم اصبح بالكثر تظلم واضطرب وخرج الدين والخرج مجاز
الواضطراد واضطرب والسكن ههنا هو لظفر الحرج **قوله** والقبائل هو اسمهم او الواسل وبعض الواسلين وكل ذلك محقق لان الترتيب
ان نزلت القبائل كان مشا فاجد ذلك الكلام فاما ان يكون الرسول من المظفر من القبائل ولو يقصد بذلك فخصه بما جازى يا محض انهم
وانهم الصلح بغير لزم سائر المؤمنين وان كان يكون بعض ما يعلق اليه الفساد كان لا يقبله منهم فيقول على سبيل الوعد لهم لا
نقدوا **قوله** نزلت على سبيل المبالغة كون جوابها بالجملة الاسمية الدالة على الثبات والاستمرار لكونها مصدرية بكل انما الدالة
على اكيد لكم وعلى الغرض **قوله** وان حالهم من قبيل افساد ارضهم من قبيل افساد ارضهم من قبيل افساد ارضهم فانهم لما نزلوا الى ارض
نوهوا انهم يحفظون افساد ارضهم فاجابوا بانهم مقصرون على بعض افساد ارضهم لا بشئ من سائر افساد ارضهم
والفساد **قوله** لان انا يقيد فخر ارضهم على ما يحد فليل كون الحق ما ذكره بقوله فان شئت الى اخره فان دخل انا على الوصف
يقيد الوصف على الضم وان دخل على الضم يقيد الضم على الوصف مثال الاول انما زيد منطلق ومثال الثاني انما زيد منطلق
ويسمى فخر الحكم على الشئ والاولى فخر الشئ على الحكم **قوله** وانما قالوا ذلك يعني المناقضين انما قالوا المناقضين لا عنقاد
ان افسادهم على من ابلان الكفر وعناد المسلمين ومسا دة الكفار عليهم وقوله من افساد ارضهم انهم يكونون ذلك
ويده عن افساد ارضهم وعناد اهلها فان قلت بناء على انهم تصدوا لفساد ارضهم بغير قصد منهم فليس ذلك وبنام
انهم افساد ارضهم لان سبيلهم لاجل قوتهم ذلك الدين والنبأ وطيلة ذلك قالوا المناقضين لا عنقاد انهم اعتقادهم افساد ارضهم
لنقصهم وجه الارض عن افساد ارضهم وقوله افساد ارضهم لانهم لا طاعة لهم في افساد ارضهم واعتقادهم عند
المسلمين وان يحكموا على افساد ارضهم والاضطراب والاضطراب هو افساد ارضهم فلا بد ان يحل قولهم ما نحن معصرون على
التعريف والابا م بناء على انهم كانوا يهتدون المسلمين انهم معصرون في دين الاسلام وكان في غيرهم انهم معصرون في دينهم لا في دينهم
وفعلوا لا يهتدون بالمعصية افساد ارضهم لانهم معصرون في دين الاسلام وكان في غيرهم انهم معصرون في دينهم لا في دينهم
على المسلمين ونحو ذلك لصلح وان افساد ارضهم على انهم يهتدون بالشعور عنهم وهو افساد ارضهم بالمراس ومن اتقى من ذلك اتقى العلم

براهمه ذلك من الاية للاستدراك بالحق بعد الاعجاب وقد يكون بالاعجاب بعد النقص وجبه الاستدراك بهذا الزمان في كل وقت
سئل عن الحكم والهم انهم يفعلون ذلك من حيث يشعرون بناء على انهم وصفوا بالافساد وجعل ذلك وصفنا قايما بهم فجاب
للاهم انهم يفعلون انفسا بهم ان الظاهر انهم يعلمون انفسا انفسا من الصفات فنعى الهم المذكور بقوله ولكن لا يشعرون صبا لغير
في جعلهم لان الجمل المركب لا يبا اذا اقلع عما هو من احوال النفس غير الصبا حرة لا سيما عند قيام الدليل والاضطرار والهمين فاعلم
يقين به المصطفى من المفسد والحق من الممثل **قوله** ولما ادعوه الى الجحيم فانهم لما ادعوا كونهم معصيين وبانفسا يابروا
الكلام على صورة الجملة الاسمية للمصداق بما لا ياله على تأكيد الحكم وقوله افساد ارضهم على الصلح بولع في ذمهم بوجوه مقيدة
الاولى انهم سلكوا فيهم سلكا لاستنساب فانهم لكونهم مسا قاي السامع بعد السرا والطلب يكون ذلك على كل حكم في دهر من
الذين اصغر ارضه ولا يتقبل ذلك فساد تلك الجملة المستقرة بكونها المركبة من حرج الانكار وحرجنا لفي تقيد ذلك بتخصيص ما بعدها
لان انما كان الحق يقتضيه لاشياء وكذلك كان انما بانها افساد من كثر من حرج الاستنساب التي من لانكار وحرجنا لفي تقيد ذلك بتخصيص ما بعدها
ما بعدها لكونها بعد التركيب على تبيينه ونهجه من الحجة الى ان لا تركيب فيها ونظيرها الهمزة الدالة على التبيين في حجة الحق
ما بعدها فان قوله انفسا لكونها بعد التركيب على تبيينه ونهجه من الحجة الى ان لا تركيب فيها ونظيرها الهمزة الدالة على التبيين في حجة الحق
التأكيد والمغنى عن قوله انفسا لكونها بعد التركيب على تبيينه ونهجه من الحجة الى ان لا تركيب فيها ونظيرها الهمزة الدالة على التبيين في حجة الحق
ولذلك لكونها بعد التركيب على تبيينه ونهجه من الحجة الى ان لا تركيب فيها ونظيرها الهمزة الدالة على التبيين في حجة الحق
بما اصاب به واجاب به القسم الاول وحرجنا لفي تقيد ذلك بتخصيص ما بعدها لكونها بعد التركيب على تبيينه ونهجه من الحجة الى ان لا تركيب فيها ونظيرها الهمزة الدالة على التبيين في حجة الحق
واسر لاجل فيها وعلا ما قام وانما افساد ارضهم لكونها بعد التركيب على تبيينه ونهجه من الحجة الى ان لا تركيب فيها ونظيرها الهمزة الدالة على التبيين في حجة الحق
لترتيبها نابة القسم **قوله** واخرا افساد ارضهم لكونها بعد التركيب على تبيينه ونهجه من الحجة الى ان لا تركيب فيها ونظيرها الهمزة الدالة على التبيين في حجة الحق
مقدرة لغيره استخرجت هنا المطلق المقيدة بقوله من افساد ارضهم لكونها بعد التركيب على تبيينه ونهجه من الحجة الى ان لا تركيب فيها ونظيرها الهمزة الدالة على التبيين في حجة الحق
امات واحيا والذخا الام لا يقدركم في احد الوصف ان ارى اليقين فيها لا يردعها الدها واسر الذي صفت كيت وكيت
انما انقزلت الى الوصف وهو انفسا لكونها بعد التركيب على تبيينه ونهجه من الحجة الى ان لا تركيب فيها ونظيرها الهمزة الدالة على التبيين في حجة الحق
كما قالوا **قوله** فقد ركن جواب القسم وقوله ان ارى اليقين فيها لا يردعها الدها واسر الذي صفت كيت وكيت
عنه ان ارى اليقين فيها لا يردعها الدها واسر الذي صفت كيت وكيت
لما افساد ارضهم لكونها بعد التركيب على تبيينه ونهجه من الحجة الى ان لا تركيب فيها ونظيرها الهمزة الدالة على التبيين في حجة الحق
للتضياف افساد ارضهم لكونها بعد التركيب على تبيينه ونهجه من الحجة الى ان لا تركيب فيها ونظيرها الهمزة الدالة على التبيين في حجة الحق
ما ذكره ما سبب الفتح وشهد به الاستعمال مثل ان اسم هو الزمان والافق سواء وصغر يكون لتأكيد هذا المعنى انما يردعها الدها
فصل المستدرك على المسند اليه عن الحكم هو التقوى والمجمل للمال لا يكرم الا التقوى ولا حبل المال لا يكرم الا التقوى
السكن واليه الشا نا لاجلها هو الحكم اى احياة العالم وصغير الضم على تأكيد هذا المعنى وقوله افساد ارضهم لكونها بعد التركيب على تبيينه ونهجه من الحجة الى ان لا تركيب فيها ونظيرها الهمزة الدالة على التبيين في حجة الحق
ينبغي ان يحل على قصد المسند اليه على المسند لانهم لما سئلوا عن افساد ارضهم لكونها بعد التركيب على تبيينه ونهجه من الحجة الى ان لا تركيب فيها ونظيرها الهمزة الدالة على التبيين في حجة الحق
الاصلاح قصدوا انفسا لكونها بعد التركيب على تبيينه ونهجه من الحجة الى ان لا تركيب فيها ونظيرها الهمزة الدالة على التبيين في حجة الحق
اعتقدوا انفسا لكونها بعد التركيب على تبيينه ونهجه من الحجة الى ان لا تركيب فيها ونظيرها الهمزة الدالة على التبيين في حجة الحق

بحسب بلزها أصلا وهو مفترضا لا زاجا بل اسمهم بما يدل على فعل القلب وقوله انهم هم المصدقون فانهم لما ثبتوا انفسهم
احدا للغيرين ونفوا الاخر واعتقدوا انفسهم قد علموا انهم هم المصدقون فانهم لما ثبتوا انفسهم قد علموا انهم هم المصدقون
فلا مانع من اعتقاد العكس ولا يخفى ان المناسب للمنفق ان يحسم التوفيق على قسمة المستأجر على المستأجر انهم هم المصدقون
على الانفراد لا حظ لهم في الاصلاح بوجها وتوسط الفصل كما انهم ينفذون كيد القصر المذكور بعيدا فائدة اخرى وهي انهم هم المصدقون
غير مصحون من التوفيق للمؤمنين فانه لو قيل بخلافه لكانت كلمة انما وقصده به التوفيق لكانت فكذلك اذا قلنا انهم هم المصدقون
على محض الاصلاح ونقصنا به ذلك ينبغي ان يكون الكلام للمؤمنين فلو دعواهم الكاذبة فمستحالة في ما قصدوا فيها من التوفيق
للمؤمنين ونقصنا به الفصل المفيدة المذكورة وجعلنا به من وجوه الاقتدار الوجه الخاص بالاستدراك بقوله ولكن لا يشترط وقد
كنا لانه بالغير الوافق في علمهم بل كنهم مفسدين في الاحسان منهم الاشاره بان احادهم في القصر كالحسين الذي لا يخفى على
من اسلم حارسه عن علمهم بذلك من حيث الاحسان لهم وطا اشعل هذا الكلام لورثته انما نحن مصحون على هذه الامور
التي وجب المبالغة وهي مفقودة وذلك القول كان هذا المصنف **قوله** فان كان الايمان محض ان نفس الايمان وان كان غيبا
من الصدوقين القليل لا يمان ان كماله من الخلقه على الايمان وهو المعبر بالافاء والخلق على ما ينبغي وهو المعبر بالافاء والخلق
لا يمان الناس ولا يتم الخير من حيثها وحدها والكاذبة كما اسم يعني المثل مفسد المحل كما انه صفة مصدق محذوف لافضل المذكور
وما صدر به تقديره انما يمان مثل ايمان الناس على حد الموصوفات فيقتر الصفة مقامه وعربها بغيره وسبب اسمه
تجوزا ويجوز ان يكون الكاذب حرف جر وما كانه تكتفها عن العمل ووجه خطاها على الجملة الفعلية مع ان حرف الجر الجاء
ان يحصر الاسم **قوله** مثله في رباى ما هذه مثل ما الكاذبة في رباى فانهما تكتف الحرف من العمل وتنتج خطاها على الجملة
قال الترمذي الحق لفظه ماذ كان كانت كانه من العمل صحيحا لوجهها على الجملة كان التفسير بين معنى الجملة وبين حقيقة الايمان
كما تحتمل ايمانهم وان كانت مصدرة فالحقيقة انما تسمى بالافاء **قوله** واللام في الناس للجنس المعروف بلهم الجنس فيصدق
به الحقيقة من حيث هي لا حدودا للموت بلهم الجنس فيصدق به الحقيقة من حيث هي لا حدودا للموت بلهم الجنس فيصدق به الحقيقة من حيث هي
المعنيين لا يجمع هذان الجنس من حيث هو ليس بواحد وكذا يجمع افرادهم وتصدق به بعض افرادهم من انفرادهم مع قطع
عن انفرادهم بوجه فاذ كان قوله ولقد امر على التيمم ليس بهذا المعنى قليل الحد وفي حد الايمان ربه الا اذا قلنا انهم هم المصدقون
الهم المصدقون وعلى المعنيين الاخرين لغيرهم الجنس ولا ح من هذا التفسير ان لا يصح جعل اللام في الناس للجنس ليقدر
ارادة كل واحد من المعنيين الثلاثة المعروف بلهم الا ان بعض افراد الجنس مع كونه بعضا منها فيض الامر بتدريج احصاء الجنس
فيكونه جميع افراد الجنس لكانه واستعمل جميع الخواص المظنة من ذلك الجنس والفضائل المقصودة من خلقه فيه واستحقاقه
بذلك ان يحصر الجنس فيه ولا يطلق على غيره نعم ان يحل ذلك الجمل بلهم الجنس الاستغناء ويزاد على البعض المذكور قال
الشيخ الحقن الكاشان في الاشارة الى انهم هم المصدقون من خواص الانسان وفضلهم لذلك ليعتق انهم هم المصدقون
الجنس لانهم المصدقون في هذا المعنى لا كمالهم ثم اشار الى وجه اخر لكن تعريف الناس للاستغناء وحصوله ادعاء الخصام
جنس الانسان المؤمنين منهم واضرار غير المؤمنين عن رزة الانسان وادخلهم في رزة الهام حيث قال واذا دخلوا
غير المؤمنين كما يمانهم فقد تغير بين الحق والباطل بل ادى مرتبة منها فلا يندرجون في الناس بل يكون الناس منصفين
المؤمنين كان هذا حصرا لا ينظر الى نقصان من عدلهم وقصورهم عن رتبة الانسانية انهم هم المصدقون والهم اقتصر على الوجه الكافي

ولم يتعبر في الثلاثة ثم ادفعه بقوله فان اسم الجنس لا ينفصل لسماء مطلقا كالنكرة والمعرف بلهم العهد الذي اولدهم
يسبق ايضا ليدل على المحل المعنى المستقر فان كان ما وجد الله في هذا العالم من الجناس جعله محلا للفعل يخصه وكذا
يصح لغيره كالنفس في الفرد والذات على وجهها والذكر والغير لقطع الفلانة المبعدة وكذلك كل عضو من الجوارح ولا غنى عما
والرجل والدين والاذن خلق العقل يخص به وعن اشراف ما خلقه لسان يخص به الانسان فانه تم خلقه ليوفى حاله جساذا وسمه
وعرف جميع ما خلق به من الافعال والتميز في طبعه في جميع ذلك ويجعل على مقتضى علمه فن بلغ الكمال في هذه المقامات
من خلقه واستحقها بتمامها فقد استحق ان يسمى باسم الانسان ومن يبلغ هذه المراتب لم يستحق اسم الانسان بل قد يتوهم في هذا
فلان ليس الانسان اذا لم يوجد فيه المعنى الذي خلق له **قوله** ومن هذا الباب ما ياتي من توهم الجنس مما لا يوجد في كل واحد من
المقصود منه قوله من جميعهم فيكون لا يجمعون ولا يعرفون فانهم ليسوا بواحد وبكافة في الحقيقة ولكن لما اتفق عنهم في قول
السمع والكلام والابصار ونزولها المقصود منها اسمي بذلك ويسمى بهم السمع والابصار واللسان وقد جعلها الشاهدي في
جميع الاستعمال المذكورين وهما استعمال اسم الجنس لسماء مطلقا واستعماله ليدل على الحقيقة فان الشاعر اراد باناس
الاول مطلق الناس وبالنسبة الثلاثة الكاشان في الانسانية وكذا اراد باناس الاول مطلق الرفان وبالنسبة الزمان الكمال
في الرفانية ومن ههنا يمان دعوى الكمال باعتبارها في الذكر وايضا اول البيت وبار بها كذا وكذا ونحوها اننا ناس
والزمان زمان قوله ان الناس عرف لقوله كذا والمخبرة الوقت الذي كان جنس الناس على ناسا كالحسين كاصولهم وكان جنس
الزمان كذا زمانا كالا خلا فيه **قوله** واللام في الناس للجنس في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
باللام حصرة مبرورة بين اللام والخطا بل تقدم ذكره مرجعا الى اننا ناسا في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
الذكر اشارة الى ما سبق كناية في قوله تعالى نذرت لك ما في بطن امرأتكم لمعهن ان ينفقن ما كن كنن منهن فذلكن لهن المصير وهو
ان ينفقن ما كن كنن منهن فذلكن لهن المصير وهو ان ينفقن ما كن كنن منهن فذلكن لهن المصير وهو ان ينفقن ما كن كنن منهن فذلكن لهن المصير وهو
لعل الخ لطلبه بالقرآن يخرج الامير الى المكن في البلد الا امر واحد وكقولك لم دخل البيت غل الباب والحصة الموهوبة
في الآية سورة اريد بها الرسول ومن هذا ومن من ابناء جنسهم لم يتقدم ذكره كذا صريحا وكناية كذا كالمقدم ذكرها
من حيث ان الرسول ومن من من المؤمنين كانوا افضل عنهم وعلمت خطاها ومن من من حاضرهم في اذانهم لما كانا
مبعضين عنهم ويقاسون منهم ما يقاسون من الاخران حذرا من ظهور امرهم وباطلهم فيمنع بائع المعونات والارباب
القاطعات ونفلة الوصايا على طاعتهم والبنات وكذا عبد الله بن سلام واشياعهم فانهم ارفع مبغضون عندهم من
حيث انهم كانوا من ابناء جنسهم ومعاييرهم ثم خالفهم وابتعدوا عن المدين فكمروا بذلك قومه وفروا على احوالهم
ايضا من دون حاضرين في اذانهم من هذا الوجه وان لم يتقدم ذكرهم صريحا وكناية **قوله** من هو اهل جلدته قيل جلدته
الحديث من جلدته وقوله ابن الاثير في تفسيره في انفسنا وجسدنا في هذا يكون لفظ الاهل في الكلام المصرا لبا وبنيده
عبارة الكفا في انهم جلدته ومزاجنا وجسدنا والطاهر انفسنا عن السائر في القرب كقولهم هو بصيرة من في جلدته
لحقه وقوله **قوله** واستدل به على قوله نوبه الزيد في الصحاح الزيد من الثغرة وهو عرب والجمع الزيد
والخا عرض عن ابناء جلدته واصله الزاوي وقيل من شرح المقام ان كان كان مع امرته بنو النبي والجمع الزيد
شعاره كاسلامه يعني على ما يلقى كلفه بالاتفاق من اسم الزيد وهو منسب الى نطفته كما يظهر من قوله في ايام قباده وشيم

انه تاول كتاب الحبيب الذي جاء به زرداشت الذي يزعمون انه انبياءهم ثم قيل هو عند الفقهاء من سبط الكلدان الاصرا عليه في زمان
تقيته وتشتبه في قول توبته والوجه عند الحنفية انها قبل قبل الفخرية وبذلك لا يقبل كالاصرا ولا على الاتحاد ولا على
متر ما قبل لا اشتها ريدت قبلت توبته ان ان تاب قبل لا اشتها ريدت قبلت توبته ولا فلا يقبل بل يقبل كالاصرا ولا على الاتحاد
يقولون ان من الناس على قول توبته الزنديق ان الناس الذين قد اذنبوا وطعنوا فيهم ان يوبتوا فيقبل ان يقبل منهم فقلت لان
لا يقبل من المكلف لا يطلب بالاصرا ولا يقبل توبته من الزنادقة بل من الزنديقين مقبولة وهو المطلوب وصح
الاستدلال به على ان لا يمان هو الاقرار بالخطيئة سواء اقرن بالاحسان او لم يقرن هو ان قوله امنوا قيد بقوله كما امن الناس
يخبر امنوا ايما موقرا بالاخلاص بعد ما انفقوا في تعلمه لا يمكن الاقرار لا يمانا لما حصل صلى لا يمان بلا خلاص فيقول قوله
امنوا بلا حاشية الحق له كما امن الناس قال الامام والظاهر ان لا يستدل بهذه الآية على ان الاقرار لا يمان فان لم يكن ايما
لما عتق سبيهم الا ان الاصل فيه الاخلاص فكان قوله امنوا كناية عن حصول المطلوب وكان ذكر قوله كما امن الناس لغو
فكان قوله امنوا كناية عن حصول الايمان الحقيقي عند الله الذي يقرب به الاخلاص اما ان الظاهر من الآية لا الاقرار
الظاهر فلا جرم لا يكتفي بقوله كما امن الناس انما يخبر صلى لا يمان الحقيقي لا يحصل الا بالاخلاص وهو المطلوب
بقوله امنوا لان الاقرار بالخطيئة ليس الايمان حقيقة فلا يكون مطلوبا بذلك القول الا انما كان ايما اعجب الظاهر منهم ان يصح
تحت الطلب بغير ما قبل هذا الوجه يتبين الايمان المطلوب بكونه موقرا بالاخلاص لا بتقييد للظن بحال الظاهر وفي الحقيقة
لا يكمل الايمان المطلوب لا يكون الا موقرا بالاخلاص واليه تارة **قوله** وانهم في انؤمن لانكار بعض ان قلت لا يكون اصلا
اللامنة السعيا اما الله الخارج والمحمود للجنة من جهة السعيا وهو الناس المذكور سابقا له اريد بالناس الموجودين في
بناء على انما انحصار في الكمالين فان اريد بالناس الموجودين في الدنيا بل فقط السعيا واليه يكون ذلك للجنة معوية بل في الدنيا
وصفيين صفاتين وما لا ينسب اليه اي لا يستقران جنس السعيا كما هو الذي سبق الاصوليين من ان جميع الخلق الا الانبياء سبط
مع الحبيبة ويخص للفظ المذكور على الجنس ولا يستقران جنس السعيا بوصف الحبيبة كما هو في العربية واما ما كان الناس المذكور
سابقا داخلين في الجنس المشا رايه بل فقط السعيا وانما نعم الباطل واما ما نفس الامر فم عقلا كلون وفي الوسط ومعام
المتزائل فان قيل كيف صح التقاطع مع المجاهرة بقولهم انؤمن كما امن السعيا قلنا انهم كانوا يظهرون هذا القول في انبياءهم كما
عند المؤمنين فاجزاسهم بندهم والمؤمنين بذلك عنهم وقال الامام القائل امنوا كما امن الناس اما الرسول واللوحيون
ثم كان بعضهم يقول لبعض نؤمن كما امن سفيان بن علقم فلا في الرسول ولا في السعيا ولا في هؤلاء فقلت فاجزاسهم انهم
ثم قدس عليهم هذا الذي يقولون انهم هم السعيا وفي التفسير كان المناقون يتكلمون بهذا الكلام في انفسهم ودفن بقطعة
بالسهم لكي هتكت اسماهم واظهر اسرارهم عقوبتهم على ما في الآية ولا على حقيقة الرسالة من حيث انهم فيها
بما في قولنا فثنا فثني باخبارنا بالدين **قوله** وانما سفيانهم اي عدد المؤمنين سفيان او نسبه لهم السعيا كما
امر من الاول انهم لما توبت جعلهم وحققهم الصريح واخلاصهم بالنظر الى اعتقاد ان ما هم فيه هو الحق وان ما عداهم باطل
والباطل لا يقبل الا السعيا فاسد الراي والثالث انهم كانوا اصحاب رياسة ورياء وكان اكثر المؤمنين يفرقوا قليل الاتع
وهم موال اعينهم عقدا فان للولي فقط مشترك يطلع على البسد وعلى سببه منهم سفيان عتير الشانهم وهذا الوجه
يجري ان على تقدير كون اللامنة السعيا في الجنة باره او اللامنة الذي اشهر به للناس مرداه الجنس والموجود الذي هو في

واحد او اذا كان اللامنة السعيا في اللامنة التي اشهر به للناس مرداه للوجود الذي هو من امن من اهل حليتهم كمداه
بسلام واحسانه فنفقهم صبا بهم لا يكون لما ذكر من الامور كما سقاها جميعا في حقهم عند المناقنين العلم بان هو لا
المؤمنين من السعيا واستحقاق التحريم بل كان اسلامهم لما غاظ المناقنين وكسر قوتهم وترويعوا بذلك ثبات المؤمنين
بهم فالاول انهم سفيان لا يعيهم على سبيل التجمل فوقيما من الشانهم من جهة اعدائهم والسنة اخرة والفرقة والضعف يقال
توبت سفيان في ضعف غير غلبت والحلم بالكرامه وهي الوفاء واصل السعيا الحركة والحكمة يقال سفيان في الوجه التي اذا حركته
قوله ودعاه الله في جعلهم من جهة ان قوله توبت انهم هم السعيا ريدت منهم المؤمنين في السعيا المنة ودعاه ما في من
طردوا لانه على الاية في الاية السابقة وقوله توبت ولكن لا يعلمون مباينة في تجديدهم وبين ذلك بقوله فان الجاهل يحمله
الاخرة والبلية يحمله مستحق الجاهل والجاني صفة الجاهل يبين ان الجاهل يحمله كما استدلنا من الجاهل يحمله بيطا
فان جعل الاول مركب من جهلين يتخلل جهلا ثلثة فانه ليطا فان الشاهر جعلت ولم تشمل بالث جاهل وفك لموي من تمام
الجهالة **قوله** فانه ربا يندى المتوقفا المعترف يحمله ربا يندى ليطا فانه جعلت ولم تشمل بالث جاهل وفك لموي من تمام
بالاباء والندى لا يندى المؤمنين المعترف بذنبه ذلك يتخلل الجاهل الجاني فانه ربا يندى ليطا فانه جعلت ولم تشمل بالث جاهل وفك لموي من تمام
لحق واقع اياه **قوله** وانما ضلت الاية والمؤمنين فقلت هذا التأكيد على انه من التفصيل الماخوذ من الفاصلة كما
لتفصيل من القافية يقال فقلت الاية كذا اي جعل هذا فاصلة ما يحتمل ان يكون بالتفصيل على ان من الخصل والجنة انما جعل
قوله توبت لا يكون فاصلة هذه الاية وقوله لا يندى فاصلة الاية المتقدمة لان قوله لا يندى انما كانا في الاية السابقة لا في قوله
لا يندى فان كان الشعر من حيث انه يتلوه في العلم وان كان لا يتخلل عن الطائفة المذكورة السعيا الا ان لا يكون انما كانا في الاية السابقة لا في قوله
والطائفة اصطلاح على البديع عبارة عن الجمع بين المؤمنين الذين فيها تتأهل وتثبت في الجملة اي اى وجه كان للجمع
بين السعيا والعلم فان السعيا جعلت في انفسهم في الجملة كما هو في العلم مع كون جميع المؤمنين هذا على تقدير ان بعضهم
السعيا في العلم في مقابل الجهل الكاين في السعيا واما اذا اعتبر مجامعة مع العلم فلا يكون من قبل الطائفة المصطلح ان
لا تلتزم بين العلم وثبات السعيا فيكون الطائفة في بعض المطابقة للثبوت والوجه الثاني في جعل قوله لا يندى فاصلة
الاية ان المقصود فيها انهم انهم يكون السعيا مقصورة عليهم من حيث انهم اعرضوا عن الدليل ثم نسب التمسك به الى
وايهما احرزهم بدناهم وما يبعدهم ما فيهم وما ينفهم وما ينفهم وهذا المعلوم مع الحقيقة المذكورة امر مقول
نظري يقتضيه العلم بالانظر وتفكر وليس يتل من له الحسنى حتى يجعل متعلق الشعور بالادراك المتعلق به هو العلم ليس الا
فلما نقول العلم يدركه مباشرة ما يرد الى الادراك وادريه بيان حاله كان الواجب ان ينع عنهم العلم دون الشعور بخلاف
الاية المتقدمة فان المقصود فيها انهم انهم بان ما في النفاق من جهة الحرب والفتن وظاهرا للمعصية من العتس بالثبوت
يؤدى الى الفساد وانهم مقصد ذلك من اجل ذلك وهذا المعلوم وان كان ايهما امر مقولا ان ضروري جازي في الشعور
وايدريه ان العلم كالمناصب في شعور ذلك اشعارا بانهم اتوا مرتبة من الهيام **قوله** بيان علمه مع الحق
والكفارة واصلت بالقصة فاستقرت في بيان ان منهم اظهرا لايمان والحال انهم ليسوا بمؤمنين وتبديل التفصيل
احوالهم المتعلقة بالنفاق وليس تكبر وهو جواب عما ترويه من ان قوله توبت وانما قالوا امنوا كانوا امنوا كرايا من
قوله ومن الناس من يقول امنوا لا يشترط كرامة الدلالة على اظهراهم الايمان من المؤمنين فليس بمؤمنين فان هذه الاية تلت

[illegible]

سيرة منها في اعتكاف عليكم فاعذوا عليكم مثل ما اعتكف عليكم بخارج عن الله ورحمته ثم وكروا وكروا بعد وقال
الله ان نزلنا جهنم وجعلنا فيها من النار ما هو الا حجارة من سجيل فاقبلوا له ولا تولى الله ولا خلقه
ما يقصون فان الله لا يعلل حتى تلووا من الميم وجه هذه السيرة المقابلة للفظ المقتضى لقصد مقابلة اللفظ المجازي له
مع اختلاف المعنى المقصود فيكون مثابة مانع قابل ان ذنوب المشرك باللفظ المجازي لا باللفظ الحاصل
بلاستعماله ويحوي الحاصل ان يكون قبل الاستعمال والاذن حوان الاستعمال قبل لوجه فان منشاء العقلة عن التقرير ^{شأن} ان
وقصد وهذا التقدير ما يتقر عليه علام الفاضل المرتضى بنجره وفيجب ان التقدير خلاف الاصل وعنه علام الميم عن مرتضى
باسم الاستزاء اما وقوع اللفظ الذي يعبر عن المجاز بقابلة اللفظ الاستزاء وحجة ذلك ان احوال اللفظ في جواب الامر وحجة
او على حكمه ومرتوان اختلفا على المعنى المقصود كما عرفت صاطرة الميم والقيس اعطيا اللفظ وقوعه في حجة اللفظ في قول
الشاعر في الاقترح شيئا عندك ليجز تلك الخجل الحيرة وقصدا احيى طولك وهو في قول الخليل المشي المشاكلة ذكر الشيء
لفظ غير وقوع ذلك الشيء في حجة ذلك اللفظ فان قلت في عين عبارة الميم والقيس في حجة المقابلة في احد الباءات
صحة اللفظ في الاخرى فحق المدلول قلت في قول الخليل وقوع ذلك الشيء في حجة ثمة غير من لفظ يدل عليه في حجة ذلك
الذي من تلك الحقيقة في قول علام الميم المتعصب احوال اللفظ في بقاء اللفظ في غير ما عرفت بعد الوقوع في الواقع في الكلام
في المشاكلة ان كانت حقيقة في حجة مستحيلة في واقع له اللفظ وان كانت حجة في واقع فلا علاقة لان عمل مجرد الوقوع في حجة
غير علاقة صحيحة لا تتناول مع تدبر ارادة المعنى **قوله** او كونه مألوه القدر وجهان السيرة في الاستزاء
الاستزاء فان الجزاء كان مشاكلة الفعل في القدر كاصح من قوله ثم جزاء سيرة سيرة وشكلا ونحو ذلك مما ان يقع في
الجزاء باسم المشبهة فيكون لفظي تنوي استعارة تعبير **قوله** او يرجع عطف على قوله يجانم على استعمالهم في ذلك
وتحتمل ان يظن نفع الياء ان يكون من الرجوع المستدل من الرجوع الازم يقال رجع بنفسه ورجعا ورجع بنفسه رجعا
ورجع رجعا وحيد تقول ارجع رجعا ورجعا ورجعا من ان كان الاستزاء بمعنى السيرة الياء ثم وقصد
ان ما سألته ليس في الاستزاء وحقيقة بل ارجاع وبال استزاء بهم بالمؤمنين عليهم ان ذلك ارجاع شبه الاستزاء
من حيث ان كل واحد منهما نزل بقصده الفاء الواقعة في النقل على الفاء في سطر الميم المشبهة في المشبهة ثم اشق من لفظي تنوي
فما استعارة تعبير ان الاستزاء في الوجه الاول جزاء والاستزاء وجه شبه المادة في القدر والميم في هذا الوجه
ارجاع والاستزاء وجه شبه الفاء واليالي على النفس **قوله** او يزل بهم الحقاير والحوان عطف على قوله يجانم اي في
جواب ثالث عن الاشكال المذكور وقدره ان قوله ثم الله تنوي في نفسه بقرنه في الحقاير اما بعد على انزال الحوا
لان يترتب على الاستزاء وغاية لزمه الوحيد او عن من فيه باعث للفاعل عليه وعلى القديريين يكون لفظ تنوي مجازا
مرسل من قبل ذلك المرفوع طيلة الانام او من ذلك المبدأ رادة اليه المحال نظر المالمقصود والى نظر المالمقصود
قوله او يعلمهم مالم الميم تنوي حبيب رابع عن معنى ان في الله تنوي بهم انهم يعلمهم معاملة الميم تنوي فيكون
استعارة تعبير تشبيه حيث شبهه صفة الله ثم معهم في الدنيا حيث ارجاء احوال الميم عليهم من الموارنة والناكثة
وهم عند من من اجبت لكفارة وجرأ وهم اسفل لكافة اننا بصورة من الحاقرة من الميم تنوي في الله المشبهة في المشبهة
ثم اشتق من لفظي تنوي وذكر الامام الواحدي ان شاء الله صفة مالم الله ثم معهم في الاخرة بما يشبه مالم الميم تنوي قال ابن

لان الشيطان انما فعله بسبب تمكنه من اصابته وقدره عليه الا ان اسناده الى الشيطان ايضا يحار لان اصل الطغيان وانما
عليه كاضل الكثرة عندهم الا ان ما صدر عنهم باغواء الشيطان واغواء اسناده ليركونه بوجوه كثيرة وذلك لان الشيطان ليس بقادر
على كل شئ في السد فان لم يكن سلطان على العبد سوى الوسوسة والاغواء وتبريق الباطل وتدخله على نفسه من قوله وعلى يديكم
من سلطان الا ان دعوتكم فاستجيبوا الى امره والامر يخرج من شئ واحد وشارع الله الى ما قلنا بقوله مكر الشيطان من اغواءهم فزادهم
طغيانهم اى بسبب علمه فقط وليس له مدخل في تزييد الطغيان امر جاد لا بد له من محدث وهم لا يجوزون ان يكون محدثه
هو الله وقد تقر بان الشيطان لا يقدر على احداث شئ في العبد فبقين الا يكون محدثه هو العبد على نعمهم الا ان كان حاصله بسبب
اغواء الشيطان ولما كان الاغواء حاصله بتكليف الله وقدره اياه على الاغواء كان ثم سببا ليدل على ان الشيطان فاستدرك
ثم لذلك وقول الله ما لو انما منهم السوء ثم الى اخره جواب لما ادعى فيهم اى يعطيهما وبسبب فهم متعلق بقوله منهم وقول
استدرك ذلك جواب لما ادعى فيهم اى يعطيهما وبسبب فهم متعلق بقوله منهم وقول
في اليمين **قوله** ومصدق ذلك اى ما يصدر عن الاضامة اليهم وبقية الجواب لا يخفى ان قوله وانما الطغيان اليهم تنمة للموجين
للكبرياء من تاولات اعترافه وعنايته استنادا الى اغواءه استنادا يحار واسناده اليهم بقوله مكر الشيطان اليهم تنمة للموجين
واضامة الطغيان اليهم باعتبار انصافهم بكونهم محلا له لا باعتبار ايجادهم اياه لا تفرقه صاحب الكتاب وهو قوله واما
على ان يندفع الشيطان الى الله ثم لا يتركه وقدره وقدرته ما يدل على اسناده الى الشيطان حقيقة كمال الشبهة المحققة
لم يرد في تحريه بما ذكره ان اضامة الطغيان اليهم الرغبة يشهد من يتوهم من اسناد الملامية ان ذلك حقيقة الى ان هذه الامانة
تدبر الوضع على ان الطغيان بايجاد الله لا بايجادهم ثم وادارة ليرد على ان الامور المحلولة لله بعينها اتفاقا اذا قامت بالعباد
كالخمس والبيع والبيات والسراد ايضا انهم اضامة حقيقة لا جارية كاذبة فلا بد لانه لا ممانعة الطغيان اليهم على ايجادهم
ايه بالاداء به كما يفتق عليه قوله اى نكرته اضامة الطغيان اليهم ان هذه الاضامة اشارة لطيفة الى ان الطغيان والتمسك
في الضلالة من الاضامة التي انفسها استقلالها باختيارهم وان الله يرى من وراءه لا يتعلق به خلقا ولا ارادة فحق ان يضام
اليهم لا اشارة بهذا الاقتصار بالاختصاص باعتبار المحلولة والاضامة فانه معلوم من تمامه ان الطغيان فلا حاشية
الى الاضامة فلو لا حملها على قصد ذلك الاشارة لورث عزالفة به ومثل ذلك معبرته الاشارة الخطائية عند رايه بالبلغة
والجواب ان اشلا هذه الخطايات كما يراضى البرهمن الدالة على ان خلقا سواه ثم وان لا يقع الا ما اراده الله ثم ان كلامه
قوله وكان اصله يد لهم جواب ثالث من طرف المنة له معطوف على جملة قوله لما اشبههم في جوابه والحق ان الحقنة لما تقدمت
اجرا واللام على ظاهره عن ظاهره وجعله من باب الحذف والاصح ان كان قوله ثم واقتصر على قوله سبعين رجلا ولما
كان الله العليم الغني عن خلقه فدل على ان الله تعالى له الامان الاول كونه معلا بالاعراض والتمسك على وفق
مصلحة العباد اشارة الى اعتبارهم بانهم لا يتبعوا ثم لما كان المالحق بالمال مقام مقصود فصار في
الوجود اعتبار بزيادة كل واحد من طغيانهم وعصمهم بحال ياد عزمهم ولسان الله بقوله فان اردوا لاطغياننا وعصاها بالاصح
فلا كلاما عليه نظم القرآن وانما هو مستفاد من المقام **قوله** والقدر ايعدهم استصلاصا وهم مع ذلك يعطون في
طغيانهم جواب رابع من طرف المعنة ليعبروا لانه عن ظاهره ما كونهم من المدد يعطونهم مددا ويؤيدهم قوة فذلك
وصلاصهم بان الله لا يعطيهما والبقية وبيان غاية كل واحد من الاطاعة والعبادة وافتاحه ما يجتاجون اليه من الاموال

والا ولا ولا فحوا استصلاصا لهم وطبعا لا هتداهم وبجائهم من العذاب الموبد وقوله استصلاصا صانع على ما ذهب اليه للمفسرين
من كون استصلاصهم معللة بالاعراض ودعوتهم كمن على وفق مصلحة العباد وقوله وهم مع ذلك يعطون في طغيانهم اشارة
للكيفية حريصا لانه عن ظاهره ان طغيانهم معلل بغيره فطغيانهم معلل بغيره فطغيانهم معلل بغيره فطغيانهم معلل بغيره
والجواب مستقر لبيان عدم استصلاصهم بما ادهم الله **قوله** فكانان فانهما مصدران بمعنى اللقائين اللقائين لقائهما بالمد
والقي باضمن والهمم فليقا بالشد وبليقا بالافتقار والقيانة واحدة ولفظة واحدة ولفظة واحدة والحق كل واحد قد عطف وقوله
ثم انما الحق الما وقيل لقول الله ان طغيانهم اى استصلاصهم حرا في الربعة **قوله** وارضى عما اظاهروا من توصيف
الحل بوصف من حلفه والتمسك بالقرآن المجهرى عدم الحول كالمجهرى هو عزمه والجمع عزمه ان رضى عنه رضى عنه اياها في مهمه
الحق بالمجاهدين والتمسك بالقرآن وعما اذ اعلام بها انتم على رب مفارقة لا تتقوى سعة لاطرافها من جانبها متصلة بمفارقة
اعلم الحق اى الحق انما لا يقابل من كذابة له في المالك حبل الشارعة والهمم على ما يظن الاستقامة وقيل اعلم
صحة من يعلم على الاضامة اليسرى متبلس بالهداية الى طريقها على من يحمل ويجري فيها وقيل اعلم من اى اضعف طرقات الاضامة
فالله الذي الحق يقبل ان قوله ثم ان ذلك الذي اشر به للضلالة بالهدى الاية شليلة لا استقامته الاستقامة الاية والبلغ والهدى
طغيانهم **قوله** اختارها صبي على ان يقر من ان الباطن المحرك الذي كان به ثم اعرض عن التحصيل فخره ولا فضل الا
انما يتبع نفسه الى الماخوذ المختار **قوله** اولئك في محل الرغبة على ان صيدا وقوله الذين من صلتهم خبر وقوله فاجت
تجارهم عطف على الجملة الواقعة صلة وهي اشتدوا وحركوا الواو اشارة الى لقاء الساكنين واشر بها الفهم للقرآن بين
الجمع والاول والاصلية نحو لو استقاموا في الفراه حركت بمثل حركة الباء والمحدثه قبلها وقال ان كيان الفخره الى
اخف من الكثرة اذهم من جنبها **قوله** واصله اصل الاستزاد وعناه الحقيقي في عندها على الفخره وهو تفرج بان الاضامة
ولا يستبدل فصح يحار له **قوله** من الايمان احتراز عن بطلان التحصيل المنفردة فانه استيعاب الاشياء وقوله تعين جواب
الرغبة وان يكون شئنا على فاعل تعين وبانها اعراض للتقليل وفي الصحاح اهل الحجاز يسمون الدرهم والدينار نصفان
فقد اى ان كان احد الوصيين فقد دلهما وبان تعين ان يكون بذكره اشرء وان يكون نفس ذلك الوصيين شئنا من حيث
ذلك الوصيين لا يطلب لعينه ولما يطلب التحصيل الايمان والتمسك وهو مضمون **قوله** والاى وان لم يكن احد الوصيين
نقطه احتراز ان لا يكون شئ منها اذ اصل كانه ببيع السلعة بالسلعة وكان كلاهما مضمين كانه العرف نائى الوصيين صورته
بصورة النبي وان ادخلت عليه الباء فهاذا كان العقد بالاجاب والقبول بذكر الوصيين اذ عرفت كون بطلان وسيله التحصيل
غيره كما في الطريق السامى فياذا لذلك الوصيين المصونة صيغة النبي مشر با لمانا في اذ واحد في اى ما كان
في يده **قوله** ولذلك اى لا حول ان كل واحد من المتنازعين فيلزم ان يكون احد الوصيين فاصح ان يبيع بايا وعشرة باعتبار
عدت كل السبع والتمسك بالاضافة حيث كل واحد منهما على كل واحد من الاجاب والقبول في عقدى المتنازعين والتمسك
كما اطلق لفظ النبي على الاضامة والاصح لفظ الفخره على الفخره والخير **قوله** سوا كان من الحق والاصح الفهم ان كان
المالك من الفخره والمصلحة في قوله عازمه يحصل بغيره على سبيل البدل وقد ذكر ان ما في يده من الاشارة الحقيقية لمخلصه بكونه
من الاجيان وقد استقر لفظ اشرء في الاية بمعنى استبدلوا الضلالة ببلغة ايدهم من الهدى واختارها وشئ من البدلين الذين
من قبيل الاموال والاعيان فلا بد ان يبرهن على الحق الجارى باللفظ الاشرء وهو كل واحد من البدلين لا على الفخره فقط

فربما يكون احد الوصفين في هذه المعاملة يكون اثباتا للوصف الاخر اذا كان المحل قابلا له جسيما كما اذا قيل زيد ليس بجاهل وليس
يسكن فانه يكون اثباتا للجهل ولولا ان لم يقبل المحل كمالا للصدق وانعدام الواسطة لم يتعداها فاذ قيل الجاهل ليس بجاهل
فانه لا يكون اثباتا للجهل بل قد يكون له علم والجهل وكذا لو قيل هذا الثوب ليس بابيض فانه لا يكون اثباتا لسواد له لا بغير
اضدادا لكثرة من الحرمة والصفوة وحقها وكان في الرجح كناية عن الخزان وانه ان يقال كيف استدل الخزان الى التجارة وهو
لا يقوم بالاربابها بالتجارة احباب باناسا بجاري حيث استدلنا بانه الى ما هو ملائم للفاعل الحقيقي من حيث انها فعل
ايضا وان لم يعتبر بها انها فعله ملائمة الفعل بها كلابية بقا على التحقيق وهذا على تقدير ان لا يشترط الاستدلال بالجاري
الفاعل الجاري بالفاعل الحقيقي في ملائمة الفعل بل على تقدير بطلان مطلقا وتولوا والمشا بهما اي المشابهة التجارة بالفاعل
الحقيقي في ملائمة الفعل بكل واحد منهما فان الرجح والخزان كلاهما باننا علمهما الحقيقي وهو التاجر بالارباب التجارة
من حيث انها ليسا يكون استدلنا الى ان قيل استدلنا الفعل ليس بهما وهذا على تقدير ان يعتبر المدرك بان صاحب الكثرة
الاستدلال الجاري ان يستدل الفعل المشي يتكلم بالذي هو في الحقيقة لم يكن التجار بالمشتريين وكان الترتيب المحقق هذا فيفسر
لاستدلال الجاري بما هو عام فليس اذا نشأ هناك مضاهاة الفاعل الجاري الفاعل الحقيقي في ملائمة الفعل ولا في
هنا على تقدير مطلقا ولان تجمل على التقيد اعتمادا على مسلف وتقول التجارة سبب فاعل واحد من الرجح
والخزان انتهى وما اذا لم يكن في الرجح من قوله ثم فارجح كناية عن الخزان بل ابقى على نفس معناه وهو استدلال الرجح عن
التجارة فلا بد ان يقال كيف استدل الرجح الى التجارة ولما ليس من حق ان يستدل به ذلك فذلك ان استدلنا الى ما هو محل
له حقيقة ثم يرد ان يقال ما الفاعل في عدم الرجح الى التجارة وهو غير فاعله ثم من الرجح والخزان فكان يترتب ان يقال فاعله
الحجر ولا شك في استغناء فاعله من هذا الكلام لانه بان ما هو معلوم في الحقيقة ولا يوجب الاستدلال في الاستدلال
الجاري نقل عن صاحب الكثرة انما كان قوله صاحب الكثرة كيف استدل الخزان الى التجارة الاصل فيه ان يقول كيف استدل الرجح في
لان الفاعل لا يدل على الاستدلال ان الفعل اذا استدل الى غير فاعله ملائمة بينهما كانهم الى الليل كان جهازا عقليا سوادا كان
الاستدلال مشابها او متفيا فانا قلت فاعله ليل وتمام ليل يكون كلاما جاري لان الترتيب قد استدلنا فيها الى غير ما هو المراد بالاشارة
والما بعد من الترتيب وعرض الترتيب المحقق بان لست الفعل قد يكون بغيره وتكون سلبية وكل واحد منهما معتبره نفس الاخرى
انك اذا قلت بارجح التجارة بالناظر لربك هناك جهازا صلا على هذا فخر ان يقول كيف استدل الرجح الى التجارة الا
عمل من بينها ان عدم الرجح ههنا جعل كناية عن الخزان وان كان اسم من استدلنا في ذلك الى انك لو استدلنا ههنا على
الرجح كان مستدلا الى ما هو محل حقيقة فلا جاز انهم اذا لم يكن من الخزان واستدلنا التجارة كان جهازا فاعله هذه الكناية
الترجيح بانما هو مقتضى التجارة مع حصول هذه مجلاتا في قولنا فخرت تجارتهم وكذا الحال انما انك ما صام بنار
انظر وانما لم يغيره فان لم يكن من قبيل الجاهل وان قصت به مجرد في الصوم في النهار واليوم في الليل فقط فلو قلت
ما صام النهار وانما الليل لم يكن مقتضاها والضابط ان الفعل اذا في من غير ما علمه وقصد به مجرد عنه كان حقيقة واذا ادل
ذلك فيقول بعض احبنا ثبات للفاعل وانه كان جهازا فاعله الموقر انتم كلام الشريف **قوله** وما كان مقتضى الطريق
التجارة ويبدو من ان عدم اهتمامهم بتدعيم بالواد على استغناء رجح تجارتهم وما صام بالواد على استدلنا في الصلاة
بالجاري فارجح بينهما مع ذلك الترتيب على عدم الاهتمام تقدم من استدلنا الصلاة بالجاري فيكون تكرار الموضع حاصل

ان جرحا لم يغيرها كون الشاهد ايقن رجحا للاستدلال بناء على ان المراد به عدم الاهتمام عدم اهتمامهم بطريق التجارة اهتد
التجارة بالبراء بالامر الى الرجح فيها ويغيره ثبات قوله ثم فارجح تجارتهم من حيث ان كل واحد منهما ما يلائم للمشتري
وهو الاستدلال الحقيقي وليس المراد به عدم اهتمامهم في الامر الذي يكون تكرار لما سبق فتقول طريق التجارة اشارة الى جرح الجمع
في دفع التكرار وما جرحه بينهما بالفاعل ما ذكره في قوله فانه لا يكون من ذوي وجه لوجه ما يقول فان المقصود من التجارة امران
احدهما استدلنا الى المال والثاني استدلال الرجح والثالث هو الاستدلال للمناقضين معا وهو الطالبين اي الطالبين فان الطالبين
المطلوبين من غيري وانما قلنا انهم اضاعوا جميعا لان الطالبين راس المال كان الفقرة السليمة عن ذلك الكفر وسوء العقائد
الاخلاص والاستعداد لانهم لذلك في غير الكمال والعقل العرفي الخاص عن معارضة الوهم وغلبة الهوى فلا تفرق
الضلالة بالهوى الذي جعل عليه واعتقدوا هذه الضلالات بطل استدلناهم العقلي عن اصله داخل مقامه وان في اصله
الذي هو من الكيف فاعله هو اصالة الطالبين الاول وتبين ما اصالة الثانية لانهم اذا لم يكن راس المال كيف يتأثر منهم
يجربها ويكتسب العقائد الحق والمعارف المابقة للواقع وليست كل ايجب قوتهم المطرقة والعلوية فلا جرح بقوا حاشيت
الذين عن الرجح الحقيقي والفضل الابدى ومن اضاع هاتين الطالبين لم يزد ان يكون فاعله الاستدلال الطريق التجارة قال
الشريف المحقق سيد القادر اليراد المذكور في نفسه ولكن عطف على استدلنا الضلالة بالمدى او كما يريد ان اليه تاملنا في
للا بد من وجه وان كان معطوفا على قوله فارجح فبقت كون عدم اهتمامهم بطريق التجارة موقفا على الاستدلال المذكور
كما هو مقتضى كلام الفاعل الدالة على التفتيش لغير ذلك كما استدلنا الاستدلال في عدم الاهتمام وعلى تقدير عطف على استدلنا
يتبدل هذا الحد الذي يكون العلم بجميع الامور الذين عطفوا على الاستدلال **قوله** حقيقة الماهية او على تقدير
ومن الناس من يقول انما هي حقيقة حال المناقضين وصفتهم اراد ههنا ان كيف عرفت انما كان ما هو مقتضى حقيقة
المحسن المشاهد بغير الحيل جالسته البيان فان حيلنا مثل في التفتيش والحضرة الدافعة اي افسر والاولى التفتيش
فان ابرار حاله صورة المشكل اربع من مجرد تفتيش الحجر عليه كما في قصر الحضرة مع واحد من الكثير وقوله ولا من التفتيش
اي وكثير من عظيم الشأن اكثر ادم الامثلة في كبر **قوله** كبره وشبهه ان المشكل والمثل في اصل الفكرة كما بينه
الظن بان الشبه والشبه لا يشترط كمالا ان الشبه يكون بين المشابهة ايضا فان في الصالح الشبه والشبه يقال هذا يشبه
وبهنا يشبه بالقرينة المشابهة **قوله** ثم قيل القول السامع في نقل من معناه الذي الموضع اخره في تفرقة بينه في ذلك كما
كما سيذكره والبار هو الفاعل المشد الذي بين الناس ولا يكون في قوله في شبيه مثلا لا بد مع فتوه ان يكون مثلا على سبيل
الاستدلال التفتيشية حاله يشبهه بانه في ادائه لا تشبهه انقباضا واستدلاله يقول المشكل مضرب بمورد والمراد به من الموضع
المضرب فيه ثانيا وهو الموضع الذي ودينه اذ لا يورد هو الحالة الاصلية والمضرب في الحالة المشبهة بها انما كان المضرب مثلا
صا بالقرينة في الموضع المشكوك مثلا على سبيل تشبيهه الدال باسم الدال فان الماكرة الحقيقية فتعتمد بالقرينة الى المورد فقط
بما قلنا ان قوله مضرب بمورد اشارة الى ان المشابهة الصحيحة للقول بين الموضع الذي والموضع المشكوك اليه **قوله** ولا يشبه الا
باعتبار ان كان نادر خارجا عن المعتاد بوجه من الوجوه الماكرة الحقيقة او الاول بان يرى في هذا التناقض والاشارة
كقول الحكمين عبد الوهاب رب عتيد من غير ارام اثباتا الذي وقول الذي فهو كالتناقض وفيما بينه من التناقض والاشارة
في اللفظ وهو غير راجع الى اللفظ اذ اللفظ يربط بعبارة مصيبة من راي محلي لا يضره لكل من اصابت في رايه لم عند

استعان كلام عربي الاخر واداره المجرة الباقية في خصم ان من البيان ليعلم احكم على طريق القياس الجلي بان معنى البيان هو قوله
ملاح مندوب والمشرية حرام مطلق فهو كاشف عن حقيقة المشرية لمن احسن واليغنى عن المطلق وادارة المجرة الباقية واما ما فيه الغرامة
عجب اللفظ بان يشتمل على الفاظ اذ لا يستعملها العامة نحو قول الباب من المشرية الاضاعى اما جديها المحكم وعذرها
الموجب بغيره الحرب الذي يستثنى براه وعقله قوله جديها بضم الجدل المضاعف الى ضمير الجدل الدالية والجدل اصل يخرج
اعلاه ويقي اسفله قدر نيل اداك والجانل المتصعب مكانه لا يبرح شبه الجدل الذي ينفك المعاني لتجرب به الا بالجر
فالجدل المحكم هو الذي ينصب في مبارك الابل لتجرب به الابل الحرب يقال احتك بالشيء اي حرك نفسه عليه والدين بضمير الذي
يقع الدين وهو الفعلة بجملها والمرجى اسم مفعول من المرجب وهو ان تدوم التجربة اذ انك تملك غرضاً وتربا ينفك لها
جداً لتقيد عليه لضعفها والجلة لا بد منه اللفظ المصروف بان يكون فيه غلبة من معنى الوجوه اي وجوه كان قوله ولذلك اي كون
للكل الرد بحيث يغيره كونه سائر امتهن في الحادثة الاصلية المشبه بها صا كان علم لها كونه متشابهة من غلبة وجوده عليه
وحم من التغير لان اعلام لا تغير ولا تلويز لربما استقر الالام على تلك الغلبة في التركيب المبرر من اجل ان الشئ استدار
في ان يكون عين اللفظ العالي في المشبه لان اللفظ المنما عينا ان يكون كذلك وانما ذلك لا يظهر لان كلامه بانه صيغاً
لذلك الا ان انما اذنا لا في اللفظ بل في غير اللفظ لان ما هو من انما اذنا اليه مثلاً ولو قيل بالوصف ضعيف
الدين بفتح وا الخطاب كان قبيل لاهل لان اصله ضعف بكم في الخاطبة فلا يكون مثلاً وقصداً لاهل كما تحت رجل وكما
شيخاً فنشرت ههنا فظلمها وقت الضيف ثم تزوجها رجل غاب عنها فاحسبها صاحبها جلياً وهو الضيف فحاجت الى زوجها
الاول فطلب منه لساناً ما جاءه بقوله بالصف صبيحت الدين فاشتهر هذا القول بين الناس بحيث صار كل علم له حاله تلك المرأة فخر
مثلاً على من يطلب شيئا فخره على نفسه من وقت نفسه الى حاله تلك المرأة فلو كان المهرزب فذكر وقيل له ضعف بالذكور
لم يكن استدارة قوله ثم استمر في حال المرأة لما ذكر ان الشئ فهو الغلبة وهو النفي ثم يقل منها اضعف عنه وهو الضيف السا
وكان لفظ الشئ مستلزماً لا يصح ان يحل فيه احد هذين المعنيين كانه هذه الآية وتوحيدهم شئ الخفة وصراخه الاعلى احتياجه
البيان استعماله من ان فخره مثابة معناه العزة من حيث كونهما متشابهة على شان وعزابه يكون لفظ الشئ في تلك الحالة استدارة
نصيرت من معناه العزة كاستدارة الاسد للقدم قوله وفيما غزاة صفير على واحد ما تقدم على سبل البدل والمقصود من هذا
التوصيف بيان الجاهل من الخفة العزة المتشابهة والمتعارفة وهو لا يشترط في الغزاة وعظم الشأن وفخر الزمخري قوله
تتم سورة محمد من شئ الخفة التي وعدا المتقون بقوله اي فيما نقصنا عليك من العجايب فخر الخفة العجبة ثم احتد بينان على
ذلك فخره بقوله فيها انها من غزاة من واها من بين الآية وفخره بضمه والمثل الا ببقوله الى الضيف الذي لم يشأ العفة
والجلاء قوله ان صرح به الضيف بنورهم الى صرح الذي مرجع ضمير الخفة قوله نهضت بنورهم بواك بين وجه ذلك
اي صرح به ان صرح ضمير الخفة الى الخفة كانه من تاييد وذكره ثلث تاييدات لاول ان يكون الذي بضمير الخفة
متجديت نونه والثانية ان يقصد بالآية استوارة جنس المستويين فيلزم واحد والمجاعة والثالث ان يقدره موصوفه من غزاة
وعنا والمجاعة كلفظ الخفة او افترج قال الفاضل كاستدارة الذي بضمير الخفة في العلم الذين في الاحوال الثلاثة على ان
الأكثر واللاذلة في الخفة هذه الخفة من اللذلة تحسفاً كانه قوله قوله الذي بضمير الخفة وهو الذي بضمير الخفة من رؤوس
قوله من المصايف والذين اي كانه قوله وان الذي حانت بقلع واهم هم القوم كل القوم بام خالد ويجوز في هذا ان يكون

موقفاً

موقفاً بضمه مقدمه موقفاً للفظ مجموع الخفة اي وان الجمع الذي وان الجيش الذي كقولهم كل الذي استودنا ناراً
فيل استود جملته للفظ الذي الذي استودنا ناراً قال بنورهم جملته الخفة ولما كان الذي في الآية تحسفاً من الذين انما
افراد الاليد اليه بل بضمير كانه قوله ثم وقصم كاذبي خاضوا وكذا قوله ثم والذي جاء بالصدق وصفه باولئك هم المقفون
ههنا كانه في ذلك الذي موقفاً موصوفاً مقدمه موقفاً للفظ مجموع الخفة واما الخفة الخفة من الذين غوايات الدجال الذي
قالوا كذا فويل لقلوبكم فقلنا الذئبة الخفة اي كانه قوله ثم وقصم كاذبي خاضوا وكذا قوله ثم والذي جاء بالصدق وصفه باولئك هم المقفون
المصطفى الوجهين الاخرين واجيب عن افراد الاليد منها بانه جمع بالنظر الى ظاهر اللفظ لكونه ضرورة المفرد جملته الخفة وقد
المص يكون بضمير الذي كونه مرجع الضيف بنورهم لانه اذا كان ضمير بنورهم المتناقين بان يكون جلياً لا محذوراً مقدره خدمت
تارة ويكون جلياً بضمير بنورهم ايستأنا بضمير وجهه الشريف حال المتناقين وحال من استودنا ناراً فاطفأت كايها
لجمل الذي بضمير الآية تدبر الشئ بالمال البجيرة الشان ولا شك في انه يجوز فيه حال المجاعة بحال الواحد من غير ابدال كانه
قوله ثم شئ الذي حلت في قوله ثم جعلوا كاذباً على افعالهم اسفاراً قوله واما ما في ذلك اي جازي الذي بضمير الذي وان
يوضع موضع من ارجاع ضمير الجمع اليه لذلك والحال انه لا يجوز ان يكون نحو القام من الصفات الموقفة بضمير الجمع وان
يوضع موضع من ارجاع ضمير الجمع اليه جازي الجاهل القائم والفرق بينهما الذي في المقصود بالوصف هو المحل الذي
كانت صفة لمرنا فالتشابه لا جازي العزل الذي تام كان مقصوداً لا لظروف وصف اسم الجلة الا ان الجمل كانت تكررت والاسم
موقفة ولا يصح ان توصف بموقفة بالثبوت ان الوصول يكون وصلة ووصيلة الى وصف الموقفة ولما كان المقصود بالوصف
هو جملته السلة اعتبر مطابقة مطابقاً للوصف بكون ما فيها من الضيف الاليد الى الموصوف مطابقاً لافراد المجرة ولما
تغير المطابقة بين الذي موصوفه لان المطابقة للوصف انما يجب فيما بين الاوصاف وموصوفاتها لا فيما بين ما هو
الى وصف بخلاف القائم ونحوه فانه مقصود بالوصف واعتبر مطابقاً لموصوفه بنوع وضع المفرد موضع الجمع بغير ابدال
لما يريد به قوله وهو وصلة جواب ثابرة في ذكر الوصول قوله ولا تلبس باسمه فخر اخبرين الذي وبين غل الغل
من الصفات صرح بوضع الذي موضع الذي ولم يجز وضع المفرد من الصفات موضع اجمع وبيان الذي ليس اسماً بل اذنا
الخفة فامتنع من الصلة فانه لشدة احتياجه الى الاداة الى الصلة لم يقع في التركيب فاعلا او مفعولاً او مبتدأ او خبراً وغير
ذلك الامم صلة فكان محمول الموصوف صلة بنوع تام وصح الموصوف بنوع جزئية منه في كان حقراً لا يجمع المجرة
من خواص الاسم التام المستقل بالاداة لذلك جازي وضع الذين وان يفتي في الواحد والجمع كاسم الموصولات
غنى والموصولين قوله وليستى بالضب معطوف على قوله لا يجمع بان حقراً لا يجمع بضمير انما يقال تكلف قيل الذي
يا ايها الذين في مقام الجمع كسلبين وهو جمع محمول بنوع بضمير الذين جملته لا يخصص باطلا العلم والدين
عالم فلفظ الذي لان كان لا يطلق الا على جماعة اول العلم الا ان ذلك لا يكون في جملة محمولي الا لا يخصص باللفظ
بالعلم كاسم وانما كان لا يخصص باللفظ حيث لم يرد في الاصله فقط وكان ملتبساً بالاداة جمع الاحوال
ولما كان جملة محمولي كان بالاداة حاله في لان الجمع سوا كان محمولي او كلاً لا بد ان يدل على الاحاد المجردة بانصاف اثنين
ضامداً الى الاحاد اوله عليه فقط موقفة بنوع تغير لفظ المفرد لفظ الذين ليس كذلك لان وان دل على الاحاد الا ان
لملك الاحاد لغير مجرته انصاف اثنين فصار الى مع لول لفظ الذي لان الذي لا يدل على فرد واحد من افراد الجنس بل يدل على

واستحال ان يتغير وضع حال الانسان وهو حاضره التي يتغير فيه وعليه وهو في الوجود وهو اس من حاله عليه بنوا على علمه واراده عليه **قوله**
جواب لما كان في جواب ما يحسن ان يكون ميا عا حله باقدا انه موجودا في الوجود والاضافة ليست بآل اذهابا بل تم لتماثل
ليقول بما في نظرية الظاهر كما في قوله كما اريدت قوما عا شافا غا فتر على اذوا اشقت وجعلت وجعل على الحقيقة جملتها على ان لا
اسم تم سله كانت ارا حقيقه كناسا لقوة وقطاع الطريق حيث يرد ذهابه على الاستواء بهما لبعض المتألفين فبعضها بعد
ويجيب ما لم يفتقر حكمة ارجا نية لغا لفتنة والهداية للاسلام فان اشتباها بالعلم ففقا صحت كما ان كان اذ قد وانا بالحق
اطفاها اسد ثم فعل هذا نظير سيرة بد قوله لما جوبها سوا وكان الجواب مذكورا اذ قد وانا بالحق **قوله** والغير الذي في غير الجواب بنوهم
راجع الى الذي قد عرفنا من بعض الذين فلا تجميع الغير ارجاع الى جملتها الحق واذا رد صير لست قد نظرا الى الظاهر الذي كان في صفة
المفردا ولا في صفة جنس المستقيمين اذ قد علمه صحت مفرد التفتيح في الحق كالحق ويحتمل كما ورد ان يقال ان مقتضى
في هذا ان يقال ذهب اليه بما هو في الدلائل ان يكون الازهاب عين المكشاة عا دة فان الحق فلما قد دت واضاءت ما حصل
له الا ان ذلك حوضه عا دة ما حوله ففتيت اذ في عا دة عا دة ارجا نية اجاب غير بقوله ولم يقل بنا بهم **قوله** او استبان عطف
على قوله جوابا واجب به صفة لقوله استبان واذا في قائم مقام ما عمل واجب وقيل انقطعت اذ في محل الجواب انه صفة قد
وصف لاشارة الى ان جوابا لم يحد فح وان كقولك انقطعت اذ وحصلت الا ارجعت الى حال المستوفى واذا في
له بعد ذلك من الحروف والحمرة والمعبط في الظاهر مما لا يدخل تحت الوصف والبيان كما حذفت جواب لما قد تم في صفة
فلما انصهر به وجميعا ان يجعل في غيبة الجب والتقدير فلما ما فعل من الذي ان يجعل وكما حذفت جواب ابن اذ اذ قد
حتى اذا جاءها ونفتا بوايها لا في صفة قوله بل في الحقيقة قد حذفت على ان لم من الكرامة والمعظم في الوصف فلما حذفت
جوابا الى الدلائل على حال المستوفى على المحيط بالوصف ولا يبين بالغير والتقدير ان لا يبين بالغير الذي هو حال المستوفى
التي هي حال المستوفى او من وجه الشبهة من حيث ان الما غا لة ارجعت في حال المستوفى ليست بظاهرة في حال المناقش فان سال
عن نفس المشبه يقول لما وقع للسوق قد غلب الاضافة صلا لا يبين في حقا في حال المناقشين المشابهة لذلك الحال فاجيب ان قال ذهب
اسد بنوهم قد اذهب التوهم بترتيب علم من صفات المناقشين كما من صفات المستوفى كما هو كذلك ان يقتدر على جعل ذهب اسد بنوهم
جواب لما وان سال من وجه الشبهة قوله ذهب اسد بنوهم يا ارجع الشر وقول المم بالهم شبيه حالهم حال مستوفى انقطعت اذ
يجمع علم على واحد من السوالمين واعلم ان الظاهر ان يكون في صفة قوله ذهب اسد بنوهم جواب لما لان اذهاب التوهم في الحقيقة
فيصير جوابا لا يضر في ذلك من الالحاد والتقدير لان في الاثر ما غا لة في معنى يتبعان من كون جوابا لما في الما غا لة في حق
الفتيش اسد بنوهم وحده وجمعه بنوهم لا في مقتضى كون جوابا يكون ما بعد الوصول كمر صفات المستوفى فينبغي ان يكون جوابا لما
سكن واحد والمناقش المستوفى اذ اذهب التوهم في حقيقة ان يكون ذلك من صفات المناقشين لان المستوفى لم يقبل في الحق
من اسد بنوهم اذهاب توهم المناقش وقوله ذهب اسد بنوهم بغير ما في معنى كما ان كان جوابا لما كان مقتضى الظاهر ان يقال ذهب
اسد بنوهم كما في من جملة الاستبان سوا سوا سوا حذفت الجواب وهو عين الغاية مع اذ قد وانا بالحق فيصير موضع المستوفى
بطريق هو ان شاء الله من الذي لا كان الحذف كما يريد على ان قد حصل للمستوفى بعد الاضافة حاله وصفة لا يبين ان يبين فيصير
مباغزة هو حال المشبه بهما ان جعل الذي لا استبان اذ لم من جملهم جوابا لما في بيان حال المشبه بهما من وجهين
الابتناء احد احوال والتفصيل والاصل في جواب الباغزة شانه لا كفا على انهم من انهم من الما غا لة المشبه بهما اذ

من جملة التمثيل وهو ايضا معطوف على قوله جواب جملة التمثيل في جملة قوله مثلهما كمثل الذي استوفى اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ
خلفت فبقا حاضرين في غلظهم محضين على وقت وفي قوله على البيان اشارة الى ان البدل هما بنوهم عطف البيان من حيث
ان المقصود ايضا التبع وتغير من غير ان يغير المقصود اليه ويجعل للبدل منه في الجملة بيان حال المناقش بتبديل حال
المستوفى فانه يدل على ان الاضافات المعبرة في جانب المستوفى السوالمين في حصول الذنوب والانقطاع بهما ولا يبقا وفي الظاهر
حايبا فغير ان اصل هذا ما كسبه من التوهم اذ ان الامر لانه في حذفت اعتدادا على كماله العقل فذلك ان الكلام مسوق
لذم المناقشين بنشر حالهم بحال المستوفى والعقل به يدبره يعلم ان الجبيرة عما حصله وسو غير بظن توهم وبما في الظاهر
في جانب المشبه وانما في التفسير في جملته يحصل الذنوب وتوهم حوله والا لكان الكلام في مدحهم فظهر ان حوده النار وغيره حاد
المستوفى بكمال العقل على انهم هذان الامران في جانب المستوفى وشحال المناقشين بحالهم ذلك على انما ياتيان في المناقشين وانما
متنع بنوهم حال اجاب غير بظن البقرة ملاذ لا يثبت ان قوله ذهبت بنوهم وتوهم وظل اذ لا يصرحون اذ في بيان حال
المناقش كما في صفة كان لم يفرق في جوابا فيكون لان اذهاب التوهم لا يكون الا بعد وجوده فيكون مدلول جملة التمثيل
حيث ان حذفت في جانب المشبه بهما اعتدادا على كماله العقل كما في **قوله** والغير على ما في زيادة وتوهم وبيان من حيث ان
النور مخرج به غير وغيره من جملة التمثيل اذ في جوابا لم يحد فح وهو عا دة حذفت حذفت في الجبيرة وهو في حال اذ اذ
ع جوابا لم يحد فح معطوف على صفة الذي وهي اسد بنوهم فيكون التفسير بحال المستوفى الوصف بخبر هذه الجملة التفسير
جوابا لم يحد فح في قوله على ان ذهبوا به الى انهم من انواع الاذ كما في **قوله** للايجان عطف بقوله والجواب حذفت
والحذف لا بد من فتر في حذفت وفي ما في رجع على الاثبات الذي هو الاصل وقفا شانه لا لا يقول ومن الاثبات والاشارة
يقول للايجان تقدم المخرج على المخرج من المخرج انما يعتبر في حق الجواب فينبغي ان يكون ترتيبه ما في الذكر على حسب ترتيبه ما في التوهم
ولا اعتبار بالاهتمام بشأن المخرج كما فيهم في نظر البلاغة من حيث انها لا تدرك الا على اعتبار المخرج فان الاجاب ان كان ترتيبه
في نفسه يقتضي الميل لفة في ترتيب ما يترتب على اضافة النار ما حوله المستوفى اذ على انهم من كونهم ما يترتب عليهم ما في **قوله**
لا يكثر من وجهه غير ذلك كان الاجاب ان كسر من حذفت على الاثبات والوجه حصل الاثبات والاهتمام وجود ما يدل
على الحذف فان لما يقتضى جوابا في ذهبت ما في من كون جوابا لا لا لو كان حذفت بنوهم رجعا الى ما رجع اليه
غير المستوفى وهو فينبغي ان يكون مفردا شانه لا في جميع ظاهرا ليس بجواب بل الجواب محذوف كما بدد من ترتيبه فينبغي
حصول الحذف وهو يكون من قبل الحذف ولا انقطاع وتلك التورية كون الكلام مسوقا لدم المناقشين وبيان حالهم
فيصيرها فانه قد تقرر ان الفرض عن التفسير في الغلب يعود الى المشبه حيث يثبت بالقياس المشبه بهما يمكن الوجود وان كان
غير باذنا اذ في قوله فان نقول انما وانت منهم فان المسك يعنى دم الغزال شبه حال المدح في نقوه على غير وجه حيث
صار جيبا ليس رجع عن حذفت بنوهم بحال المسك في نقوه على الدما وخروج رجع عن عا دة ما في كون بعضا منها وقد يقصد
بالتيه بيان حال المشبه وانما على وصف من الاضافات كذا في تفسير رجب باذنه السواد وله وقد يقصد به بيان مقدار حال
المشبه القوة والضعف كذا في تفسير السواد بالزبان في سدة السواد وغير ذلك والمقصود من تبيين حال المناقش بحال المستوفى
يعود الى المناقش بيان حاله وتبيين ما في حيث انه بعدا نقا مرفيا وكذا الاسلام واقعة في ظاهرها انما في توريه الى الظاهر الدعا
المراد هذا المقصود لا يحصل الا بعد اعتبار الحذف ولا انقطاع اذ المستوفى في حذفت التوهم واللذان حصل المنع من الاثبات في

اصم انما يمكن اوجوه مختلفة فاما اذا كان نبت صلبا فصعده واليك جمع اليك وهو الاخر المعقل للسان واصله فحين يولد
احسن والي جمع الاسمي وهذا قد البصر ويستعمل في فاعا البصر ايضا وهم وان كانت قواهم سليمة الا انهم يشربون من البقعة حيث
ان قواهم لا يترب عليها الفاعلة المرتبة على القوى السليمة ونزول وجود الشر وتزول عنه بناء على انوات فاعا وجوده يتابع كثير
الوجوه فقديم الصمم على اليك فاما ان الصمم لا يلبس الكمالان فقل انظر انما هو عاين الصمم وكما سلبه غير موزعة واما ان الصمم
الصمم فلان الصمم على اليك الفاعل الما من عدم البصر والتفكير فيما يرعى من طرب البصر وغيره لا يعمل فقدان ابصارهم بالكلية
البصر فم اقل الانبعاثية الصمم اليهم راجع الى وضعهم عدم البصر وعده الفاعل من حيث انهم لو انهم الصمم في حقيقة ما دعا
اليه الشارع لكانوا على صراط مستقيم ويقلدون ما هم عليه من الخرافة والتقليد لاسلامهم الفاعل وان كان الواجب المكلف اولا
ان يسمع كلام رسول الله وان يتفكر في بصره في منفعته وقوله وعرفه الا عرفني عن غيري فحينئذ لا الاجابة والفتور وهم
لم يسمعوا شيئا منها فسمعهم ولا يهاولون فلا لهم وهذا استماع الحق ومشايقهم بذلك من ايقن حاشية سمعوا ويقعروهم
باليك الذي هو ان الصمم فاعا له من الوجود وثبت بوضعهم في البصيرة ونقد النظر والاستكشاف الموصي للاذان والفتور
كون هذه الصلوات متاخرة عاين عليها **قوله** صم اي صمهم وقوله انما اي مفعولهم واستمعوا من انهم انما ويشمل هذا البصير
ان يعمل بنية طاعة بارها مني وما سمعوا من صلاته فقلوا صموا انما سمعوا من صوتهم وان ذكرت بغير سمعهم انما
اي ان سمعوا من كلامهم بوجه يقتضيه وفاة حاله وسمعوا ذلك من غيري بقوله فحق في جوابهم وفزوه بين الناس ولما سمعوا
كلاما يدل على فضلي وعبدته قد روي وسمعوا ذلك من غيري بقوله فحق في جوابهم وفزوه بين الناس ولما سمعوا
الذي لا يريد وسمعوا من كلامهم حين ارادوا صمهم فاعا من صمهم مثل اسود وسمعوا من كلامهم حين ارادوا صمهم مثل اسود
او افعلوا او الاخرى وسمعوا من كلامهم حين ارادوا صمهم فاعا من صمهم مثل اسود وسمعوا من كلامهم حين ارادوا صمهم مثل اسود
سمعوا من كلامهم حين ارادوا صمهم فاعا من صمهم مثل اسود وسمعوا من كلامهم حين ارادوا صمهم مثل اسود
مستولاه معناه الحقيقة لا على طريق الاستدلال عاين فاعا ذلك لان شرط الاستدلال ان يطوى ذكر الاستدلال بحيث لا يكون
مذكورا احلا لا لفظا كما في قولك زيد اسد ولا مقبلا كما في قولك استعجذت المشتد ولا مذكورا كما في قولك لم الحظ الا يرضى من
الحظ الاسود من غير ان يقر بان الحظ الاسود الذي يشبهه الفجر فلا يكون الحظ الاسود ابيض استدلاله لكن للبشر والحيوان
مذكور صحا انك لا يكون الحظ الاسود استدلاله لكن للبشر الذي هو سواد الحظ الاسود مذكور غير انك لا تزيل صحتي مني كما هو
الحظ الاسود ابيض كما هو الحظ الاسود من غير ان يقر بان الحظ الاسود الذي يشبهه الفجر فلا يكون الحظ الاسود ابيض استدلاله لكن للبشر والحيوان
مستدلاله للبشر **قوله** بحث يكي متعلق بغيره اي يطوى فاعا كوا القربة العامة على ان المراد بلفظ المشتد رضى معناه والجارى
الذي هو الحظ المستدلال متعلق بغيره يكي فاعا اذا قدمت القربة وجعلت اللفظ معناه الحقيقة فبني في ان يقال عاين عاين بدل
يكي فاجيب بان المراد الا ان العام فلا ينافى الوجوب فتقوله يكي محل الكلام على المستدلال معناه ان لا يمتنع عليه حله
اتخذ ذلك عند وجود القربة وجرى على الوجوب لعدم الاستماع كفا باني المرتبة وبعبارة المصنف هنا اقل من قول صاحب
الكشاف والاستدلال انما تطلق حيث يطوى ذكر المشتد ويجعل الكلام خلوا عنه حاصله لان براءة المتعلق من وجوب
والمتعلق لا يولد لاوله الحال وتبقى الكلام لما يولد عليه انما هو متعلق به اصح اللفظ للحال الحارى ويحتاج في عدم المتعلق
فان قيل ما ذكرت من ان الاستدلال انما تطلق حيث يطوى ذكر المشتد بالكلية بان لا يكون مذكورا ولا حكم المذكور انما يفتى الاستدلال

الفتوى

لعن الكثرة كما اخذوا المشتد ثبت بطلان فان الاستدلال وهو المشتد تذكر في ذلك استعمل في قوله ثم ينقصون عهده فحين
صاحب الكشاف الاستدلال بالكلية ان ذكر المشتد هذا ليس بطريق الكفاية بل العبرة بالكلية انما هي الكفاية بها سائر لفظ
السبع وهو كذا بطريق الكفاية والمعاملة وهو الموت مطوى كما اذا قلت افعلوا السبع وادعت المشتد ومنهم من لم يقف على
الوجه في جواب بان الكلام انما هو على تقدير ذكر المشتد ولا استدلال كما يكون الا انهم يحذفون ولا بد من ان يفتى في ذلك كما في
السبعة شاكى السلام اي صمد من الشكوة وهو صفة السلاح واصله شاكى فقلعت اليه من الى موضع الامام وفيه من العيين
يقال زيد شاكى السلاح برفع الكاف لانه اخر الكلمة والفتوى هو لكثرة الحكم كما في قوله فاعا الذي روى كرامة القامع واليد
جميعه وهو ما يكد من الشر في رقة الاسد وسكره واخرا لاسد برأيه والبرق في السباع والطير في الارض والاصحاب من الارض
والطير في البرق وتقليم الاظفار كناية عن الضعف يقال فلان مقلم الاظفار اي ضعيف ولا بد هنا استدلاله حيث هو
الشبه بالحيوان يستعمل شاكى السلاح فحينئذ محل الكلام على الشبهة وذكر اللبس وعدم فاعا انما رجع للاستدلال انما هو
المستدلال ولا بد انما هو الاستدلال في ذلك ذكر السلاح والفتوى في القامع والحروف تحذفها من حيث انها لا يلائم المشتد
له وهو الشجاع وذكر ملازم للمستدلال جريد فاعا في البيت جريد الاستدلال وزيحها **قوله** ومن قرة اي من اجل ان
مشر وطريق ذكر المستدلال والفتوى بالكلية لانه الجري للفتى كالحية يقالا فلي الرجل وشاعر مفعول انما هو الجري
وتنظير **قوله** يصرون اي يصرون عن ايامهم التي لا يرادها ما كانهم يتناسون ويتبين على المستدلال ما يصح في
على المستدلال حتى اياها انما استعاره وضع اللبس في البيت وتساى الشبهة على المرتبة باني على المكان وهو طرف
الجهان ان له حاجته الساكنة وقوله يستدعي لفظ الجهد بان له حاجته السماء واللام في لفظ الصمم بتقديره فقله و
يصمد على المنكس وعمل على الصانع على طريق حكاية لفظ الماضية احصا للصورة معونه في ذلك السام اي صمد صم فاعا
الجهد واستدلاله الى الجهد صفا الى زيادة الماضية واللام بانهم ان الذين كثر حاشا من طاعة الجهاد ان العاقل يرب ان
اسمهم اغشاء عن الاحتياج الى غيره فاعا حاجته في السار ولما كان صم الاستدلال تاسى الشبهة لان الشبهة في لفظ الشبهة
والشبهة والاستدلال انما هي ادما ان الشبهة هو الشبهة لا شوا فاعا في الشبهة في ذلك الادما لان ذلك هو وقوع الشبهة في
للخبرة بينهما مع ان الذي سلبه الفاعلة وشبه الاتحاد وهم يتناسون الشبهة من منظور المصنف بذكر الطريق كما في قوله كاذ فاعا
هي الشبهة مسكها في الدماء فاعا الفاعل غراة جعلا فاعا تسطيع اليها الصعود وتنتسطيع اليها الدماء ولا
والا لا يرب هذا القول لا في شرب بل في فاعا بالاستدلال **قوله** وهذا اي في قوله ثم صمهم على مطوى على قوله ان من شرطها
ان يطوى ذكر الاستدلال اي وهو مقتضى شرط الاستدلال على ان المقدرة حكم المقتضى **قوله** فاعا اي نظره في قوله ثم صمهم كذا في اسم
للشبهة مستعمل معناه الحقيقة وكون الكلام محمولا على الشبهة لا على الاستدلال فاعا على قوله ان شرط الاستدلال من حيث كون
المستدلال حكم المقتضى فاعا على حاشية لا تحذف اي استدلاله على وجه نقله من فاعا بالاسم الجاد اذا كان معناه
منبها على ان راجع الفعل لاسد والفتوى انما هو انما هو الشبهة في الضعف جاز نقله على وفيه ما والفتوى انما هو
الحاشية من وجه صفة كناية للفتوى والشاعر على الاحتياج بهذا القول وبعبارة هذا روى على قوله انما هو الشبهة في جانيها
قوله هذا اشارة الى ان ذكره في قوله ثم صمهم كذا في قوله لاسد ولما سمعوا من كلامهم في قوله ثم صمهم كذا في قوله
الحقيقة ترجح كونهم سألوا الفتوى فاعا في السماع والنظر والابصار وحل على شربهم من ايفت مشاوعهم وانفق قواهم

افهاوا جلت العبر المذكورة في بنوعهم والقاعدة من حكم هي لما تعين بان يكون قوله ثم ذهبوا بنوعهم استنادا او دليلا على انهم
ويكون قوله ثم حكم على انهم اوصافا لما تعين على انهم ذلك ونفي القبول المذكورة في قوله ثم قلتم كل الذي استودعنا والذاتة اخذ
من قول الحجاب بعد الحجاب فذلك يكون كذا فذلك منهم اشارة الى ما هو حاصل الحجاب وينتج عنه انهم لفظ الذاتة الى ما هو
ينتج من قوله على ما سبق حسابا كان اذ يعبر ونظم العنكة في ذلك القول اخذهم عن الصلة والجملة والجملة من الكلمات المذكورة
وان حملنا العبر المذكورة في الاحتجاج جئت الى العمل الكلام على الشيء البليد ويكون بائنا على حقيقة من قبل قلنا استودعنا فرض
ثم انطاعت ناز عقيب اضافة نهاية اتمه ان يقع حقيقة وحده وان ما لمنا استنادا اننا لمنا في ذلك الصلة والجملة والجملة
حقيقة فكيف حكم بان الفاظهم حكم يكون في محو على حقيقة فكلنا لا سلم اننا نامة اتمه ذلك فان من وقع في الظاهر الجارية والذاتة
المفرقة فذلك على القول ونظير الحو حجاب في المورث فضلا من ان تصاحب الى ان يطلع القول وحاصل القول بان الحكم على
يقع في السراج الشفاء لان ذلك بنوعهم جواب لما استاء الجملة الشريفة حقيقة على ما استاء استودعنا وان كان قوله ثم قلتم في ظلمات
مؤكد او مقدر الجملة الشريفة على الصلة وان لا يصرفه حال من غير حكمه وان قلتم من حكم على حال اخر من غير حكمه لا يصرفه
نما يجوز ان تقع الجملة الاسمية فلا يفرد ولا ينفرد فذلك قوله الذي فيكون نقول الجملة شائعة في تمام الصلة ومعلقة بها
يكون الشيء في استودعنا او قد دارا وان تقع في ظلمات ناز نفع من ظاهرها حقيقة وحده عظيمين مودعين
الى ان يطلع نواهم فلما حكم على الكلام على حقيقة من القول على ما اردنا فذلك داعيا الى حمل على خلاف حقيقة **قوله** ولا تنفعا
اعا الصفات الثلاث وهي حكم على قرت منصوب على الحالية وهي كاستاء حملها على الشيء البليد **قوله** وان كانا لا جزاى
من احتسابها واستدلنا بعدم تحملها يقال انما كانا الكراى مكتوبة في الحكم برجمهم الى صلب مصمت وقفا صراى كقوله
محكمة غير محذرة وصما الفارقة اى شديدا وجميع ذلك ما حذر من الصلة بين الصلة وصما السمع هو الحق المودع في الصب
المحرف الخلق في الصماخ فاما ذلك الحق التكيف بكيفية الصوت والذات العصب خلقا من ثم السداد ذلك الصوت ومن بعد ان
حتى الصم الصم من سبب ذلك فقد ان كون باقى الصماخ فكيف انما يسمع من صوت الهوى التكيف بكيفية الصوت
الى الصماخ **قوله** بنوعه اى يخرج الحوا والفزع بسبب السماع بل انهم ليسوا قريبا للحوصل **قوله** لا يوصفوا الى الهوى الا
ابوه اشارة الى ان رجلا هذا لانه فانه يكون رجلا وصدا يقال رجع نفسه رجعا وصبر عنه رجعا وهين لا يستلغ
صديقا ويقولون رجعة رجلا فاما الصا اذ ان كان بينه عداوى لانه اذا كان بينه اعداوى لانه اذا كان بينه اعداوى لانه اذا كان
في نفسه فذلك بكونه عن ونقصه فكيف حاله الصلح بنا على ان الاخرى تعلم من هذا المرجع الى ان يسمع من المرجع عن كونه
فان ذكر احداهما من الاخر وتدينه من لانه لا يسمع من الاخر الى ما يسمع من الاخر ولا يسمع من الاخر الى ما يسمع من الاخر
فيكون من لا يسمع من الاخر ولا يسمع من الاخر ولا يسمع من الاخر ولا يسمع من الاخر ولا يسمع من الاخر ولا يسمع من الاخر
لا يسمع من الاخر ولا يسمع من الاخر ولا يسمع من الاخر ولا يسمع من الاخر ولا يسمع من الاخر ولا يسمع من الاخر
الذاتين الى المستودعين وعلى تقدير اطلالة حمز روصه المستودعين والذاتين في ان كان العين رجا الى
كان الكلام صديقا على الشيء لا قوله من حكم على كانه من قبل منهم بالخبر الى الواقفين في انهم لا يأتوا منهم فيكذبون فقدوا ولا ان
يرجعوا من احياء ابتدأوا من الجملة الشريفة في العين ونداء الى ما صلب كانا يقولون اذ اراهم من المحرف حيث يضل انهم
مضروبا وان كان واجبا حوزا لهم يكون الكلام محمولا على ظاهره غرضي على القبيح كانه من قبل من غير حزن واقفين في انهم

الى اخره

[illegible]

[illegible][illegible]

الى ثبوتها والحاصل ان كل اقل على تكرار الفعل عند تكرار الشرط ابدأ واداك اقل عليه والقوم لما كانوا محترمين
 في اللغات ودهوشين بسببها وكان جعل هتم معرفة الخلاص منها كانوا حراما على المشي والغرب رعا ان
 يتخلصوا عن تلك الحيرة والدرهم العظيمة فذلك فعل مع الامانة كلما سئل على انهم بدلت فصرنا سكان المشي و
 ناسير غفيرة فلا يضيغوا بنا بخلاف الوقت والنيات لانهم كانوا حراما عليهم وانما بقولنا اضطرا لعدم ثاق المشي لذلك
 قيل مع الاطلاق انهم بقولهم وقت الاطلاق من غير ان يصرحوا بكون الوقت ههنا هم بحيث يذكر ذلك
 لهم كما نكح ما زنى اليه ومعنى قاموا وقوا بقرينة وقعة مقابلتها ومن هذا القيل قامنا لسوق اذا ذكرت اي
 كسبت وسكت وقدرت بمعنى الصلة استعماله فنفقت وراحت ما حوزت من القيام بغيره لا تصاب منى الاضادة للمواشى
 الزميمة وفيها ايضا ان البتة قوله بقصص الوعدى في صورته قوله بمعنى البرق اى العلم ان اقل ان جعله وقتا امر محقق
 على مجموع الحمل لا يستأنف افعول محمول واما بعد نظر المحصل معناه فان الاقل مقبلي بالرد وشدته صورة والآخر معلقا
 بالبرق وقوة صورة وقيل غرض من هذا التقدير بيان بغيرها المعنى بلك الحمل واما عطفها فيها قوله كلما فاعلم من غير وكلمة
 لو هنا مستعمل لربط جزاها بالجزء المحرمة عن الدلالة على استواء احداهما لانتفاء الآخر بقرينة ان يقال انها باقية على اصلها و
 قد بها التغير على ان مقتضى جيب الرد والبرق وصلت الى ما بينهما وغابت الى الازالة للمواشى بحيث لو تعلقت بها الميرة زالت
 بلا حاجة الى زيادة في تصغير الرد وهذا البرق كاذبه انتهى لانه قال الامام المشهور ان لو قيل انه استواء الشيء لانتفاء غيره
 ومنه ان كره ذلك ونعم انها لا تفيد الا الربط واجمع عليه بالآية والجزا ما لا يترفع قوله ولو علم انه من غير ان يصحهم ولو اصحهم
 لم يولد لهم موضوع لو فاذكرت لو انتفاء الشيء لانتفاء غيره فمن الساقط لان قوله ولو علم انه من غير ان يصحهم يقتضى ان
 ما علم فيه غيرا وما اصحهم قوله ولو اصحهم لم يولدوا لهم موضوع فيقيد انهم ما اصحهم ولا نقول ان كره التولى جزئيلهم
 ان يكون قد علم فيه غيرا وما علم فيهم جزا والجزء مقوله من ضم الرجل صحيح لو عطف لسانه بعوض على مقتضى قوله لم يولد
 انهما جازا من غير وجوب وههنا وذلك منساقض فلما ان لو انما تفيد الربط لا كلامه كقولنا اى اقل البرق يرتفع انبه
 تصغير نفسه بقرينة الحزن والصبر عليه ولو ثبت ان اى كره ما كسبت عليه ولكن ساعة الصبر مع فان تعلق على المشي بكا اثم
 قريب فلا بد من ذكر المصنوع عرجيا وعدم الاكتفاء بذكر الجواب عليه لقرينة ذهن السامع وانما يشبهه ولو ثبت ان اى كره
 دما لا حصل ان يكون المراد لو ثبت ان اى كره عرجي فكل من لو ثبت ان اى كره يتفكر الى الخرج بدل الدعوى التفكر واغرض القاضي
 القائل انى كره الاستدلال بانهم يستقيم لان الكلام مع مفعول المشي دون البكا فلو ثبت لو ثبت بكت معا واكثر بقرينة الواو
 لم يحصل سوى لو ثبت ان اى كره ما لم يكن جوابا لثبوت الحق منه انك اذا قلت لو ثبت بكت وما جاز ان يصحهم ان تفصلك
 المعلق المشي بكا والدعوى على عرجي العادة وان ما ذكرت من بكا والدعوى وقع بدله من عرجي فاعلم انك قلت لو ثبت ان
 بكا وما لم يكن دما الا انك اعتمدت من هذا المفعول بذكر البكا في الجواب واعتقدت في عين معلقة بالمتأخر وهذا وان
 كان مرجعا بانيا على ان تفيد البكا في الجواب بالعدم يدل كلامه ظاهرة على ان المراد لكتمه فكلما اذا برئت المفعول فلا لاحضا
 واما الكلام ايضا فافضه به من قال ان قوله لو ثبت بكت وما لا يحصل سوى لو ثبت ان اى كره ما لم يكن قد كره بكا بهد كلامها
 وقيل انه بحث على ذلك كونه جوابا لوجه البكا المعلق بالمعنى فاذا البكا من المذكورة وترك معلقة والاعتقاد في عينه
 بالمتأخر خرج من الاعتراض ونحوها فالحق ان جعل الصواب في الجواب ان يقال لا تخرج من الكلام مع مفعول المشي

[illegible]

فهذه المادة مرسومة بمشاهدة مع تحقيقها تحقق ان الامر كذلك في سائر المواد لا شراك في العلة والمادة ان وجود
المبنيات حال كون ذلك الوجود مرتبطا باسبابها بحسب المادة واقع بقدرته ثم وصير كون هذه الهيئة شبيهة على هذا النسب
ان قد ثبت كونها مشبهة على ان وجود المبنيات واقع بمشاهدة ثم فكيف وافقا بقدرته ثم فكيف وافقا بقدرته ثم فكيف وافقا بقدرته ثم فكيف وافقا بقدرته
ومصغراتها تخرج احدها من المقدس من الفصل والفرق على الاخر ويترك بينها وبين القدرة بان فيها القدرة على العجز عن
الواجب المنة اليها وان الهيئة مسوقة بالقدرة واذ قد تبين ان وجود المبنيات واقع بالمحقق واقع باهوائه عليه
كالقصر به اي ما ينه عليه بالهيئة من ان وجود المبنيات واقع بقدرته يعني ان قوله ثم ان الله على كل شيء قدير كانت كيد لما قبله
فذلك لا يوجب عليه ولما قال كالقصر في كل موضع بناء على ان ما ينه عليه بما قبله احصى ما يدع عليه من الاية فذلك لان ما
انما يدع على ان نهاب معهم لم يصار لهم كونه مرسوما بشيء من واقع بقدرته وهذه الاية تدل على شمول قدرته لجميع الاشياء
فلا يكون تفرجا بما ينه عليه بما قبله بل كالقصر به من حيث ان نهاب السمع والابصار داخل في جملة الاشياء التي تحكم بشئ
القدرة ايها والى ان يخص الموجود يعني ان لفظ الشئ عند الشاعر يطلق على الموجود فقط فكيف في عندهم موجود وكل
موجود شئ فالمشبه عندهم ساطع الوجود وقادير والماضي فان متواريين بان يتخذ مفهومها فان متواريين في ذلك بل ربما
يدخلون في غير بناء على ان قولنا السواد موجود بقدره فائدة بعد ما يخلو قولنا السواد شئ فذلك انما يخص بالموجود في
يقول وادون الموجود وفي شئ في بيان ان يعلم ويخبر عن المعتزلة بحسب الخلاف على الموجود القديم والحادث وهو المعدم
الكن بالتحصيل لان الكلي انما يصدق عليه تعريف الشئ وبعضهم يطلق على الموجود والمعدم الكلي بناء على ان يقرر الشئ بالثابت
المقرر في الخارج فيجعل الثبوت اسم من الوجود حيث يصف به المعدم المكن حال عدمه وما يصح ان يوجد وعلى القدرين
لا يصح اطلاقه على المتعدي فان قيل كيف يصح القول بان الشئ يتم التحصيل في الخارج عند المعتزلة مع ان الكلي الكلامية متحولة
بان المتعدي في الخارج متعلق بالقدرة في الخارج اصل بالاتفاق والخلاف بينا وبين المعتزلة الذي لا يلائم لعدم المكن فانه في عندهم
لا عندنا ما لا يتحيز بل شئ انما قلنا ذلك الخلاف ليس ترا حقيقيا متعلقا بلفظ الشئ هل يصح اطلاقه على المعدم المكن ام لا بل
بل هو نزاع معقول متعلق بالشئ يعني الثبوت في الخارج على صحة ان المعدم المكن هو الذي يوصف بالشئ في الخارج المذكور
ام لا فذهب المعتزلة في جوابه والاشارة الى الحكم المعدم حواره بخلاف المذكور هنا فانه بحث لغوي متعلق باطلاق اللفظ
وهو جبر الى النقل والمراع من اهل اللغة ولا سنا فاقين القول بغيره اطلاق لفظ الشئ على التحيلات بحسب الوضع الذي في
القول باختصاص الشئ بغير الثبوت والغير في الخارج بالمعدم المكن والموجود الخارجي واستدل على اختصاص لفظ الشئ با
الموجود بانه في الاصل مصدر شأ الا انه قد استعمل في اللفظ المصدر في الشئ بان عليه استعمال في الذات فانه ما كان شأية
او مشبهة فيها الا ان يكون المصدر في الفعل وعلى الثاني يكون في اللفظ المصدر في الشئ وعلى الثاني يكون في اللفظ المصدر في الشئ
اللفظ الاول فذلك ما قامت به الهيئة فيكون موجودا واما في الثاني فذلك ما ياتي وان كان اسم ماضي فانه عدم وجوده
بناء على ان طرف المعدم من الممكن قد تعلق بالشيء كانه اعدام الموجود فلا يلزم من كون الشئ بمعنى الشئ كونه موجودا الا ان المراد
بالشئ الشئ وجوده وحرية التعبد كون مشبه الوجود الكلي بالشيء في مشبه المعدم واللفظ الا ان يصير في كل محله
وهو الذي يتبادر الى الذهن اليه كان نفس المشبهة التي اطلقت تنصب في الهيئة الكاملة ومع مشبهه الله ثم فذلك هو الشئ
وجوده يعني ما شاء الله وجوده حيث قال وما شاء الله وجوده وهو موجود في الجملة اي في زمان من الازمنة وادبر ودمع ما يقا

كون الشئ بمعنى شئ وجوده لا يقتضي كونه موجودا بالفعل فالشئ في ذاته له المعدم وهو عين مذهب المعتزلة في احوال الشئ
على مشبهه الله ثم سقط ذلك لا متعلق خلف مراده ثم عرف مشبه ما شاء الله ان فالوقت الذي تعلق المشبه بكونه فيشبه
ان الشئ بمعنى ما شاء الله وجوده موجود في الجملة قبل عليه ان قوله في الجملة يشترط في جواز اطلاق الشئ على المعدم الذي
فلا يكون الشئ معا في الوجود بل اتم منه وهو عين ما ذهب اليه المعتزلة فاللازم من طلبه والمطلوب غير لازم واجيب
بان مراد المصنف بان ان لفظ الشئ من المعنى المصدق على كل واحد من الموجود والممكن الذي شاء الله وجوده والموجود
الذي مر شأه ان شاء واجبا كان او ممكنا لا لا يشترط العقل بل لا لا استحال كما في القرءة المشتركة بين الحيض والطمس
بان اللفظ اذا استعمل في معنيين معا على البدل من غير ترجيح كونه مشترك بينهما وقيل اطلق بنفسه شئ اخرى اذ فيه
بيان المناسبة بين المنقول والمفعول اليه وبيان ما يصح اطلاق لفظ الشئ عليه غير ان يقال الا ان
اطلاق لفظ الشئ على المعدم الذي سوجه وهو غير مطلوب وعليه اي وعلى اطلاق لفظ الشئ بنفسه شئ غير
قوله ثم ان الله على كل شئ قدير وقولنا ان الله خالق كل شئ فذلك لا يقتضي قوله كل شئ في الايتين على عموم واستقرار ولا
يحتاج الى اخرج الواجب والمنع منه لان كل واحد من الواجب والمنع ليس بواجب في نفسه وجوده فليخرج الاستثناء
من ذلك اللفظ المصمم المستغرق لا في مفهومه وهو الموجود الممكن والمشبهة الاستثناء يقال هذه هيئة ليس فيها
مشبهة ولا تقياسا استثناءا ولا في المعتزلة فالشئ عندهم لما كان بحيث يقع الواجب والممكن فقط وكان بحيث يتم المنع
ايضا فقصت الاية المذكورة ان تظاهر بها ان يكون ذات الواجب ثم شأه قادرا على نفسه بل على المستعان في القوم
واحتجاجا الى تخصيصه باليد العقل بالممكن فان تخصيص العام جائز في الجملة وكذا تخصيصه باليد العقل وايضا لما قالوا
ان افعال العباد ليست على الله ثم وقدرته بل على العبد وقدرته فان جبروا للمعتزلة منعوا ان تتعلق قدرته بان يتقيدوا
واحد بناء على استباح قدرته غير مؤثرة واجتماع قدرته على عقده واحد يتلزم اجتماع مؤثرين على واحد وذلك
مستحيل احصا الى تخصيص الشئ الايتين بالمكن لا خارج مقدور العبد والمخلوق وقدرته فانه ظاهري ان تتعلق به قدرة
الله ثم عندهم كان ذلك في حكم التحصيل بالشيء اليه المعدم امكان تتلق قدرته به قال الشريفي المحقق قوله واما الفعل في
قادرين فمختلف غير اهل يمكن ان تتلق قدرته بان معاقد له واحد او لا فان امكن كان مقدور غيره ثم مقدور الله ايضا
وذا خلا في حكم الاية فلا يمكن ان يكون حكم التحصيل واجبا عن شئ فانه اياه والمستقلة مستقصاة في موضعها وقال الامام
اجيب انما بان الله ان مقدور العبد مقدور به ثم خلا فاقى هاشم والي على وجه الاستدلال على ان مقدور العبد
شئ وكل شئ مقدور به ثم بهذه الاية فيلزم ان يكون مقدور العبد مقدور به ثم انهم كلامه وذلك مني على انه
لا تأثر لغيره العباد عبادا عند الاشارة وان جميع الممكنات مستقلة لا قدرة الله ثم ايجادا الا ان الاصل الاختيارية
للعبد قد تعلقت بقدرته الله ثم ايجادا وقدرته العبد كسب ولا اشتغال فيه وانما المنع تتلق قدرته في ايجادا بمقدور
واحد لا من قواه مؤثرين على واحد والقدرة هي الممكن من ايجاد الشئ قبل هذا التغيير لا يتناول
الممكن من ايجادا بعد الوجود وهو معتزلة قطعاً ولذلك فرضها المتكلمين بان ايجادا الشئ واعلانه ولا يتناول
ايضا الممكن من ايجادا لا في ايجادا وسياتي ان الممكن حال بقائه مقدور الله الا ان يقال الممكن من ايجادا يتلزم
الممكن منها استلزاما تظاهرا فذلك لا يقتصر على ذكر ايجادا في اية شئ بل بالشيء لها وقوله وقيل صغر نفسه الممكن

من إيجاد الشيء بحسب ما يحل ايضاً على التمكن من الإيجاد والاعلام وقيل يعني قول ان القدرة بمعنى الصفة التي
يحصل بها التمكن وهي قدرة الانسان وينبغي ان يتم الفعل في قوله بان يتمكن من الفعل للإيجاد والاعلام واما مقدرة الله ثم
في عبارة عن نوع الغير ثم ولعل الباعث على جعلها عبارة عن تعليل الصفات لا لزيادة او نقصانها سا والقادر
هو الذي ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل هذا التغيير من حاقيل وان يشأ ترك كان ظاهر يقتضيه ان يكون العدم ^{حاصل}
متعلقاً بالشيء وليس كذلك كما تقتضيه موضع ثم ان كل واحد من الفعل وعنده اعم من الإيجاد والاعلام ومعنى العبارة
ان شاء الإيجاد والاعلام فعله وان لم يشأ الإيجاد والاعلام لم يفعل فيكون قد لا يسمع الموجود حال وجوده ان شاء
عدمه وعدمه وان لم يشأ عدمه لم يفعل فيكون قد لا يسمع الموجود حال عدمه ان شاء وجوده وعدمه وان لم يشأ وجوده
لم يوجد ^و والقدر بالفعال لما يشأ به ما يشأ اي على الوجه الذي يشأ به عليه من الوجه المختلف وهذا
التقسيم مني على امر من صفة الفعل للباقي كارجح والعلم فيكون قد يطلع من قادره ان نقل عن الخراج وعن الضرر
انما بمعنى ولذلك اي ولا اعتباراً باللفظ والعوى بالنسبة الى كل ما يشأ به من مفهوم القدر فلا يوصف
غير الباقي ثم فانه لا احد من الله ثم يوصف بالقدرة من وجهه الا ويصف بالوجوب من وجه اخر ونقل الفاضل الطيبي
عن الرازي انما يوصف بها الانسان فاسم هيئته له بان يتمكن من فعل شيء ما ولذا وصف الله ثم بما يقع عليه غير راسا ومحال
ان يوصف عرابه ثم بالقدرة المطلقة والاطلاق عليه بل حقه ان يقال قادر على كل شيء وقيل هو قادر على سبيل القيد
والقيد هو الفاعل لما يشأ على قدر ما تقتضيه الحكمة لا لا يلا عليه ولا ناقص عنه ولهذا لا يوصف به الا الله اتمه كل
واشتقا القدر من القدر يعني ان القدرة بمعنى التمكن من التاثير والقدرة عليه ما حقه من القدرة لان الاشياء
المقدرة يكون على مقدار تكميل القادر وقوته وعلى مقدار ما تقتضيه هيئته واداته وعلى ما مقدار ما تقتضيه الحكمة
كما نرى في امورنا وصاحب الكشاف يقول ان مقتضى من القدر يعني ان ينفذ ما يشاء من القدر فان القدرة بمعنى ايقاع الفعل
على مقدار قوته وعلى مقدار ما تقتضيه هيئته وحكمة مستلزمة للقدرة وفيه دليل اي ان قوله ثم ان الله
على كل شيء قدير دليل على كل واحد من المطالب الثلاثة فان قوله لا شيء وكل شيء مقدر وبيان رغبة دلالة على كل واحد
منها على سبيل البدل فان كل واحد من المحدث حال حدوثه والحكم حال بقائه مقدر ومقدور والعبد شيء وكل شيء مقدر
له ثم بهذه الآية فيبين ان كلا منها مقدر ومنه ثم وما يقال من ان المحدث حال حدوثه موجود لا محالة وكذلك الممكن حال
بقائه فكيف يكونان مقدرين وتعلق القدرة بالموجود فحصل الحاصل وهو محال فان القدرة هي الصفة المؤثرة على وقت
الادارة وتأثيرها الإيجاد والإيجاد الموجود محال غير انه ما من زمان لمحال الإيجاد الموجود بوجود سابق وهو غير لازم لان
المحدث حال حدوثه هو الوجود الحاصل له بهذا الإيجاد لا وجود سابق عليه وكذا وجوده بالادارة في حال بقائه فكما ان
وجوده الحاصل في ذلك زمان حدوثه فابيض عليه من المؤثر الحقيقي فكذا ولزم وجوده وبقائه فيما بعد من الزمان
حاصل له بالإيجاد الفاعل اي حتى لا يقطع استعداده الوجود من بصره بعد وما فالحكم في كل زمان من الزمان وجوده
موجود بوجوده فابيض عليه في ذلك الزمان من الوجود فاللازم ان يكون الممكن حال بقائه مقدر وكذا قوله ثم موجود
هو ذلك الإيجاد قبل الظاهر ان الحاق لفظ الممكن وعدم الكفاية بان يقول وفيه دليل على ان المحدث حال حدوثه
وبقائه مقدر وان شاء الى ان صفاته ثم حال بقائها مكنت مقدره له ثم يعني ان شاء وعدمه وان شاء لم يوجد

وان التقي بذلك لم يفهم كمن يعتقد وقوعه بقاءها لا انها ليست بمحدثات بل قديمات فاور لفظ الممكن لانه
اعمن من الحادث ثم قيل لكن كمن يفتقده ويرى في غاية الاشكال لما تقدم ان اثر المختار لا يكون الاجاناً ولذا
اضطر الى القول بكونه ثم موجبا بالذات في حق الصفات انتهى كلامه اقول لو كان الصفات مقدرة
بمقتضى الذات ان شاء وجودها وان لم يشأ لم يوجد هذا لا يتألف كون الذات موجبا بالذات في حق صفاتها
وانما ينافيه ان لو كانت مقدرة بالمعنى المستلزم لكون موجبا فاعلا مختاراً وهو ان تكون القدرة عباً
عن كون الفاعل بحيث يصح منه إيجاد المقدور وتركه وان لا يكون شيء منها لانها لا تملك ان القادر بهذا المعنى
هو المقابل للموجب بالذات لا القادر بالمعنى الذي فرض المصير به انفا وهو قول القادر هو الذي ان شاء فعل
وان لم يشأ لم يفعل وفي شرح المقاصد وما ثبت من كون الواجب مختاراً لا موجبا فاعلاً غير صفاته
واما اسناد الصفات عند من يشأ فليس الا بطريق الإيجاب وكذا قولهم علتة الاحتياج الى المؤثر هو
المحدث دون الامكان ينبغي ان يخص بصفات انتهى وقول المعزلة ان مقدر والعبد وهو قوله الاختيار
لو كان مقدر والله ثم لم يوجب اجتماع مؤثرين مستقلين على اثر واحد وقد ثبت استحالة الترتيب انما نقول لا تأثر
لقدرة العبد في وجوده بل في مباشرة حصول اسبابه والمؤثر وجوده انما هو قدرته الله ثم ونذكر العبد انما يتعلق
به كسب الإيجاد ولا احتجالة اجتماع قدرته الإيجاد والكتب وانما المتع ان تتعلق به قدرتان إيجاداً
والظاهر ان القائلين بهما قولهم مثله كمثل الذي استوفى ناله وقوله ثم وكسب المحل اخره واختار كون ما من جملة
الفيضات المركبة دون المفرقة التي يتكفل فيها الواحد واحداً من الاشياء المشتهية شيء بقدر شئبه به كما قال
الكشاف انه الصريح الذي عليه البيان وانه القول العقل والمذهب الجوزي وقد ذكرنا ما يتعلق بهذا الموضوع في قول
المصنف والاية مثل صبره الله ثم انما هو من الهدى فاضاعه وقال الفاضل القناري فان قلت لم كان هذا هو
العقل والمذهب الجوزي قلت لا يحصل في النفس من هيئة المركبات ما لا يحصل من تصور المفردات وانت
تأمل حال احدثهم السبا بانتاج المعنى المتتابع مع تلكا فلهذا الليل ونهار الرعد والقاصف والبرق الخاطف
والصاعقة المخرجة ولهم في انشاء ذلك اضطراب خوف الهلاك اذن ذلك من تشبه الدين بالمطر والشيء بالظلمة
والرعد والرعد بالبرق ومن يقضي فائدة هذا التشبيه المرفق واما فائدة تشبيه الهيئته المذكور
فانه تشبيه حال اليهود في جهنم بما معهم من القوة بحال الجارية في جهنم بما يحيط من اسفل الحكمة فقد روي في جانب
المشبه حال الجارية وهو الجوزي هو الاسفار التي هي اوعية العلل والحكم وكون الجارية جارية الاسفار
التي يحملها وكذا روي في جانب المشبه جهنم التي تارة تكون الجوزي السور التي الذي فيه تقصيص كل شيء وتارة
جاهل من ماضيهم حيث أنهم لم يعلموا بما فيه وقد تفرق من لم يعلم بعد هو الجاهل سواء وجهه الشبه بهما في
الهيئتين هو مران الانتفاع بالبلغ نافع مع تحلل الحب النعابة استحقاقه والعرض منها الحكمة
والصحة المترتبة عليها لان فعاله ثم ليست معللة بالاعراض عند أهل السنة والفرقة من التشبيه قد
يعود الى التشبيه وهو ايهام ان المشبه به اتم من المشبه في وجه الشبه كما في قوله وبقي الصباح كان غرة وجهه
الحليقة حين يتدح فان قصد ايهام ان وجه الحليقة اتم من الصباح في الوضع والقياس وبيان الاهتمام

بالشبه به كشيء للجامع وجها كالبدن في الاستدارة ولا شرا في الرغبة الا ان الغالب ان يعود الى المشبه كيان ان
المشبه امر ممكن غير مستبعد بحيث يدعي امتناعه كانه قوله وان اتفق الايام وانتم منهم فان المسك بعرض في الغزال
تسببه حال المدح في عفته على غير نوع بحيث خرج من عددهم بحال المسك بيان الامكان وكيان حال المشبه
بانه على وصف من الاوصاف كانه تسببه بآخرة السواد وكيان مقلدا حاله في القوة والضعف كشيء الشرب
الاسود بالقراب في شدته وتقرجه حال المشبه نفس السام كانه تسببه من سمية طابيل عن يفر على الماء
فانه تسببه المعقول الذي هو عدم ترتيب الفائدة على سمية المحس الذي هو الرق على الماء يقرر المعقول في نفس
السام ويقر شانه في المصنفان الغرض من التمثيلين عايد الى المشبه وهو حال المناقذين من وقوعهم في جهل
التفاق والقد بذب بين الغرضين وشدت سخيا سمه وعقابه الرمدى بعد ما استقر قليلا بالحكمة للفرقة على
الستهم واظهار الايمان وهذه الحال امر معقول مقررت في نفس السام تشبهها بحال يكادها من طغيت ناره بعد
انقارها في طلة الليل وبحال من اخذ المطر في الليلة مظلمة والمكابد في مقاساة السدة والسبح حيث يحصل الماهالي
الكبد يقال كادت الامراء تأسبت شدة قبل من الحيرة حال المشبه للمناقذين في الغثيل الاول وقوله والثاني
حاله المشبه الغثيل الثاني ولا حاجة الى هذا التخصيص فان مجموع الحيرة والسدة هو الحالة المشبهة لهم في كل واحد
من التمثيلين بابا كاد متعلق بقوله ثقل ومن لطفات مفعول يكاس فيعني ان الغرض من تمثيل حالهم
بالحال التي يكاس بها ويقاس من لطفات ناره وقوله وبحال عطف على قوله بما يكاس وما وجه المشبه التمثيلين
لنوع الهيئة المتفرقة من الحيرة والسدة والحادثة لبق المستمرة فم حيث لا رجوعا لنكاتها وجصول الروح بعدها
بعد ظهورها من باع عندهم قلبية وانقاعهم به زمانا يسير من اخذت السام احاطة بالسم او غلب عليه
المطر من قبيل الغثيل المفرد وهو الذي سماه اهل البيان التيسير المفرق في تسببه المفردات المقابل لتسببه الهيئة
بالهيئة ومثل تسببه المفرق بقوله ثم في سورة المائدة واليسرى الاصح والصير ولا الظل ولا النور ولا الظل ولا
الحمر ولا يستوى الاحياء والاموات فان قيل تسببه المفردات بالمفردات حيث شبه الجاهل السمع بالاسم والعا
الذي عمل الصالح بالاسم كاشبه الجاهل والعالم بالاسم والصير عصبه بتسببه الذي اهل عليه الجاهل بالظلم وتيسيره
الحمر الذي عليه المومنين المطيع بالمرور وتيسيره بالمرور الى الحق من الشراب بالظلم وتيسيره بالمرور الى الباطل من الفقايد
بالجود وهو شدة الحر الشمس وتيسيره في اعتقاد الحق ودخله في الاسلام بالاجابة ومن اصرع الكفر لم يدخل فيه
بالاموات والاولى العاخرة التي بين الصديقين جمع النور والبر والعدل في المساواة بينهما والتي هي من جموع الضد
المدكورين وجمع الصديقين المذكورين بعدها الضم الشفع الى الشفع وجمعها حكم عدم استواء القول الحق الشريف
والنقار ان كان لا في قوله ولا الظل ولا الظل المذكورين في كلمة كانه قولك ما جاز زيد ولا جردا ما كلمة
لا في قوله ولا النور ولا الحمر والاموات فقلت كذا لا يصح ان يقدم بعدها ذلك الفعل المنفي اعني يستوى
فلا في قوله ولا يستوى النور لان ما علمه جميع هذين المتقابلين لا كل واحد منهما في زيد محضه وقد يقال في تصديق
الاستوى من كل شانه مقبلا الى اخره كانه قيل يستوى الظل مع النور ولا النور مع الظل وطبا وايضا
حال من قبل الطير في العاقل منها ما كان من معنى المناجاة كانه قيل شابهت هي العاقل بالحيوان في بعضا

وابا بعضها وكذا قوله لدى وكرها فانه حال اي كانه عند موضع فرحها وهو ايها من قبيل التيسير
شبه الرطب بالغاب واليابس بالخشاب والي هو ايها التراب يابس بصفه الغاب كمنه اصطفاها الطير
مع انها لا تاكل قلوبها فان من خواص الغاب ان لا تاكل قلوب الطير بان تسببه الاول متعلق بالجمال المذكور
في قوله ويكون جعلها من قبيل الغثيل المفرد وقوله في الاول اي في الغثيل الاول واظهارهم عطف على قوله
ذوات المناقذين وقوله باستبقاد النار عطف على قوله بالمستوقدين والباء في قوله باهلاهم وبانها حالهم
سببته متعلقة بقوله ونعا ذلك وقوله باهلاهم متعلق بقسمة المقد قال الشرازي للمستوف ثلاث
حالات الاستعداد ثم افاضت النار ما حوله ثم انطفاها وبقاها في الظلمة والحيرة ابدا تلكا للمناقذين ثلاث
حالات بازا الاستعداد اظهار الايمان وبانها الاشارة الانتفاع باظهار الايمان وبانها الانطفاة الانتفاع
بما اظروه ويقاوم في الحيرة والحسرة ابدا فكان المستوف ستوقد النار ونقى ما حوله ثم تحركت المناقذين في الايمان
وتسببه ثم يقطع عند الانتفاع انتهى وزاد المصنف في الغثيل الاول ذوات المناقذين وشبهها بذوات المستوف
كان من في الغثيل الثاني لانفس المناقذين وشبهها باصحاب الصب على عطف التيسير على المفرق فانه حذر ان يتكلم
بان كونه من المفرقات المذكورة في احد الطرفين مفرد في الطرف الاخر شبه احداهما بالآخر فيتحقق في كل واحد من الطرفين
اربع مفردات عبرت المناجاة بينهما وبين المفرقات الاربع المحققة في الطرفين الاخر وجعل الشبهين كما مفرد وطابا
في الطرفين الاخر طابا في التاميل وفي الثاني عطف على قوله في الاول اي بانه تسببه الغثيل الثاني انفسهم
باصحاب الصب وقوله وبانها عطف على انفسهم وقوله بصيب عطف على قوله باصحاب الصب وتيسير الايمان
الحا لظلمة والكفر والخلاص بالصيب المذكور يتضمن تشبيه الكفر والخلاص بما في الصب من الظلمة والردع والبرق وقوله
ونفاقم عطف ايضا على انفسهم وهذا مفعول له لثباته والكناية عن اعداء اصابهم عقوبة من يخفى القتل والفرج والموت
وما يظنون عطف على كليات والطريق في الاصل الايمان لئلا يستعمل في مطلق الايمان وهذه الجاهل والمفرد
حذر عما ياتي به المومنون سوى المناقذين من الكفرة الماحضين من مصائب الاصل والاهلاك وقوله بحال الاصناف
عطف على قوله باصحاب الصب اي بان تسببه نفاقم المعلن بما ذكره بحال الاصناف في الاذان وقوله من حيث انه الى
اخر اشارة الى وجع الشبه المشترك بين الطرفين فانه لا يريد جعل الاصناف في الاذان المحذرة وهو الموت المعك
بالصاعقة فكذلك لا يريد نفاقم حذر راعن الكناية ما حذر من نكابة المومنين فكان كل واحد منهما حيلة لا تنفع
في رد ما قد اصابه ثم ويحذرهم وحملهم معطوفان ايض على انفسهم والصير الجرد في المناقذين وقوله
بالهم كذا افاضوا عطف على اصحاب الصب والصير المصوب في باهم والمفرد في حذرنا لا اصحاب الصب والحقيقة
اللعان والانهان الانتقام وهو متعلق في واحد بقوله في حذرنا من المفضل والحكمة الحركة وقيل شرا الايمان وقوله
قيل القائل الرابع الاصناف وهذا ايضا عطف على جعل الغثيل الثاني من قبيل الغثيل المفرد فيحذر ان يعبر عنها ايضا تشبيه
انفسهم باصحاب الصب الذي شبه به الايمان ونحوه ولما عبرت جانب المشبه الصب المحقق الذي هو المطر والسم
الحاصل لاصحاب الايمان يعبر بها بانه في جانب المشبه شئ يشبه ذلك ويكون حاصل المناقذين هم كونه زائد ذلك
لا اصحاب الصب المحقق كما عبرت ذلك في وجه الاول وهو ما ياتي في الحاشية بالکفر والخلاص وشبه بصيب فيرطلا وورد

ويبقى بعده اعتبر حصوله لهم وخصاصه بهم والسبب بالصيد الحقيقي في هذا الوجه هو مجرد الإيمان والقرآن وسائر الكتاب
مع قطع النظر عن حصوله لهم كإيدى عليه قوله لا يمان إلا من آمن من غير أن يمان منهم مع ذلك شيئا أصح الصيغ
فذلك يستلزم إضافة الأشياء المذكورة إليهم والوجه في ذلك أنهم نظر إلى الحصول لتلك الأشياء لهم في إضافتها إليهم كذا
وإن تبت بها أي وبسبب ما اختلطت بالمذكورات من الأيمان وغيره عطف على قوله الأيمان يقال وبكت الشيء فارتبت
أي خلطت فاختلط وهو من باب نصر من شبه الظاهرة المطلقة بأن مائة ما أي عندها وبسبب ما فيها من
الوعد والوعيد بالوعد ما ما يتبعه الرد به فلو كان مشبها بالغيث الذي هو من آثار الوعدة ومشابهة الوعيد بكونه من ذرا
بالصاعقة التي هي من آثار الغيث والفتنة ونصاتهم أي عدم أصغائهم وهو بيان لما في جانب المناققين بأن
جعل أصحاب البصيص أصابعهم فإذا لم يمتنع من المص ولا الرغب لما يشتر من أحوال المناققين بما يتقاض من قوله
يكاد البرق يخطف أبصارهم ويكون يقال شبه قريب صفة الأيات بما هو نظارهم كأنوا يصرفونها اليهم من
حطام الدنيا وما يزال يطيل يحطف البرق الالامع أبصارهم وهو في عدم خلاصهم من الصواعق يعني قوله الله
يحيط الكافري والاهل من حركة السناد والرشد خلاصا في والفي الضلال والخيرة والمراد منها ما هو خلاص الخبيثة
وهو عدم النيل بما يطلبه أي وبسبب ارتباطهم وعقودهم من النظر بما يطلبونه في أنفسهم ومن الخطا والصلابة التي ترتفع
اليها أبصارهم فإن مطمح نظرهم من التعلق مراعاة الخطوط العاجلة بالمآلة التي إلى آخره متعلق بخذوف وهو
مفعول بأن تجمل أي ولو شاء الله لجعلهم ملتصقين بالمآلة التي يجعلون بها أنفسهم فأنهم جعلوا أنفسهم فادعى الخواص
بأن عطلوها ولم ينفقوا بها وصرفوها اليها خلقت لأجله فأنسب بمقتضى عدل الله تعالى أن يذهب حواسهم
حقيقة حيث لم يعرفوا قديها ولم يشكروا عليها لكنه تعالى لم يذهب بها لعدم تعلق مشيئة بأذهابها فليكن لا يعبرها
الأهواك أن المناسب لقوة قيسف الردع وومضيق البرق ذهاب أسرار أصحاب البصيص وأبصارهم لكنها لم
يذهبها لعدم تعلق مشيئة الله تعالى بذلك والحاصل أن ما تحقق في جانب المشيئة به أسباب ذهاب السمع والأبصار
ومع ذلك لم يذهبها لعدم تعلق المشيئة بذلك في جانب المشيئة فذكر قوله ولو شاء الله لذهب إلى آخره في جانب
المشيئة به ليكون تنبيها على أن الأمر في جانب المشيئة لما عده فرقا للكافرين وهي فرقة المؤمنين المختصين
في آياتهم وفرقة الكافرين المجاهدين في كفرهم وفرقة المناققين المداهين في نفاقهم عددها الله تعالى من ذلك
قوله للمؤمنين الذين يؤمنون بالغيب والذين آمنوا بالبين واليقين والذين آمنوا بالبين واليقين والذين آمنوا بالبين واليقين
وخواص فرقة الكافرين الكفر والاصول عليه والختم وغشاة النعاس وخواص فرقة المناققين الظهار لا يمان إلا من آمن
ومرض القلب واختلاف المقالة عند لقاء المحققين والمبطلين ومخول ذلك وذكر مصارف المؤمنين أي
مرجعها ومقيلها وهي مسألة الدارين بقوله والملك على هدى من بهم وأولئك هم المفلحون ومرجع أمور الكافرين
والمناققين شقاة الدارين وذكر مرجع أمور الكافرين بقوله ختم الله على قلوبهم إلى قوله ولهم عذاب عظيم وذكر
مرجع أمور المناققين بقوله ولهم عذاب لا يمان إلا من آمن بآيات الله الذين آمنوا بالبين واليقين والذين آمنوا بالبين واليقين
هذه السام وتبسطه أي تحريكها وجعل ذات نشاطا لأصغار ما يليق بهم من الكلام وقوله فأنه لا شك
أن الحدوث لا خلاف مقتضى الظاهر ونقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب بأحر عديت نشاطا جديدا للسامع ويوقف

أيضا لا ما لا صفاء ذلك الكلام وهذه النكتة فائدة عامة توجد في كل النقات لا سيما إذا كان الالتفات من الغيبة
إلى الخطاب كما إذا قلت لصاحبك حاكيا من ثالث كما حاضر عندك أن فلا تمان من قصر كيت وقصص عليه ما روى
منه ثم خاطبت ذلك الثالث فقلت يا فلان من حقك أن تعلم الطريقة الجيدة في محامدك من هذا الالتفات من
الغيبة إلى الحاضر يوجب مزيد تحريك لذلك الثالث وفضل تنبيه واستدعاء منه أصغاره إلى الشاكر
واهتماما بأمر العبادة وتجيها الشاها بيان لنكتة المختص بالالتفات الذي في هذا المقام فإنها مختصة بأمر العبادة ووجه
لكافة الالتفات على الاهتمام والتفهم المذكورين أن الأمور المهمة حقها أن يورثها من جهة لا بواسطة الوكيل
وجعل الكلمة العبارة بلغة المخاطبة يعني أن معنوي هذه الآية وهو التكليف بالعبادة فيه كلفة ومثقة فرفع تلك الملوك
على شأن الواسعة من الدين ومطامير بداية ذي الجلال والاکرام تكون هذه المخاطبة وتكون الكلمة حرة للشفقة المفرقة
على التكليف وتحقق لها فإن المولى إذا أراد أن يكلف عبدا تكليفا شائفا فله في ذلك من غير واسطة فإن قال أريد
منك أن تفعل كذا كان أخف عليه وهو من أن يأمره بالواسطة وهو أيضا بيان للنكتة الخاصة بالالتفات ويا
صرف وضع هذا المجيد في المفضل يا ويا وهما لنداء البعيد ومن هو بمنزلة من نداء أو ساء وقول الداعي يا ساء
ويأتي مع كونه ثم أتيت إلى المخلص من أجل الويد فلا يستقصا لنفسه واستعباده لها عن مرتبة المودع تعالى و
استبعاد دعائه عن مظان القبول والاستماع لأطوار مزيد الحرص والوعبة في الاستجابة بالحوار والفتنة في
الكافرية يا أعم حريف النداء أي ينادي به القريب والبعيد وقال الرضا الاسترأى ما ذكره عن العاجب والى أن
لست على القريب والبعيد على السوي ودعوى الخلق في أحدها خلقت الأصل في طلب الأقبال وقد ينادي
به القريب العظيم الشأن بتزيلا للوشاة وبعد مرتبة عن مرتبة الداعي منزلة بعد المسافة فيكون من قبيل إخراج
الكلام عن خلاف مقتضى الظاهر وقد ينادي به الغافل السلي النهم وإن كان قريبا تنزيلا لنداء حار لبيب غفلة
وسوء فهمه منزلة بعد المسافة ونداء الله ثم عباده بكلمة يامن هذا القيسل والحاصل أنه من منزه عن أن يقرب إلى الله
من خلقه أو يقرب إلى أحد إليه قرب المسافة والمكان ويبعد من قبل قربهم الله عبارة عن إحاطة علم إياهم وكونهم شريكين
في فضرة قدره مستقرين في كل لحظة في محارطة وكبره فإذا استبعد الداعي بقوله الله لا يريد بعد المسافة بل بعد
الملم من فضان جوده وإجابة دعائه اعتراضا منه بتقصيره في رعاية ما كلف به وإذا استبعد الله ثم عباده بخو قوله
يا أيها الناس يكون ذلك بعد حالهم عن استماع خطابه وفهم معناه والى يد عرفان في جانب الحق على مقتضى
والإضافة في جعل الوريد في الإضافة في طين الماء أو لا اعتنا للمدهوله علة تامة لتسلي القريب منزلة البعيد
والحاصل أن كلمة يا موضوع لنداء البعيد وحقيقة فيه ومحان في نداء القريب ليشأله البعيد ما لم يكن عظيم
القدر والشأن وبعبارة المنزلة والمنزلة نفس الحقيقة بدونه اعتبار الأفراد قليل الاستعمال جدا وإن العبد الذي
موقوف على وجوده قربة البعوضة والاستغراق هو المقهور من الإطلاق حيث لا عهد في الخارج خصوصاً في الجمع
فإن الجمعية قربة القصد إلى الأفراد دون نفس الحقيقة من حيث هي هذا ما عليه المحققين انتهى كلامه واستدل
على كونه للجمعية بثلاثة وجوه حاصل الأولين الاستعمال وحاصل الثالث الإجماع الوجه الأول صحة الاستدلال
منها وقد تقرر أن الاستدلال لا يكون إلا من العام لا من الخاص ماله لاجل فلو قلت رأيت الناس كلهم القوم يجمع

استثناء كل واحد من الناس والقوم عنها قال نعم ان عبادي ليس لهم سلطان الا من اتهم استثناء من الجمع
المضاف الى المعرفة فلم يعم بالجمع المحلى باللام واغترس في التلخيص على هذا الدليل ولا بان صحة الاستثناء فتحة
على العم فاثبات التور بها ديد واثبات المستثنى منه قد يكون خاصا اسم عدد مثل عدي عشرة الا واحدا واسم
علم مثل كسوت زيد الا راسه وغير ذلك مثل صحت هذا الشهر الا يوما فلا يكون الاستثناء دليل العم واجيب
عن الاول بان العلم بالعم ثبت بوقوع الاستثناء في الكلام من غير تكليف فيكون الاستثناء بالاستعمال والامعاء عن
الثاني بان المستثنى من هذه الصيغة وان لم يكن لها كذا يتضمن صيغة عموم باعتبارها يصح الاستثناء وهي جمع
للمعرفة اجمع اجزاء العشرة واعضاء زيد واما هذا الشهر انتهى كلامه التلخيص والوجه الثاني ان يصح تأكيدها بما
يفيد العم كقولهم نعم محلى للملكة كلامهم اجمعون والتأكيد تابع بقيد تقييد ما يفيد التلخيص المستوعب فلو لم يكن لفظ الملكة
للمعنى لما كان قوله كلام تأكيد بل تاسيسا والوجه الثالث استدلال الصحابة بعموم ما من غير تكليف في التلخيص لما وقع الا
بين الصحابة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا انصارنا امير ومنكم امير تسكتا بوجوب قول رسول الله صلى الله عليه وآله
من قرئش ولم ينكر احد منهم كلامه يعني ان جميع الصحابة سلكوا ان الجمع المعروف باللام وهو لفظ الامة الواقع في قوله
تقييد العم وانفرد عليه اجماعهم فاناس يعيهم المجريين الماخرون يعني انما ثبت بالوجه المذكور ان الجمع
واسماها الحولة باللام للعم ثبت على لفظ الناس كونه اسم جمع مضافا باللام للمجريين وقت النزول عموما متضافا
من النظر الى جانب اللفظ وصحة العم مع قطع النظر عن القرائن الخارجية بخلاف من سجد بعد وقت النزول فاللفظ
الناس لا يعم بجمعة لفظه بل ينظر الى القرائن وهو انما ثبت ان قوله يا ايها الناس
يتناول جميع الناس الموجودين في ذلك العصر فهل يتناول الذين سجدوا بعد ذلك ام لا وقربا لا يتناولهم
لان قوله يا ايها الناس خطاب مشافهة وخطاب المشافهة مع المعلوم لا يجوز ايضا الذين سجدوا بعد ذلك
ما كانوا موجودين في تلك الحولة ولا يكون موجودا لا يكون انسانا ولا يكون انسانا لا يدخل تحت قوله يا ايها الناس
فان قيل وجب ان لا يتناول من هذه الخطابات الذين وجدوا بعد ذلك الزمان وانما بطل قطعنا ان لم يوجد دليل
منفصل لكان الامر كذلك الا اننا نعرفنا بالقوات من دين محمد صلى الله عليه وآله ان تلك الخطابات ثابتة من حق من سجد بعد ذلك
لما في الساعة فلهذه الدلالة المنفصلة حكما بالعم وانتهى كلامه الا ما حصره الدليل استثناء من
الموجودين ومن سجدوا والمراد من خضعة الدليل من لا يفهم الخطاب كالصبي والجنون والمغفل عليه والناس ومن
لا يفهم على اتيان الماصي به او تلك المعنى من غير خصال كلامه من قوله لما عدادته هم الفرق الثلاثة بجمع منهم
مخاطبة بعضهم اقر عليهم بالخطاب على سبيل الالتفات الى ان الخطابين بقوله نعم يا ايها الناس يعم جميع الفرق الثلاثة
فكانه قيل يا ايها المومنون الذين نور الله عليهم بالايمان بالغيب وسائر الاخلاق المرضية فخطبهم بالعبادة
البدنية والمالية واهتدوا بهدي الكتاب الكامل عاجلا فتأروا بالغفلة اجلا ودموا على اتم عملهم ولا يملكون
او يذنبون في الكفر والتقوى لانهم في التكريم والافصال ويا ايها الكاذبون امتنعوا من عبادة عزله نعم الذي
لا يملك نفعا ولا ضررا واستقلوا بعبادة ربكم الذي خلقكم واما بكم جعل لكم الارض فراشا والسموات بناءا ورسولكم
واسنح عليكم نعم ظاهرة وباطنة بحيث لا تجد اجناسها فضلا عن افرادها واشخاصها ويا ايها المنافقون اخلصوا

العبادة في انفسكم الذي ربكم وانعم عليكم وعلى اسلافكم فانه عالم بما في ضمركم واسراركم من النفاق والاخلاص ومن وفى
عن ابي حنيفة قال قال الناس ثلاثة اصناف المومن المخلص ايمانه والكافر المجاهر وكفره والمنافق المهادن في نقا قرو
فرض على المومن العمل وعلى الكافر الايمان وعلى المنافق الاصل فان قيل صيغة اعبده والموضوعه لطلب العبادة في
المستقبل فان كانت موضوعه لطلب الدنيا بها والمداومة عليها والاخلاص فيها انما كان استعماله في هذه المعاني
استعمالا عاما في معانيه المتعددة جميعا وان كانت محاييا في اسرار المعاني الاول يلزم الجمع بين الحقيقة والحال لا
يصح شي منها عند المجازي ووجب بان اعبده واستعمل في طلب العبادة في المستقبل لكن ذلك العبادة من التور
في عبادة ربهم ومن الكفار ابتداء عبادة بعد حصول ما هو شرط فيها من المعرفة والاقتران لما تقر بان الامر بالسوء
كالصلح مثل امره بالعبادة لا يرضوه ومن المنافقين في الاخلاص فيضاهي اعداها ويقان والفرقان وليس شي
من مفهوم الزيادة وابتداء الاصلات وحصول الشرايط والاخلاص والاخلاص مفهوما ماعدا بل خارج عنه
يفهم من القرائن فلا يجمع بين العبد والكل بل استعمال اللفظ في القدر المشترك بينهما فان المطلوب من ايمان
الناس غا اقسام حقيقة العبادة المشتركة بين اهلها والاخلاص فيها والمداومة عليها وهي اذ لم تكن الحقيقة
واستعمال اللفظ في افراد معناه لا يكون استعماله في معناه فليس هناك اشتراك ولا مجاز كما اذا قلت للناس
والمحرك تحركا طلبا للمحرك منها يكون المطلوب من الساكن ابدأ والمحرك ان يداها والمداومة عليها
الا ان الحركة بعد السكون احداث ومن بعد الحركة دعاء وما روي عن علقمة والحسن بن عمار ما يقال من ان
ما ذكرت من الدليل للدلالة على ان الناس هم الفرق الثلاثة من الموجودين وقت النزول ومن سجد بعد ان يقول
التاسعين علقمة والحسن البصري ان كل شيء اى كل خطاب وحكم ترك فيه يا ايها الناس في كل ما يدل على تخصيص الناس
بالكفار الكائنين في مكة وشارا الى الجواب بقوله ان محمدا صلى الله عليه وآله لا يرفع راية الا في الاسلام او لا يرفع راية الا في الاسلام
في التاسعين المذكورين ولو سلم رفعه اليهم فلا يثبت انهم يوجب تخصيص الناس بالكفار فانه لو كان كذلك لكان
كل الخطاب متوجها الى من مكنه من الكفار فقط لا اهل مكة ليسوا بمسلمين جميعا بل منهم من هو من خالص واعتراف
في ما روي عنه بان سورة البقرة مدنية فكيف تكون هذه الآية مكتوبة واجيب بان ذلك انما يرد ان لو قيل ان هذه
الآية مكتوبة في كل ذلك بل ان كل شيء اى كل خطاب وحكم ترك فيه يا ايها الناس في كل ما يدل على تخصيص الناس
ليست ان يكون الآية مكتوبة في كل الشهود لان المكتبة والمدنية من صفات لا في صفات ما نزل فيه الا في
ولا امرهم بالعبادة حيث ما يقال من ان ما روي يدل على ان الكفار مكلفون برفع الايمان من الصلوة
والصلوة وسائر انواع العبادة حال كفرهم وليس كذلك بالاتفاق بين الشافعية والحنفية كما اتفقوا على ان لا
تضاهي عليهم هذا الايمان وعلى انهم واحد من يترك اعتقادهم الرجوع في العبادات وانما الخلاف في انهم هل يدينون
بترك العبادات كما يدينون بترك الاصول ام لا فانما الشافعية الاول والحنفية الثانية كل في حواشي الفاضل
حشر والوجه في ذلك ما روي عن كون الكفار مكلفين بالعبادة حال كفرهم انه يدل على ان الخطاب في هذه الآية
لكونه مخصصا يا ايها الناس متوجها لشيء مكتوب فيكون المراد بالناس الماصي بالعبادة هو لا المشركين

فيلزم كرم مكلفين بها حال تركهم ويرد هذا القول على تقدير ان يكون الخطاب عاما لقوله المكلفين ايهم والحق
واحد وهو ان المكلفين من الكفا ليس احداث العبادة حال تركهم بقول احداهما مع فقد شرطها الذي هو الايمان
ممتنع فلا يدخل ومع العبد ولا يكلف نفس الا حصيلها بل المطلوب منهم احداثها ليدخل شرطها كما في قولهم
حصلوا ولا شرطها ثم يتوهم ان الامر بالشيء يتضمن الامر بالاعتناء بما يتوقف عليه ايضا كما اذا امر بالحدث بالصلوة
كان في حيزها من الغنى ايض ضرورية ان وجوب الشيء يوجب وجوب ما لا يتم الا به ولا محالة في ذلك وانما السجل
ان يوم بانواع العبادة حال انتفاء شرائطها فان قيل التصديق اصل العبادات كلها فلو وجب لوجوبها لا يتلبد
الاصل فيها اجتناب بان الامر بالتحصيل لا ينافي التبع في الوجوب على انه قد وجب شيئا مستقلا لا بدلا لآخر
والجميع بينهما كذا في الجواب والدمج المصنف في جواب عن القول المذكور جواب سوابق اخرى في السؤال الاول ان قوله
ولا امرهم بالعبادة فيهم مشدرا للكفا لا يؤمر بها والمؤمن بنفس قوله فلا يوجب تخصيصه بالكفا وانهم يؤمر
بها كالمؤمنين وبها متساو وجوابه انهم يؤمر بها في حال انتفاء شرط محتمل بل هم مأمورون في الحال بالشرع
في العبادة لانه الحال بعد بل بعد الايمان بما يجب تقديمه فلا ينافي بين العبادتين والسؤال الثاني ما مر تقريره
من ان خطابا عبدا على تقدير عدمه لفرق المكلفين بل هو امر مشترك وعومر الحان لان العبادة التي
امر بها كل فريق غير العبادة التي امر بها الفرقين الباقية وقد استعمل لغضا عبدا في المعاني المختلفة للفظ العبادة وظاهر
ان احداث العبادة في المستقبل في حق حقيقة له وان كانت المعاذ الاخر ايضا كذلك يلزم الامر الاول ولا يلزم الامر الثاني
وجوابه ان المأمور به هو القدر المشترك بين تلك المعاذ وليس له معان متعددة حتى يفرح احد الجوابين
بل في حق واحد هو القدر المشترك بين افرادها وانما قال ربكم فيها على ان المحجب للعبادة هي التوبة أي
الروبية وفي بعض النسخ هي الروبية ووجه التبيه على ما ذكرنا اشتراط ان ترتيب الحكم على الرصف في حق عبده
له قيل كون موجب العبادة هي الروبية والا فقام انما هو بالنسبة لمن يكون نظره اولا وبالذات الى التوبة
الى المنعم وبما من تحق امره فيكون نظره اولا وبالذات الى المنعم ومنه الى المنعم فالموجب للعبادة بالنسبة
لهذا السر ذكر مع الناس الرب ومع المؤمنين الله قال الله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ويا ايها الذين امنوا
اتقوا الله ونعم القول ما قال الامام قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا امر الملك بالعبادة الا ان الغرض لا يفيد لكل
بكم عبادة وعمله بما يحصل له من الامر بالشيء لا يقتضيه معنى المأمور به جميع انواعه وانما في ما مر منه فقد مثل
الامر بغيره عن العبادة ثم قال فان زاننا بحدود الاعمال التي يقول الامر بالعبادة لابد وان يكون لاجل كفا عباد لان
ترتيب الحكم على الصفح عشرة بعلة الرصف لا سيما اذا كان الوصف مناسب الحكم وهما كونه العبادة كونه عبادة عن عظم الله
ثم وانما المصنف لم يناسبه العقل لان فيهم بها وانما انشأ كونه عبادة علة لا مبرها وجب كونه عبادة ان يكون رافعا
بها لانه انما حصلت له علة وجب حصول الحكم لا محالة التي كلامه فظهر منه ان نفس العبادة هي عبادة مع قطع النظر
عن ترتيبه للمعروف وانما هو كونه رافعا للعبادة على الايمان بها مصفحة عن علة الرصف الموصول ههنا وان
جاء ان يكون مضمون الجمل على القطع او مرفوع الجمل على القطع ايض الا ان المصنف خاف ان يكون مضمون الجمل على ان يصفه

ربكم ثم لما اختار كون الخطاب عاما لجميع فرق الناس الا ما خضع له ليدل على هذه الصفة المدح والعتق لم لا يقيدهم
والخصم لان حملها على التقييد انما يصح اذا كان الموصوف محتملا غير ذلك القيد ولفظ الرب لا يحتمل له غير الرب
الحقيقي بالنسبة الى جميع الفرق وان من يعتقد الجميع ربوبية ويتفقون عليه هو الله ثم وجد ان الموصوف في هذا
لا خفاء فان قلنا للعبدة على سيدكم امرهم بتقديهم من يعتقدون ان سيدهم بقوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم
ان كان خطابا لجميع الفرق فالمراد بربكم هو الله ثم لا يتحقق على ربوبية فيما بينهم فيكون الذي خلقكم مصفحة واحدة
وان كان خطابا للمشركين فيحتمل ان يكون المراد هو الله ثم يكون الصفة واحدة لا يمتنع ذلك وان رب الارباب ان
الهمزة شفعاء عند الله وان يكون المراد ما لكم وسيدكم والحكم ونحو ذلك ما يصدق على الاله الحق وعلى الخلق الباطل
تكون الصفة مخصصة لان اطلاق الرب على غير الله ثم كان شيئا متعارفا فيما بينهم وذلك بوجوب الاحتمال حتى
ان السجدة انما قالوا انما رب العالمين نفعا لاحتمال بقوله رب موسى وهارون ذلك التخصيص والتوضيح هو ان
في الصفة لا يبعد عنه ما يمكن فلهذا كان هذا الجواب واضح انتهى كلامه والظاهر ان ارد ان يوضح الصفة للمؤمنين
كونها اذ كانت الاحتمال لغير الله وتخصيصها بآية بما يريد منه الا انها كانت قد علمت الجسم الطويل الموصوف العيني بخلاف
المؤمنين فينبغي ان الصفة المخصصة بهذا المعنى يجب ان يكون ما ويا الموصوف بمنزلة الموصوف له والصفة ههنا اخص منه
على تقدير ان يرد به ما هو امر من الرب يجب الباقى والرب يجب اعتقاده فان ترك الرب كانا يتقيدون بتقيد
الارباب والحق والحق ويا ربك الحجة في استحقاق العبادة مع اعتقادهم بان الخالق من بيننا انما هو الله ثم وجد قال
ولكن سألهم من خلق السموات والارض ليقولوا الله ثم من عندهم رب الارباب وان الهمزة شفعاء عند الله فانه
بان يخص العبادة بالرب الذي هو الخالق ويعتقدون من عبادة غيره ثم نظروا ان الصفة ههنا اخص من الموصوف
فيكون شفعاء بآية وفي الغرض والذي شاق الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم ويقال انها التخصيص في التكرار
والتوضيح في المعاني التي ينبغي ان يفهم من سوق الصفة واحكامها على مقتضى المنكح التخصيص ومن سؤا واحكامها
على المتبوع الموصوف في حق الله في اصطلاح الفناء في اشتراك المصنف في المعارف اعلا ما كانت ولا
تخبر يد الامم والرجل الفاضل فان المرتبة فان كانت موضوعا للاستقلال في حق الله بغيره الا انه يحى بالصفة بعد زيادة
الاضمار واللفظ الاحتمال ان يكون هناك شخص اخر يربى او هو يدعي ان يربى لفظ الرجل فيلبس على السامع
ما قصد بلفظ المتبوع فلا يحى بالصفة حصل التوضيح والتفريق التباس في التخصيص في اصطلاحهم لتقليل
الاشتراك الخاص في التكرار كما في قولك جاني رجل صالح فان لفظ الرجل كان يوضح الرافع محتملا لكل فرد من افراد
هذا النوع من طائفت صالح فقلت لا اشتراك والاحتمال وهو ظاهر والتقليل اي وجوبه عليه لبيان علته
والهمز ما كانا بالهمز قال في الصحاح وبكل شيء مأكلة فكانه قيل انما وصف الله ثم يكونه بالذات لانه هو الذي خلقكم ومن
يتكلم فيكون ما لكم وسيدكم بلا شبهة فان قيل فما الفائدة في قوله والذين من قبلكم فكيف يكون غرضه لكونه رافعا
لهم فلهذا هو بيان عموم ربوبية لا يابهم الا الذين كانوا قبل عبادة ربكم وربكم بالكم الاولين من حيث انه هو الذي
خلقكم واصوكم والذين فيهم من كتب التفسير لا يفتقر الى قليل ولا كثر في العبادة الرب تعالى الامم الرازي الفائدة في قوله الذي
خلقكم بيان الصفة لا لتوضيح الاذن لان الله المعبودة فينا له ولا جله يلزم العبادة ثم قال في زيادة قوله ثم والذين

من قبلكم مع ان خلق الله من قبلهم لا يقف وجوب العبادية عليهم ان من قبلهم كماله صولهم وخلقهم الاصل هو جبري
على العرف فكلما تم بذكرهم عظيم انما يعلم انهم لم يبقوا لا تفتن اني انما التفت عليكم بين وحدت فقط بل كنت
منعنا عليكم قبل ان وجدت بالرفق سنين لبيب انك كتب خالفك الاصولك وبالذات انتم في الكون انتم في نعمة بما وجب
عبادة فقال الذي خلقكم اي انتم بكم عن غير مثال سبق في الوسيط ومع اعباد واربكم اي خضعوا له بالطاعة ولا يجوز
ذلك الا بالاعتناء والاعيان وهو الله ثم والخلق ابداع شئ لم يسبق اليه وكل شئ خلقه الله وهو عبد عدا ولا غير مثال
سوا الله ومعنى الآية ان الله ثم اجمع على الرب بانه خالقهم وصانق من قبلهم لانهم كانوا معترفون بذلك لقوله ثم ولين
سالمهم من خلقهم فيقول الله فيقول لهم اذا كنتم معترفون بانه خالقكم فاعبدوه فان عبادة الخالق اولى من عبادة المخلوق
من الاصنام انتهى ويحتمل التقييد والتوضيح لفظا لاحتمال انهم بظاهر ان يكونوا الاحتمال المذكور موجودا
بالنسبة الى غير المذكور وهو احتمال كون الصفة للعقيد على تقدير ان يحصر الخطاب بالمشركين بل الاحتمال الاصح والاول
كما هو الاحتمال المذكور انما هو ان خلق الله الرب على غير الله ثم كان شايعا عند المشركين فيهم كانوا يعتقدون ان الله
هو رب الارباب وان الله ثم شعاعا عنده وان الاصل في الصفة ان يكون للتقيد فلا يدل على غيره من غير ضرورة ههنا
لجواز ان يراد بالرب الذي اضيف اليهم ما هو اعلم من هو رب الرب الراجع او يجب اعتقادهم وتسميتهم فكل الصفة للتقيد
وانما لا يلائم الذي يعبر بهم بحسب نظام الباطل كما لا يجوز ان يراد به من هو رب حقيقة في نفس الامر وهو الله
الذي هو رب كل شئ فانهم جعلوا اصلا في الربوبية والاصل في المطلق ويعرف في الموضع الكامل فلهذا تكون الصفة
للمع والتقيد لكل الظاهر هو الاول اعلم من الرب الحقيقة اي اعلم من هو رب الرب الراجع ونفس الامر ومن هو رب
بحسب اعتقادهم وتسميتهم وليس المخلص ان لفظ الرب حقيقة الواجب ثم ويجوز في اعتقاده من الاصنام فانه حقيقة
فيها ايضا عندهم قبل ان تعلموا انهم المكلفين بعبادة تعرف بنفس الربوبية والخلق يعرفونه باثارة فانه لا ما هي له
يعرف بها الا يرى نفسه موصياهم حيث سألوه عن الهية وقال وما رب العالمين قال رب السموات
والارض عرفنا الله ثم يكون رب السموات والارض لما قلنا فكل هذا

الخلق

الخلق عبادة عن الايجاد والافتاء واجتبي عليه يقول المسلمين لخالق الله ولو كان الخلق عبادة عن التقدير لما
صح ذلك انتم كلام الامام فظهر وجه تفسيره بالايجاد والاختراع واعتبار كون تقدير وتسمية لما تقتضيه الحكمة
والصحة يتناول كل ما يتقدم الانسان بالذات وبالاعتناء بالانسان الناس الموجودين وقت النزول
من سيجد بعد الامر من ان الله باسم الجمع كالناس مثلا خطاب مشافهة باللفظ الموضح للمؤمن فيستعرق انما
المكلفين الموجودين وقت الخطاب نظر الى جهة اللفظ والخطاب مشافهة وان لم يكن خطبا بالمر بعد هم كاعتناء
خطاب المشافهة مع المعلوم الا انه ثبت الحكم لمن بعدهم ايضا بدليل اخر فكان الناس قسما ولا هم ايضا بذلك الدليل
والظاهر من لفظ الذين ان يكون المراد بمن قبلهم الافراد الانسانية الذين تقدموا عليهم زمانا لا يتناول جميع ما يتقدم
من اهل العلم وغيرهم كالسموات والارض والفاصل وما يتولد منها من الحيوان والنبات والمعدن ان الله ثم
عنه للجمع على تليين لاعتقادهم فيهم كما في قولك استمر من فالدار غلاما كان وجارية وقرينا وقوله ثم ومنهم
من شئ على اربع فان فيه من راجع لكل اربعة فغيرها ايضا لاعتقادهم على غيرهم ثم في هذا التعليل فقول من
يشئ على اربع كونه من الحقيقة بدلالة العلم ولعل التسمية في ذلك التسمية ملاحظة الى من جعله في اربعة هذه الصفة
على موصوفها الاشياء لا ما يدل على وجود الصانع من حيث الذات ولا عرض فان كل حادث لا بد له من محدث وذلك
المحدث لا يجوز ان يكون نفس ذات الحادث وكلما انقضى بالعدم اصلا ولا شيئا من الممكنات والادراكات
فتمين الانتم الى واجب الوجود فلهذا انما اشار الله بقوله عن من قال والله الغنى وانتم الفقراء وقوله بذكر كراهة تعليل
القول فلهذا لم يحل قوله والذين من قبلكم على الاباء والاحباب فقط بل عمة بجميع ما يتقدم الانسان بالذات او
بالزمان من المحدث فان الشخص الانساني عمة عن جميع البدن والروح متقدم على هذا المجموع بالذات على قوله من
تخلقه عند استكمال البدن الطوارقية لا قبله وكذا المزاج والذي يتقدمه بالزمان كثيرا كاصول من الاباء والامهات
كالسموات والارض والفاصل وما يتولد منها والتقدم الى الذي لا يحاط به المتقدم فيما المتأخر والتقدم الذي
عبادة عن تقدم المحتاج اليه على المحتاج فيطلق على كل واحد من التقدم والعلمية والتقدم بالطبع والفرق بينهما ان
كل واحد من المتقدم والمتأخر بالعلية يستلزم ارتفاع الآخر بخلاف التقدم والمتأخر بالطبع فان ارتفاع المتقدم يستلزم
ارتفاع المتأخر من غير ان يعلو العلم والواحد من الاثنين وليس كان في اسم التقدم بالذات والمراد به ههنا التقدم
بالطبع قوله ثم والذين من قبلكم على انما انتم بكم عن غير مثال سبق في الوسيط ومع اعباد واربكم اي خضعوا له بالطاعة ولا يجوز
ذلك الا بالاعتناء والاعيان وهو الله ثم والخلق ابداع شئ لم يسبق اليه وكل شئ خلقه الله وهو عبد عدا ولا غير مثال
سوا الله ومعنى الآية ان الله ثم اجمع على الرب بانه خالقهم وصانق من قبلهم لانهم كانوا معترفون بذلك لقوله ثم ولين
سالمهم من خلقهم فيقول الله فيقول لهم اذا كنتم معترفون بانه خالقكم فاعبدوه فان عبادة الخالق اولى من عبادة المخلوق
من الاصنام انتهى ويحتمل التقييد والتوضيح لفظا لاحتمال انهم بظاهر ان يكونوا الاحتمال المذكور موجودا
بالنسبة الى غير المذكور وهو احتمال كون الصفة للعقيد على تقدير ان يحصر الخطاب بالمشركين بل الاحتمال الاصح والاول
كما هو الاحتمال المذكور انما هو ان خلق الله الرب على غير الله ثم كان شايعا عند المشركين فيهم كانوا يعتقدون ان الله
هو رب الارباب وان الله ثم شعاعا عنده وان الاصل في الصفة ان يكون للتقيد فلا يدل على غيره من غير ضرورة ههنا
لجواز ان يراد بالرب الذي اضيف اليهم ما هو اعلم من هو رب الرب الراجع او يجب اعتقادهم وتسميتهم فكل الصفة للتقيد
وانما لا يلائم الذي يعبر بهم بحسب نظام الباطل كما لا يجوز ان يراد به من هو رب حقيقة في نفس الامر وهو الله
الذي هو رب كل شئ فانهم جعلوا اصلا في الربوبية والاصل في المطلق ويعرف في الموضع الكامل فلهذا تكون الصفة
للمع والتقيد لكل الظاهر هو الاول اعلم من الرب الحقيقة اي اعلم من هو رب الرب الراجع ونفس الامر ومن هو رب
بحسب اعتقادهم وتسميتهم وليس المخلص ان لفظ الرب حقيقة الواجب ثم ويجوز في اعتقاده من الاصنام فانه حقيقة
فيها ايضا عندهم قبل ان تعلموا انهم المكلفين بعبادة تعرف بنفس الربوبية والخلق يعرفونه باثارة فانه لا ما هي له
يعرف بها الا يرى نفسه موصياهم حيث سألوه عن الهية وقال وما رب العالمين قال رب السموات
والارض عرفنا الله ثم يكون رب السموات والارض لما قلنا فكل هذا

الخلق

والفقير من جميع المكلفين عند أهل الاعتزال القائلين بأن الإرادة مستقلة عن الإرادة ويجوزون تحلف الإرادة من الإرادة
ثم إن إرادة الفعل من المكلف عبادة عند بعض المعتزلة عن العلم بإرادة المكلف من حيث أنه يدعيه إلى أن يوجد الفعل بنفسه
والإيمان يطلب من غيره وسليم لبعض المعتزلة واعتبره معتزلة وعند بعضهم عبادة عن الإرادة وعند بعضهم المعتزلة هي صفة
معارضة للعلم والقدرة فيجب تخصيص أصل المقدمتين بالواقع وإما ما كان يتناقض هو من علم الغيب وذلك الترتيب الذي
هو نوع حصول الجزئية من اعتقاده أن الإله لا يشهد بالترجي من حيث أن متعلق كل واحد منهما يتوحد دأما بين
أن يفعل وأن لا يفعل مع رجحان الجانب الفعل فإنه تم لما وضعه أيدهم زمان الاختيار وإرادتهم الطاعة والنجاة
ونصب لهم أدلة عقلية وقلبية وأخبرهم بالطف عما يحلهم عليها وأوعدهم تركها والسياسة في حقها بحيث تم
للطف عند عدم الاهتمام بشأنها والتقصير في حقها صار له نهجاً اختياراً للطاعة مع تكميله من العصية كحال المترجي
منه نهجاً اختياراً لما يرجح منه مع تكميله من خلافة إرادته الطاعة والقوى منه ثم يتولد الترجي بالواقع من كل
يعلم له واجبة فيها ذكرنا ما استعمل فيها كمال الفعل الموضوع للترجي على طريق لفظ المشبه به في المشبه به استعارة
حرفية فإن استعمال الاستعارة الأصلية لا يقتضي الحروف من حيث أنه لا يدل على معان مخصوصة لا تستعمل بالمعنى
بل بطريق من حيث أنها التي تعرف حال الغير الذي هو متعلق الفعل الحرفية كدلول كلمة من قولك سرت من البصر فإنها موضوع
وصفاً تاماً لا يتبدل بالمعنى المحقق من حيث أنه حالة فاعترافنا بتعلقها بها وهما في غير البصر فلا يتبدل
حسب متبناها وبوجهها بوجه من هذه الحيثية لأن كل واحد من تلك الغايات يقتضي فيها مظهر قصداً وبالذات وإنما
استدراة الغاية في معناها الطولية ولعل معناها تقتضي التفسير فيما يتعلق به معنى الحرف والمزاد بتعلقات معاً والمزاد
ما جبرهم عن تلك المعاني عند تفسيرها كما في قولنا من معناها الابتداء ولعل معناها الترجي وتلك التعلقات ليست معاً
الحروف لكن المعاني مستقلة بالمعنى فلا تقتضي لأن تكون معاني الحروف بل هي معانٍ متعلقة إذا كانت الحروف متداً
لخصصة في فهم تلك المعاني في معناها المطلق عند ملاحظة القيد والتفسير إنما يقتضي فيها ثم سري إلى المعاني
لأنه تبعاً لاستخدامها عليها لذلك قلنا إن الإرادة سبقت بالترجي المطلق ثم استعمل فيها لعل استعارة تبعية ثم
إن تفسير الإرادة أنه تم الترجي متضمن لتفسير ذاته ثم بالترجي وتفسير المكلفين بالمرجومين وإلا المهم فقد جاز أن يكون
كله لعل مستقلة عن الترجي وجعلها ولا متعلقة بأحد وأحال من الصبر فيه واعتز من عليه الحق التقاربات
قال فإن قيل لا يجوز أن يكون لعل على أصل الترجي متعلقاً بأحد أو أي أعبدوه راضين أن تفعلوا إلى أي
غاية العبادة قلنا لا لا وجه لتعلقه عن الأقرب بالأبعد وتوسط بين المعاني وطاها فان الذي جعل لكم الآن
فإنما هو من بركم معتزلة أو لها منصوصاً أو من ذواتها فيكون بمنزلة أن تقول أعبدوا ربك الخالق راجعاً منه التقوى
الوارقة بتوسط الحال من فعل أعبد بين معنى المفعول على أن تقيد العبادة بترجي التقوى ليس لكثير معنى و
إنما المناسب تقيد بها بالتقوى وأقربها أو بربها وثواب التقوى وفيه من البعد ما لا يخفى أمه كلامه فإنه
ذكره المهم في ربه وانت خبير بأن هذا الاعتراض إنما يرد على تقدير أن يجعل قوله الذي جعل لكم الآن منصوصاً
بربكم لا ذكره ولا يجب ذلك بل جاز أن يكون مبتدأ ويكون قوله فلا تجعلوا حراماً كإساءة وإما قوله على أن
العبادة بربها التقوى ليس لكثير معنى فهو منصوصاً يقول المهم القائلين بالهدى والعلاج إلى آخره لأن استعارة كثير

5

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ وَبَعْدُ فَقَدْ سَأَلْتُ مَنْ لَا يَبْعَثُ خَلِيفَةً

وَيُؤْتِيهِمْ مِنْ فَضْلِهِ كَيْفَ يَشَاءُ

[illegible]

وَلَقَدْ كَرَّمْنَا الْفَلَاكِيَّةَ رُحْنًا كَرِيمًا
 إِنَّ إِلَهَنَا الْأَعْلَى الْعَلِيمُ الْمُتَعَبُّونَ
 خَالِقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْوَاسِعُونَ
 وَالَّذِينَ يَخْلُقُوا حُمَةً يَخْلُقُ أَشْيَاءَ مُشَابِهَةً
 وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ
 وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ زَوَّجْنَا لَهُمُ
 الشَّيَاطِينَ الْأَعْدَى
 فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ
 الْعِقَابِ

فولقد اوضح لي دفع الاموال فاعلم

أَنَّ الْوَعْدَ يُقَرَّبُ وَلَا غَرْبَ لِمُدَّةِ الْقَضَاءِ عَلَيْهَا وَعِدَّةٌ فِي الْحَقِّ فَاجِبَةٌ
سَائِلَةٌ مُقَرَّبَةٌ أَنْ يَنْفَعَهَا كَمَا يَنْفَعُ الْبُخْرِيَّ وَأَنَّ الْمَوْفُونَ

[illegible]

وكانت من اهل البيت وكنيتهم فاطمة بنت الحسين بن علي بن ابي طالب
وكنيتهم فاطمة بنت الحسين بن علي بن ابي طالب وكنيتهم فاطمة بنت الحسين بن علي بن ابي طالب

五

[illegible][illegible]

الزيادة لا يثبت من

والله اعلم بالصواب

[illegible]

ذكر الشيخ محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن

1. Hall & Associates

[illegible]

وَيُحْيِيهِمْ إِنَّ مَعَ الْعَذَابِ لِفَعْلَانِ لِحَيَاتِهِمْ وَهُوَ يَحْيِي الْعِلْمَ لِنُدُورِ عَمَلِهِ وَهُوَ يَضَعُ قُوَّةَ وَجْهِهِ وَجَرُوبَ ضَعْفِهِ وَيَسْتَأْنِ عَمَلَهُ وَخَرَّجَ نَادِرَ رِطَانِ فَعْلَانِ وَطَرَأَ أَسْرَ ضَعْفٍ مَعَ أُنْدٍ نَقِصَ ظَهْرَانِ مَنَ

[illegible]

مِنْ ثَمَّ كَانَ جَنَّاتٍ فُضِيَّتْ فِيهَا الْغُلَّةُ وَالشَّجَرُ الْمُنْتَوُونَ وَعُشُورٌ

فَعُولٌ لَمْ يَخُورْ لِدَاكِ وَعِزِّهِ مِنْ

[illegible]

بر کبریا و جلالت و استغناء از همه چیز
چنانکه در حدیث آمده است که هر که در حدیث
اللهم ینزل علی محمد و آل محمد
بعد از قرآن حرفی از قرآن
بعد از هر حرفی از الفاظ
ارضا شود و توبه نماید و در حدیث آمده است

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible]

بمعناه انهم اذ اذالوا هذه المكة لا ازالوا بقوله من ختم جانبك يعطيل وزن
تفعول اعلان التكرير يصفون ذلك المكافاة كذا تخون تفعول فون
فيلة كان جانبك فعلا كقيل وزيل وليس فعلا كذا عثون
لحظ ان يكون طاء لا لا وتعالى كان اما مضى ولم يخج فعملون
قلت معجبا الغريب وكثيرا من طائفتين جميع الاعيان يقيم عليهم ثبات بقام التعميم
الفاصل جازب مذكور وكذا يكون تخون يقيم التبع على الضم وعشون يقيم العن للمماثلة على
نحو خنك البحر والجمعة ولا ولا المطر والربع فعلا اما بمعون ان التكرير يقتضي وزن المكسر
باقيا ولعمري يمدحون نعمه الماء يرويان فعلا امرى فكلهم يعصمون ورورو وعرضون
فعلا غير وجود فالحق على ما ثبت في كلامهم هل وجهه فكلوا ملحقين بعصمو وعرضهم على
لون من العظم ومنه ففعل المثلثا شام اشارة معلى بوزن بعضه الماضى للمجرى وطلبت
مثلا وخلة وزن خبره ويعطيل معلى به تخون مثلا وطلبة فز خبره وكذلك حالان
فاعلون ويعملون معانى اخرى وعملوا فاحل ليس بلامه سندها عابدا للضمين وكذا عثون
مبتدأ وحفلا معانى بغير خطبة مضى صله ما وخلة ما لم يخج في التثنية في بيان فخر الاول
انك ازادته وعلى اربعين سورين صورة المكرة لان ثبت طاء على انه لم يزد بوزن كذا ولا يفتقد
صوته ولم يوزن ما بعد منه بل وزن لفظه كلفه لان التثنية في العرو والزيادة فقال
والصحيح ان يصح في تخون فذلك فعولن كما حذرون
وزنه تخون لا اعلام ليدفع الفعلين في الكلام
وذلك صغوفن وخرنوصف وقصده انك في التفعول في التفعول
منان فعولن على ما قالوا وواو في وزنه هم خزنعال
فعولن بظان وواو طائفة مع انه نقص ظهرا لان يحف
بعضه فعولن مع فتح التبع من هذه المشورة لعمري فعولن كخون وزيدون وهذا الوزن
محقق العلم وليس فعلا لان فعلا نادر وهو حكم القديم فلا يصح ان يخلف على ولا يتك
الموجب للعدول عن الفاعل المقتضى وانما قلنا ان فعلا لا يمكن ان يقدم بان غير محققين هو
مع هذا اسم اعجمي غير مضى الجوز والعلبة على ما قال صاحب الفصح والابو منصور ومنه فعولن
اسم جنس بالهاء فعلا لان التثنية لم يعلم الفعلية الكلام فكان اولي وانما خبرون مع

[illegible][illegible]

النبوة

[illegible][illegible]

القصة فاق فعل العجبة فذلك الفعل واحد عن فعل الرجل ونحوه صار عجباً وفعل هذه العادة بالاولم
 لا اولاً فعلها غير من فاست به فلهذا لم يرد في فعل العجب وهو على غير الجار والمفعول فثبت منه وقرئ
 منه واثبت به فبأعاشوا الناس حتى قالوا ان ابا عبد شمس من عجل على حمله على الشقة على القبة
 فلهذا لا يجر اسم الرجل على ما في القياس في ان فاس من الاولم من هذا الابل فعل وكذا كان فاس
 بعد رخصه كقول فصب ثوبه على حبله وكذا جعل اسطر على من نادى فقال صعد منته
 اشهر وقد عي فعل المكشاة الصبر من ملجأ به نصه بقل له قصه فكل حكم واسئل وكذا فعلكم
 وانتم فعل الفعل الطيق حتم بكون فعله الضلع قال الفراء اولاً وفي الظاهر ان القى
 كالحن والبيع فمن كم لم جعل الاناء عليها كالحمل والنج والوس واللات والطلوع وال
 الضم والعلف والسنوطة والصبوب والاعج والسوط والتمل والجلج والافج والكر والصر وغير ذلك
 مثله ملكة بالكل وقبح غير العز انما بالكل ان كان له تاكلوه وكذا فعله وهو قولنا
 ففك فمنا انما كان خلفه طيرة ومما استعمله الضم في الافعال جازوا اقدم ولا فلهذا
 ثم انزلوا الفعل انما هذا الابل والافعال غير من فاست به كانت الافعال لان العز
 لا فعل لمجر بالانفعال اذ في الافعال وكذا في فعل الرجل لان من كون الفعل الفاعل طيرة اذ
 طيرة امر غير انما الابل في ثوبين ورد بها ان فعلها ما عدا طيرة وهذا من حرك الالف
 ففك فمنا حرك الالف والالف حركت به فكما اني بك او صعدت ما تخاد
 استعماله حتى جعلنا انما فعله طيرة وغيره فلهذا لم يجر لاجل ان من بعد فاسع او غيرك
 الالف فالجر الا في شرط كذا فلا انصرف من كلام فحين سار حركت الالف والالف حركت والالف
 ان هذا انما فعله الصبة ففك فمنا من حركت الالف والالف حركت به الدار بعد ففك فمنا
 فلا ادعى من فعل الابل اجوز ولا انما لان صارت فعل ففك فمنا ففك فمنا من انما فعل
 الى انما فعل ففك فمنا من السج والرجل في ففك فمنا هذا الابل من الضم الى ففك فمنا وهو
 الرجل صار حقه وكذا فعل الابل الى ففك فمنا من السج والرجل في ففك فمنا من الضم الى ففك فمنا
 في الصلة في ففك فمنا ففك فمنا من السج والرجل في ففك فمنا من الضم الى ففك فمنا
 وهو فعل الرجل في ففك فمنا من السج والرجل في ففك فمنا من الضم الى ففك فمنا
 ففك فمنا من السج والرجل في ففك فمنا من الضم الى ففك فمنا من الضم الى ففك فمنا

فمنه إلى الأبد معاً لا يفك الارتباط

غدا
هنا

Handwritten signature: *James M. Smith*

طفت الذبيحة ثم انقطعت طفت
قطعا وظلوا وارتدت طفت بالغنى وطفت
مداود طفت من ذلك ما لم يبق

کتابخانه و حق بولس

يا حبيب الزمان

قوله وحيث من ذلك لا يصح عندنا كونه
على وجه الإجمال كما لا يصح

وَمِنْهُمْ

[illegible][illegible]

Handwritten text on a vertical strip of paper, possibly a label or index, located near the top of the binding.

Handwritten text on a small rectangular label attached to the binding strip.

Main body of handwritten text in Arabic script, arranged in approximately 20 horizontal lines across the right page.

